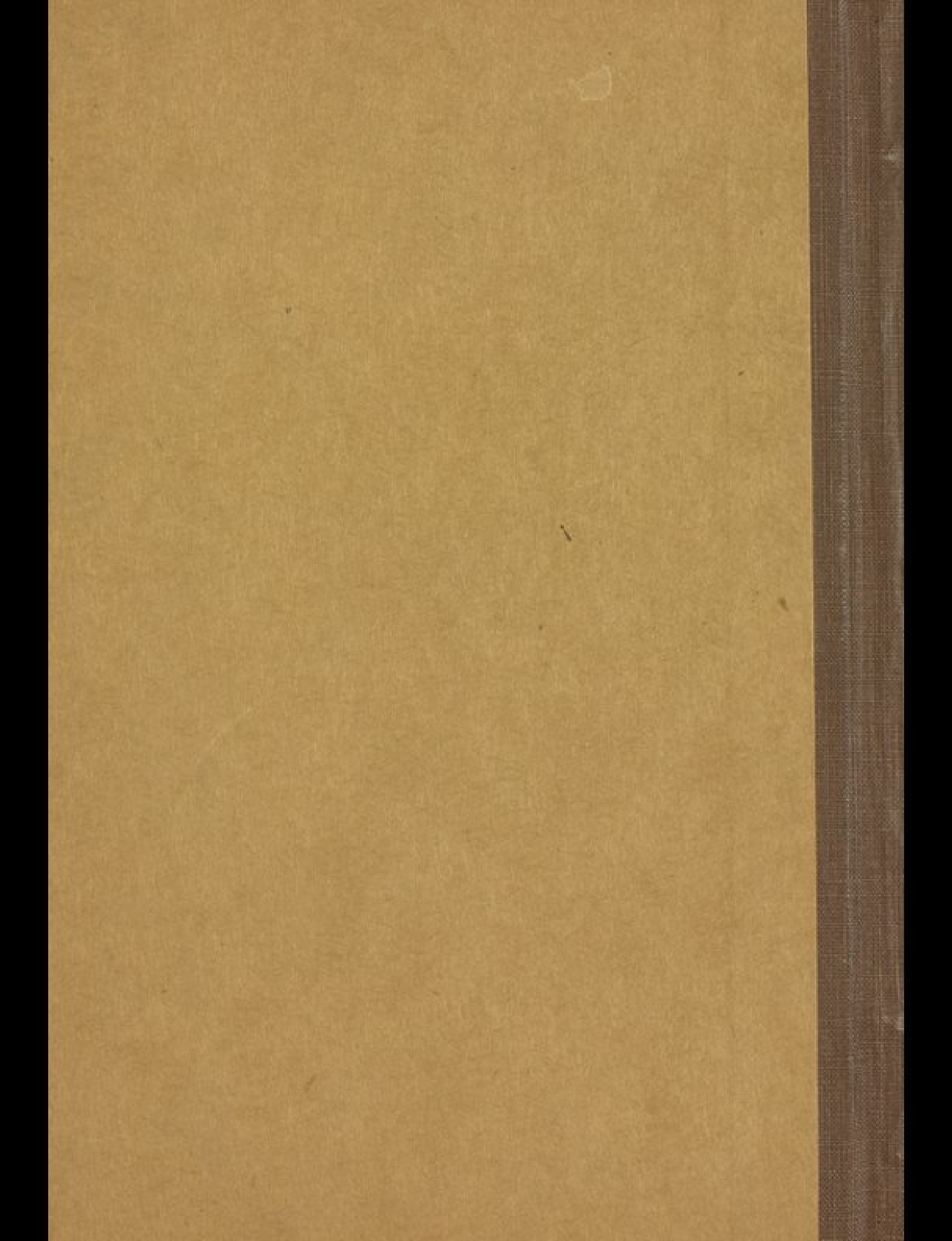
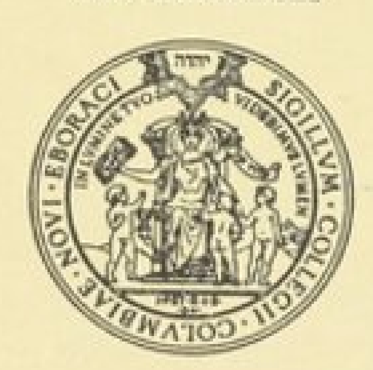
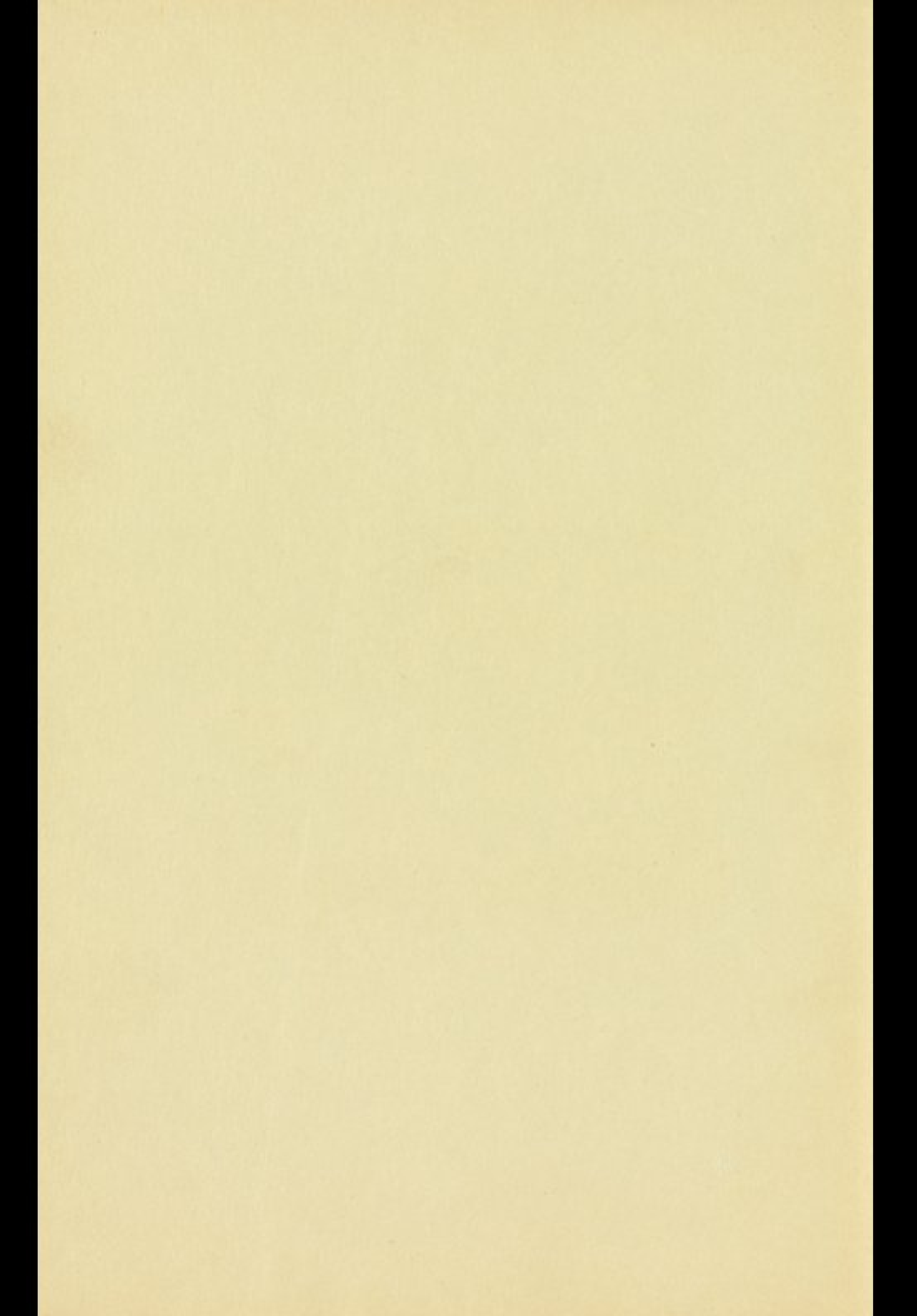
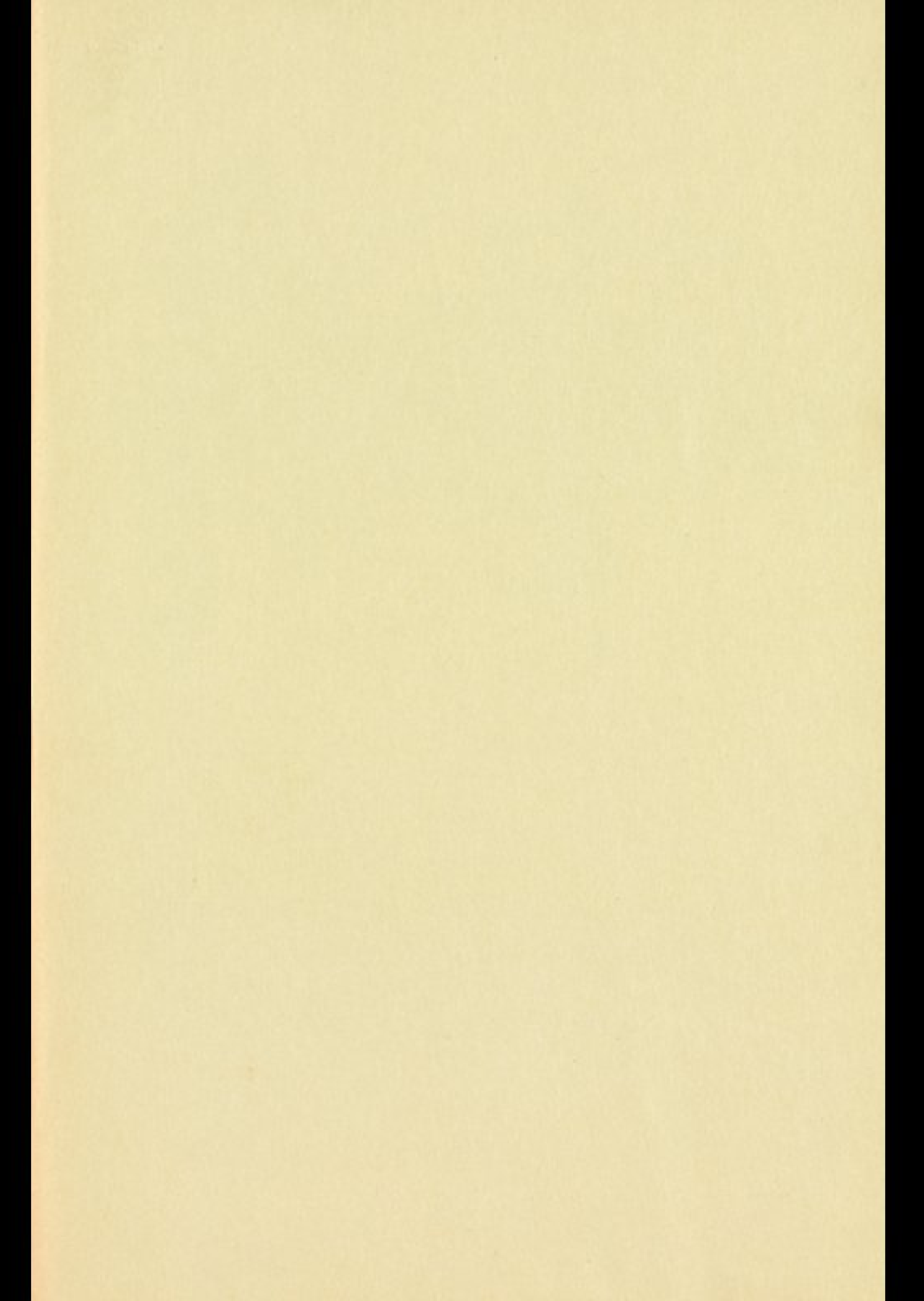



SIGILLVM · COLLEGII · COLVMBIAE · NOVI · EBORACI





مَعنى الحُرّيَّة

في العالم العربي

أنيس القاسم

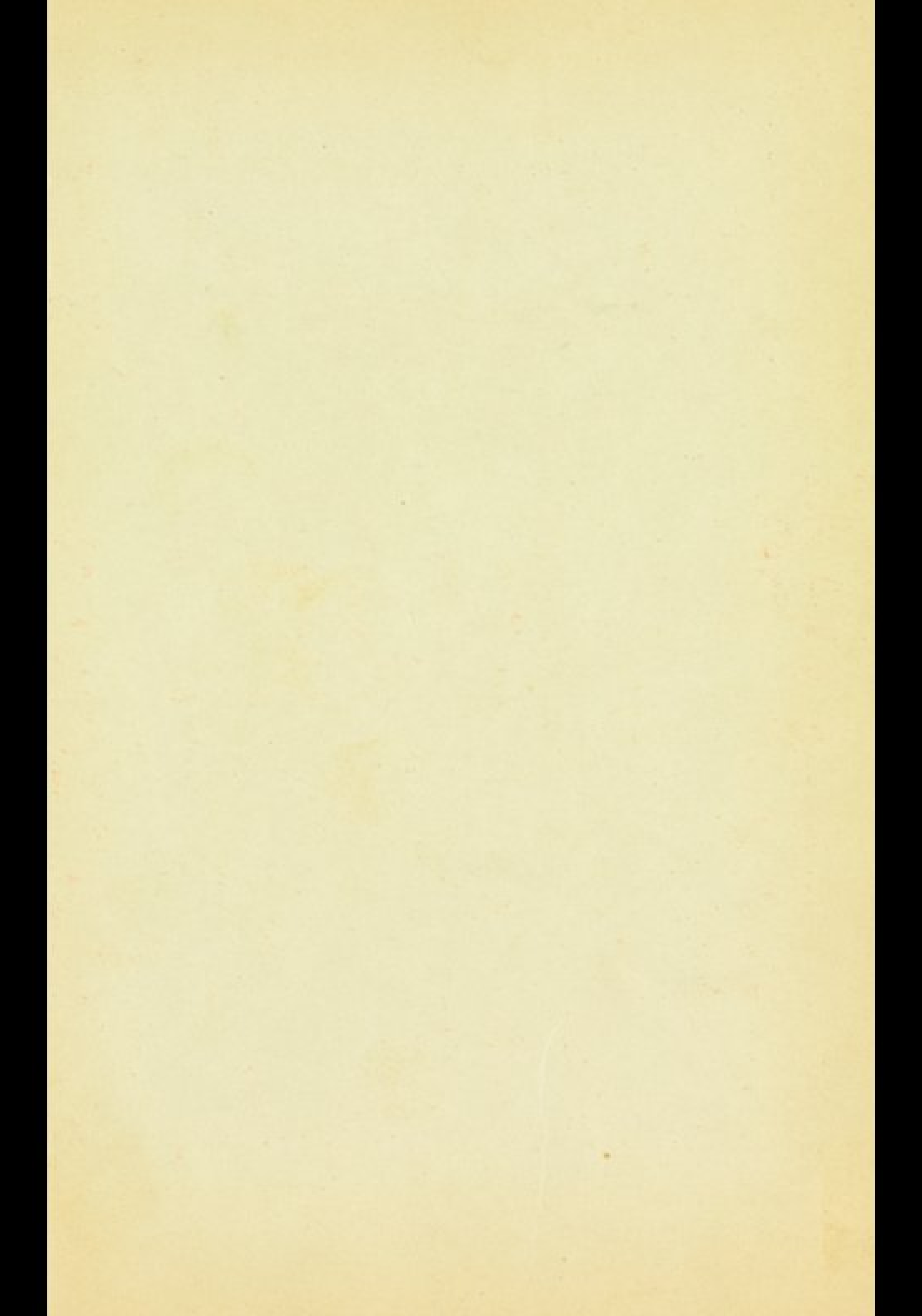
ماجستير في القانون من جامعة لندن

قدم له

الدكتور اسحاق موسى الحسيني

دار بيروت

للطباعة والنشر



معنى الحرية

في العالم العربي

انيس القاسم

ماجستير في القانون من جامعة لندن

دار بيروت

للطباعة والنشر

بيروت ١٩٥٥

الاهداء

الى امي

متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم احرارا !

عمر بن الخطاب

مقدّمة

يسعدني ان اقدم هذا الكتاب الى قراء العربية لانه كتاب يدعو الى الحرية دعوة قوية في اتزان المفكر وتحليل الباحث واطمئنان المتفائل . والحرية للشعوب بمثابة الهواء للرئة . فهي الشرط الاول للحياة .

على ان طرق الحرية متنوعة . ولم يتفق الناس عليها اتفاقهم على تقديس الحرية نفسها . وهذا ما دعا المؤلف الى تعداد هذه الطرق وانارتها في وجه السالك في فصول سبعة .

وقد كانت الدعوة الى الحرية ، في دنيا العرب ، مجردة عن الشرح والتوضيح ، تهتف بها الحناجر دون ان تدرك ما تقتضيه من تضحية وبذل ، وما يترتب عليها من مسؤولية وواجبات . فجاء المؤلف يدعو اليها ويدافع عنها بالمنطق والعلم ، وينادي

بوجوب وضع فلسفة عربية تكون عماداً للنهضة العربية . وهو يقول في ذلك : « ظهور هذه الفلسفة امر لا بد منه ، اذا اردنا ليقظتنا ان لا تكون عابرة ، واذا اردنا لنهضتنا ان لا تعتمد في دوامها او تأثيرهـــا على بقاء اشخاص معينين بدلاً من ان تعتمد على فلسفـة امتدت الى عقول الناس وقلوبهم واستولت عليها واكتسبت لنفسها قوة ذاتية دافعة لا يقف امامها من يرغب في العودة الى الوراء . ولقد كان هذا شأن جميع الحركات التي تركت اثراً في التاريخ الانساني . فالحركة التي لا تسندهـــا فلسفة او فكرة معينة لا تقوى على تطورات الزمن ولا تترك اثراً باقياً في حياة الناس . »

والحق ان الحرية العربية مـا زالت في دور السلبية . فقد نجح العرب في القضاء على كابوس الاستعمار في بعض بلادهم وفي قلقلته وتضييق الخناق عليه في بعضها الآخر. ولكنهم لم ينجحوا في رسم سياسة انشائية تقضي على كابوس آخر اشبه بالاخطبوط، اعضاؤه الرجعية والطائفية والامية والفردية والاستغلال وما الى ذلك . والخطوة الاولى نحو هذه السياسة الانشائية يجب ان يخطوها المتعلمون وبايديهم مشاعل العلم والعرفان .

ان اكبر نقد يوجه الى « الجامعة العربية » انها جاءت اشبه بالسقف لبيت لا جدران له ولا اساس . وهل يمكن السقف ان يقف معلقاً في الهواء ؟ وكان الواجب يقضي ان يبادر فوراً الى وضع الدراسات الوافية في حياة العرب الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية والادبيـــة لتوضع سياسة التوحيد العربية على هذه الاسس دون غيرها . ولكن من التلكؤ ان معظم الذين تولوا بناء الجامعة كانوا من زعماء دور السلبية . وليس من ينكر انهم ادوا واجبهم في ذلك الدور على احسن وجه . ولكنهم عندما دخلوا دور الانشاء اخذهم الزهو والكبر وقدروا لانفسهم النجاح الذي ظفروا به في الدور السابق. ولو انهم تخلوا عن الاضطلاع بالمسؤولية التي تختلف اختلافـــاً تاماً عن المسؤولية السابقة ، ودعوا اصحاب العلم والاختصاص ، وسلموهم زمـــام العمل البنّاء ، لكان الوضع الآن غير ما نراه.. وهذه الامور وامثالها يعالجهـــا المؤلف بشيء من الرفق ولكن بكثير من الصراحة والجرأة .

ومن الانصاف ان نحمد الجامعة العربية على تأسيس « معهد الدراسات العربية العليـا » قبل سنتين ، اذ خطت ، بذلك ، خطوة سديدة نحو دراسة العرب الاحيـاء دراسة علمية مثمرة .

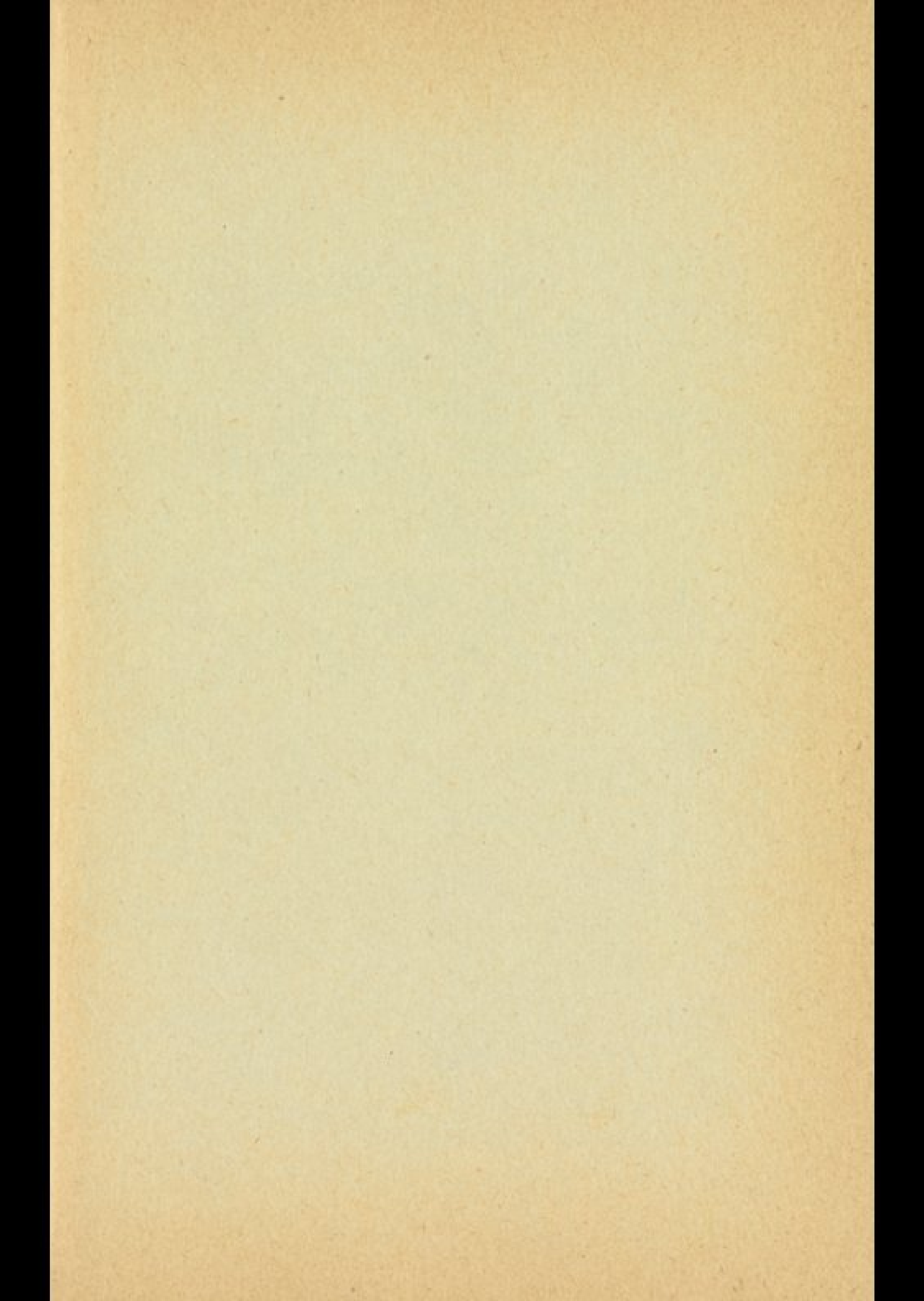
ويسعدني ايضاً ان المؤلف صديق قديم عهدت فيه الالمعية . وما تزال قصائده التي كان ينظمها في عهد الدراسة ترن في اذني. وقد تغلّب على كثير من المشاق حتى أتم دراسة القانون في انكلترا وحصل على شهادتين علميتين كبيرتين. وهو الآن يتولى منصب نائب رئيس ادارة التشريع والقضايا في وزارة العدل في الدولة العربية الثامنة (ليبيا) ، حقق الله آمالها وسدد خطاهـا في طريق الحرية والعزة والسؤدد .

وقد عالج المؤلف موضوعه باسلوب علمي متزن ، ففرعه احسن تفريع ، ووفى كل فرع حقه من الشرح ، ورائده في جميع ابحاثه حرية بني قومه ووحدتهم ومجدهم .

ولا شك في ان الكتاب جاء في الوقت الملائم ليحدث العرب عن الحرية الانشائية التي طال انتظارها وتهيأت النفوس لها .

بيروت   اسحق موسى الحسيني

اليقظة الواعية



الفصل الاول

معنى اليقظة

يمر العالم العربي في ايامنا هذه ببدء يقظة تتحدى قواه المبدعة وتضع في اعناق هذا الجيل مسؤولية تحاسبه عليها الاجيال القادمة اذا هو فرط فيها او أساء استعمالها. وهذه اليقظة تكون قد اخطأت الهدف اذا اقتصرت في غايتها على التحرر من اغلال الماضي وما جره معه من فساد في الحكم وفي الحياة العامة ، ولم تقرن بذلك هدفاً آخر هو وضع الاسس السليمة لمستقبل افضل . فمهمة ابناء هذا الجيل مهمة مزدوجة ، اولاً التعرف الى المجتمع العربي في احواله الراهنة وما به من مواطن ضعف وقوة ، وثانياً تفهم نوع المجتمع الذي نريد بناءه . ولا يجوز لنا في تطلعنا الى المستقبل ان نتناسى الماضي او نتغافل عنه. فالماضي والحاضر والمستقبل في تاريخ الامم يشترك فيها جميع الاجيال ، وما يقوم به اي جيل يؤثر حتماً في افعال الاجيال التي تليه .

فالماضي له اثره في الحاضر، والحاضر له اثره في المستقبل . ومعنى هذا انه يجب ان تتصف اليقظـــة بصفة البحث الحر في الماضي والحاضر والمستقبل .

واذا كانت الامـــة التي تمر بهذه اليقظة كالامة العربية في تعدد نواحي النقص فيها، وفي خطورة ذلك النقص احياناً، فلا بد لها للتخلص منه، ان تسرّح جميع القوى النافعة في الامة وتجمع ما بينها جمعاً منتجاً وتضع العمل المثمر موضع التقدير والمكافأة. وتسريح القوى الكامنة المنتجة وتوحيدها في اتجاه معين همـــا اللذان يحتمان تعيين الغاية ، اي نوع المجتمع الذي نريده ونوجه الجهود لايجاده . ولا شك في ان تحقيق الغاية يتوقف على ما في الامة من حيوية ، وعلى ضخامة ما تواجهه من مشاكل ، وعلى مدى استعدادها لمواجهة المحن التي تعترضها . فاذا كانت الامة حية استطاعت ان تستوعب ظروف الحياة ، بل ان تعينها ولو الى قدر وتتحكم فيها .

وهي تستطيع ان تعين ظروف الحياة اذا عم النشاط الواعي ارجاءها وكانت لها غاية تسعى الى تحقيقها . وغاية الامم اسعاد ابنائها ، ورفع مكانتهم ، وخلق تراث رفيع له قيمة حقيقية بين تراث المجتمعات الحاضرة والقادمة ، وله شخصيته التي تمكنه من ان يفرض نفسه، وان يفوز لابنائه بالاحترام والمهابة . وهذا التراث لا يمكن ان يوجد الا اذا شمل الامة نشاط واع يتمثل في الحركات الفكرية والمـــادية التي تحرك المجتمع الى غايته .

وواضح ان لهذه الحركات ارتباطاً بالماضي بحكم ما ورثه المجتمع من اوضاع فكرية واقتصادية واجتماعية ، وارتباطاً بالمستقبل بحكم الغاية التي يهدف اليها . ولكونه نشاطاً واعياً فانه يتخير من الماضي ما يتخذه سنداً وظهيراً ، ومن الحاضر ما يتخذه وسيلة وحيلة ، ويصنع منهما المستقبل الذي يصبو اليه .

وطبيعي ان تكون طريق السعادة شاقة وطويلة ، وطبيعي ان يقف الماضي عثرة في سبيل التطور خشية ان يغير الناس نمط تفكيرهم او يتخلوا عما وجدوا عليه آباءهم او ما رسخ في نفوسهم من اوهام عن الماضي ، ولا سيما اذا كسب الماضي بالتقادم هالة من الكرامة والاعجاب . وطبيعي كذلك ان تطغى مشاكل الحاضر على الغاية العامة للمستقبل، وان ينشغل الناس بالطارىء من الامور انشغالاً قد يفوّت عليهم النظر البعيد والخطة المحكمة . غير ان العهد الذي كانت فيه الامم تسمح للظروف بان تتحكم في مصيرها قد انقضى وزال ، وحل محله عهد تدرس فيه جميع المسائل ، من حيث آثارها الداخلية والخارجية، وتعالج لا على انها مشكلة اليوم وانما على انها مشكلة اليوم والغد ، مشكلة الحاضر والمستقبل . ولذا فلا بد في ايامنا هذه من الدراسة الواعية والتفهم الحقيقي للمجتمع ومشاكله، والا فان المشاكل لا تحل الا لتظهر مرة اخرى، وكثيراً ما يكون حل المشكلة اسهل وقت ظهورها قبل ان تؤثر فيها عوامل جديدة كانت غريبة عنها اول الامر .

ولكن هذه اليقظة الواعية لا تستطيع ان تؤدي رسالتها على اكمل وجه الا اذا اقترنت بايمان. فالايمان في معناه الاوسع اقوى دواعي الخلق والابداع ، وهو الذي يلقي على الافعال المادية رداء وهاجاً يجعلها تعبيراً عنه ، تعبيراً يكسبها صفة الاستمرار في خدمة المبادىء المؤمن بها، وهو الذي يجلب الثقة والطمأنينة الى النفس ، ويزودها بدرع تتكسر عليه الخطوب ، وتهون امامه الصعاب . وقد شهد التاريخ أمماً قوية في جبروتها تنهار لانها لم يكن لها ايمان بشيء يهبها قوتها المعنوية ويجعل للحياة او للموت قيمة حقيقية ، كما شهد اقواماً ضعافاً حقق لهم ايمانهم اكثر مما يحلم به البشر .

يقول المؤرخون انه ما كان ليتم للولايات الشمالية النصر على الولايات الجنوبية في الحرب الاهلية الاميركية لولا ما كان للرئيس لنكولن من الايمان العميق بحق كل اميركي في الحرية. ويقولون ان الوحدة الايطالية ما كانت لتتحقق لولا ما اثاره مازيني في نفوس مواطنيه من ايمان عميق بضرورة الوحدة . ويقولون ان اليونان ما كانوا ليتخلصوا من الاحتلال العثماني لولا ما احيوه من لغتهم وتراثهم وما ولّد ذلك فيهم من التنبه لماض مجيد حافل. ويقولون ان الثورة الفرنسية ما كانت لتنجح لولا ما نادت به من حرية واخاء ومساواة . ويقولون ان البلشفية ما كانت لتقلب روسيا لولا ما ايقظته في نفوس الروس من حب للتخلص من الاستعباد الداخلي والتطلع الى مستقبل

افضل . ويقول المؤرخون ان بدو الجزيرة العربية مـــا كانوا ليبهروا العالم بمعجزتهم الخالدة لولا ذلك الايمان الجارف الذي استحوذ على عقولهم وقلوبهم .

فاليقظة الروحية المترتبة على الايمان هي تنبه الانسان الى ما يمكن ان يبدعه او يخلقه اذا هو تحرر من القيود التي كانت تحول بينه وبين ذلك الخلق والابداع . واليقظة الروحية الواعية هي التي يتعين فيها ما يجب خلقه او ابداعه .

وهكذا نجد ان اليقظة الحقيقية تستلزم ان يكون لوجودها دافع قوي يكسبها صفة الاستمرار ، وان تكون قائمـــة على مبادىء قوية عميقة تستأثر بإيمان الافراد والجماعات، وان تكون محددة الغاية .

الفصل الثاني

باعث اليقظة

ذكرنا ان لليقظة باعثاً يبرزها الى الوجود . وقد يكون هذا الباعث ظهور دعوة دينية تستولي بمبادئها وتعاليمها على عقول متبعيها وافئدتهم ، وقد يكون تنبه ابناء الامة الى تراث مجيد سجله اسلافهم في تاريخ الحضارة ، وقد يكون ايماناً بمبادىء سياسية او اقتصادية تستنكر المبادىء القائمة ، وقد يكون هزة عنيفة سياسية او اقتصادية او عسكرية تظهر للامة مدى قصورها وعجزها في مواجهة الملمات .

وهذه البواعث التي توقظ الامة من سباتها وتوجهها في حياتها وجهة جديدة انما تظهر من واقع الامة وتخضع في قوتها وضعفها وغايتها للظروف المحيطة بها . فقد تكون يقظة سياسية عنيفة الوسائل اذا كان البلد مستعمَراً وكان المستعمِر غاشماً عنيفاً ،

وقد تكون يقظة اجتماعية ثائرة اذا كانت التقاليد الفاسدة متأصلة عميقة الجذور ، وهكذا . ولكنها على اي حال تتطلع الى عالم افضل ومجتمع احسن – افضل من الحاضر على الاقل . وعلى ذلك لا بد لظهور اليقظة من ان ينطوي الحاضر على ما يدعو للقضـــاء عليه والرغبة في التخلص منه وبلوغ مستقبل افضل . واذن لا بد للامة من ان تكون احوالها بالغة حداً يثير التذمر والشكوى على اقل تقدير. ثم تبدأ اليقظة في التسلل الى النفوس عندما يتعمق التذمر وتشتد الشكوى ، ويتخذان شكلاً ايجابياً هو البحث عن الاسباب ثم النقد ثم السعي لتغيير الوضع القائم . ومن الطبيعي ان يكون المتذمرون الشاكون اكثر عدداً من الباحثين عن الاسباب والمدققين فيها والعارفين لحلول المعضلات. فالتذمر امر بدائي يستقيم للعامة والخاصة على حد سواء ، واما النقد السليم والتوجيه الصائب فلا يستقيمان الا للخاصة لما اوتيته من علم وادراك لحقائق الامور . وقد يقع احياناً على هذه الفئة الخاصة مسؤولية اثارة الشكوى وبث روح التذمر وايقـــاظ الشعب لما يحيط به من ظروف ظالمة، ويقع عليها من باب اولى تحديد الشكوى بحيث يتعين الظالم والمظلوم وموضع الظلم .

وحري بالملاحظة ان لفظة الخاصة لا تعني طبقة معينة من الناس كطبقة المزارعين او الاساتذة او المحـامين او العمال وانما تعني اولئك الافراد الذين بحكم علمهم قد اوتوا معرفة خـاصة بما يشتكون منه . فهم اعرف من غيرهم بمواقع الظلم والشكوى ،

وهم اقدر من غيرهم على تحديدها وتعيين اسبابها وطرق القضاء عليها . فاعرف الناس بالفساد في النظام القضائي هم رجال القضاء والمحامون، واعرف الناس بمساوىء رقابة النقد هم رجال الاعمال والمال ، وهكذا . وعلى هذا فان الخاصة التي يقع عليها واجب تحديد الشكوى واثارة الرأي العام وتوجيهه هي خاصة منتشرة بين طبقات الشعب وفقاً لما يلابس الامة من ظروف وما بها من نشاط .

ويظهر مما تقدم ان التذمر قد يظهر في الامة من تلقاء نفسه اذا كان موضوع التذمر في متناول الناس عامة بحيث انهم يشعرون بما يشكون منه ويختبرونه في حياتهم العادية . وفي هذه الحالة ينتشر في الامة استياء عام قد لا تكون اسبابه واضحة كل الوضوح في اذهان الجميع ، فتأتي الخاصة وتحدد الاسباب والمسؤولين وتعين العلاج . والى جانب هذا التذمر التلقائي هناك التذمر الذي يثيره العارفون وينشرونه بين الناس الذين يجهلونه محاولين بذلك ايقاظهم وحثهم على السعي لتطبيق الدواء الناجع او المطالبة به على اقل تقدير .

وقد يحدث احياناً ان تنزل بالامة محنة مفاجئة تكشف لها عن مواطن قوتها وضعفها وتوقظها من سبات الامن والطمأنينة الذي غشّى على اعينها فاعماها عما فيها من ضعف او نقائص وخدعها عن حقيقة نفسها . فقد تكون الامة آمنة من العدوان ثم تبتلى في قوتها ، وقد تكون معتقدة القوة في نفسها فتكتشف

الاحداث الاليمة عن ضعفها ، وقد تكون محصنة في اوهام من الرقي المادي او الاقتصادي فيصدمها واقع يزعزع كيانها المادي او الاقتصادي ، وقد تكون مطمئنة الى عقيدتها مؤمنة بسلامة مذهبها فتغير عليها العقائد والمذاهب الاخرى وتأخذها على حين غرة فيظهر لها ارتباكها او تخاذلها او جهلها ، وهكذا .

ومهما يكن باعث اليقظة سواء أتلقائيـــاً كان ام من صنع افراد ام طارئاً لادخل للامة فيه فـانه لا بد من توافر عناصر الانحلال الداخلي لتصبح اليقظة ممكنة الوقوع . ومعنى هذا انه لا بد من وجود اسباب حقيقية للتذمر والشكوى، و كلما اتسع نطاق هذه الاسباب وتعمق في اثره كان باعث اليقظة اعمق وابلغ في نتائجه ، ويتمثل الانحلال الداخلي بصورة عامة في ناحيتين :

انحلال مادي وانحلال معنوي .

فاما الانحلال المادي فيشمل مقومات الحياة من الناحية المادية من فقر ومرض وصعوبة في الحصول على العناصر الاولية اللازمة للعيش. وحتى هذه العناصر الاولية فانها تتفاوت بتفاوت الافراد. ولكن هذا التفاوت لا يعود الى مقتضيـات الجسد من ضرورة توافر الغذاء له وحمايته من الامراض، وانما يعود قبل كل شيء الى المغالاة في هذه المقتضيات بعد الحصول على الضروري منهـا ثم تصوير نتائج المغالاة بانها عناصر اولية لا غنى عنها . وعلى ذلك يحق لنا ان نحصر مجـال النظر في العناصر الاولية التي هي اهل بطبيعتها لتلك التسمية .

فالصورة التي يتمثل فيها الانحلال المـادي هو جشع من ناحيـة وعوز من ناحية اخرى يولد نقمة ويورث حسرة . هو استبداد اقلية بما في البلاد من مصادر ثروة، واستعباد الاكثرية باستغلالها دون ان تنال هذه الاكثرية نصيبها الحق مما تنتجه وتساهم به من تنمية تلك الثروة ، فتحرم بسبب ذلك من الرقي الاجتماعي الذي كان يترتب لها لو حصلت على ما هو من حقها . ونظراً لان مقتضيات الجسد متعددة فان هذا القسط البسيط الذي تناله الاكثرية لا يكفي لمواجهة تلك المقتضيات اذا وزع فيما بينها . فـاذا انفق على الطعام عري الجسد، واذا انفق على الكساء جاعت الاسرة ، واذا انفق على الدواء جاعت الاسرة بكاملهـا وعريت . مشكلة مدلهمة تؤدي دائماً الى النقمة وتهيء التربة لبذور الثورة والرغبة في الانتقام .

ويترتب على هـذا الانحلال المادي انحلال خلقي يفتك بالقيم المعنوية والخلقية التي هي في الواقع القوة الخفية التي تجعل المجتمع متماسك الاجزاء . فهي من ناحية تولد الطغيان واحتقار الانسان لاخيه الانسان ، وهي من ناحية اخرى تولد المسكنة والنفاق والخضوع والحرص على كسب المال ، مهما تكن السبل المؤدية اليه . وليس اخطر من هذا على المجتمع . فالفقر والمرض يفقده القوة العـاملة المنتجة ، والشعور بالظلم والاستبداد يورث فيه التفكك والتداعي بين الطبقات، والامراض الاجتماعية تجعل من المواطنين اشخاصاً فاسدين لا يعتمد عليهم، ولا اخلاص عندهم ،

يشترون ويباعون وينافقون ويداهنون ويصفقون لكل ذي غلبة .

واذا اجتمع الى هذا كله انحلال معنوي بأن فقد المجتمع ايمانه بنفسه وايمانه بتراثه وبقدرته على التطور والنمو ، وفقد ثقته بمبادىء العدالة والحرية والمساواة وحق كل فرد في الحياة الطيبة – عندئذ لا شك في ان المجتمع قد بلغ الحضيض وانه يترقب الوقت الذي تهب عليه فيه رياح قوية عاصفة تحمل اليه رسالة جديدة ، وتوقظه من خنوعه واستسلامه، وتحيي فيه الامل ببلوغ مستقبل افضل .

وقبل ان تأتي هذه اليقظة يجب ان يعاني الافراد الماً روحياً وثورة نفسية ضد كل ما هو ظلم وضد كل ظالم . فمن لا يتألم لا يستطيع ان يثور .

الفصل الثالث

بوادر اليقظة

ما اكثر ما خدعنا انفسنا ! وما افجع تلك الخديعة ! كنا نظن ان اليقظة العربية قد بدأت ، وان الاستقلال سيجلب معه الرخاء والحرية والكرامة والوحدة . وعشنا مع هذه الخديعة ردحاً من الزمن الى ان امتحنا فسقطنا سقوطا مروعاً . كانت المحنة الكبرى قضية فلسطين، فظهرت الامة العربية على حقيقتها: امة قد افلست من كل شيء حتى التفاني في الدفاع عن الارض والوطن. لقد كانت محنة قاسية، وما اكثر ضحاياها واعز الضحية!

كانت نتيجة لا مفر منها ، وكانت الهاوية التي جرنا اليها الانحلالان، المادي والمعنوي، في العالم العربي، واستغلال الاجنبي لهما. فمن الناحية المادية كانت الاغلبية الساحقة من الامة العربية تنتمي الى طائفة المعذبين في الارض ، فكانت جاهلة فقيرة

مريضة . واما طائفة المنعمين فكانت جشعة في جسدها ، مريضة في روحها ، كسيحة في مبادئها ، قلما تبالي بالنتيجة . فخدعت نفسها وخدعت الناس، وضللت نفسها وضللت الناس . ولست اريد هنا ان اخوض في السياسة او في تحديد المسؤولية ، فهذا موضوع آخر لا شأن لي به في هذا المقام ، وانما يهمني ان اقرر ان نتيجة حرب فلسطين جاءت صدمة للكثيرين ، وجاءت مخيبة لآمال الكثيرين، وكشفت القناع عن مواطن الضعف الكثيرة، التي ابى علينا سادتنا ان نتبينها، وتجاهلوها في اعمالهم، او شغلوا بما هو دونها أهمية وضرورة .

كان من اثر تلك الكارثة ان تشجع الكثيرون من دعاة الاصلاح ، وكان من اثرها ان اتسعت طبقة المتألمين للاوضاع ، فهبوا يضاعفون جهودهم ، وهب الحاكم ، وقد تزعزع مركزه ، يدافع عن نفسه بما اوتيه من قوة مادية فسجن وعذب واهان وانتهك الحرمات . واصبح شيوعياً كل من دعا الى التحرر من الفقر ، واصبح فوضوياً كل من دعا الى حرية الرأي ، واصبح هداماً كل من دعا الى الحرية الفردية. وكأن كل مصلح لا يعدو ان يكون شيوعياً او فوضوياً او هداماً . وتطرق اليأس الى نفوس البعض ، ففقد العربي ثقته في مجتمعه وأمته وزعمائه، وفقد ثقته في حاضره ومستقبله ، واحس ان المثل العليا التي يتنادى بها الناس لم تكن الا شركاً للايقاع به وبغيره من المؤمنين بها، ورأى امام عينيه ان سبيل التقدم هو النفاق احياناً والخديعة

احياناً والاغتيـال احياناً اخرى . ورأى نفسه في هذا الخضم معقل آمال الامة والمسؤول عن مصيرها ، وزعم الزعماء انه هو الحصن ، هو الشباب ، هو القـائد الذي سيقود دفة السفينة الى شاطىء السلام . غير ان اعز امانيه كانت ان يتكلم فلا يُسجن ، وان يسير فلا يُقتل ، وان يتعلم فلا يخشى ما يتعلمه ، وان يقرأ فلا تحوم حوله الشبهات ، وان يصلح فلا يضطهد ، وان يخطىء فلا يغمز في وطنيته .

وكان التألم من الاوضـاع السائدة والنقمة عليهـا من بين الاسباب التي احدثت الثورة في نفوس المخلصين. وذهبوا مذاهب شتى في تعليل ما ساد الوطن من فساد وانحلال. وكانت أغلبيتهم تميل الى الاعتقاد بان الزعماء القدامى هم السبب في كل شيء . فقـالوا ان مصالح الزعمـاء تجعلهم يتعاونون مع القوى المضطهدة للشعب، وان هؤلاء الزعماء لا يفهمون في الواقع ما يضطرب في نفوس ابناء الوطن ، ذلك لان قصورهم العاجية قد منعت عنهم احاسيس الناس العاديين. وبذا اتسعت الشقة بين آمالهم وآلامهم وآمال الشعب وآلامه . وقيل ايضاً ان السلطة قد افسدتهم وانهم عمدوا لحمـاية ذلك الفساد بضروب شتى من القوانين الجائرة والتصرفـات المشينة دفاعـاً عن النفس والمصلحة وصوناً لهما ، فغرقوا في فجورهم وغرق الشعب في شقائه .

وقالت اقلية من الناس ان الامة جميعها تقف الى جانب الزعماء في قفص الاتهام ، وانهـا هي ايضاً تدان بما ادينوا به .

فكما تكونون يولى عليكم . وتقول هذه الاقلية انك اذا ادنت الزعيم لانـه اشترى اصوات النـاخبين فعليك ان تدين الناخبين لانهم باعوا اصواتهم، واذا انت ادنت الوزراء لاستغلال نفوذهم وافساد جهاز الحـكم فعليك ايضـاً ان تدين ممثلي الامة الذين قصروا في واجباتهم وعطلوا الغاية الرئيسية التي يجب على البرلمانات تحقيقهـا : وهي محاسبة الحاكم على افعاله . وتقول هذه الاقلية ايضاً انك اذا استثنيت من المسؤولية جهلة الامة والمعدمين فيها وقلت ان هؤلاء لا يلامون على تأييدهم للزعماء الفاسدين وانجرافهم في تيارهم ، فان عليك ان تلوم المثقفين ، ابنـاء الجامعـات ، الذين كانوا يصفقون ويهتفون لكل زعيم ، والذين كانوا يعطلون واجباتهم الدراسية ليتظاهروا او يضربوا تأييداً لمن عُرف فساده، والذين كانوا يتهافتون على الزعمـاء لكسب عطفهم ورضـاهم ، فاضحوا بذلك غذاء جديداً وقوة جديدة لادارة عجلة الطغيـان والفساد .

وامام هذا كله يقف الحكم المنصف حـائراً . هل يجوز توجيه التهمة لشعب فقير جاهل مريض ؟ وهل حقاً يخون الوطن زعماء كانت لهم مواقفهم المشرفة ضد الطغيـان الاجنبي ؟ ومتى يجوز ان يسند للشعب حق حكم نفسه عن طريق ممثليه ؟ اوليس محور الفساد انهيـار القيم الخلقية عند الحاكم والمحكوم على حد سواء ؟ ولماذا انشقت الامة على نفسها انشقاقاً فاسداً ؟ لماذا نسي الزعمـاء المجـاهدون الشعب بعد الاستقلال ؟ اترى نشأتهم

وحياتهم لا تمهدانهم للبنـــاء المستقل ؟ اترى ارادوا ان يجنوا لانفسهم مقابل مـــا قدموه ؟ والامة نفسها كالفلاح والعـامل والصانع والموظف ، ماذا جنت ؟ اسئلة لا بد من الاجابة عنها قبل اصدار الحكم .

ومهما يكن من شيء فان هذا التساؤل عن تحديد المسؤولية ينطوي على شعور بالالم لما حدث وعلى بدء التفكير في اسبابه . وقد سبق ان قلنا ان من لا يتألم لا يستطيع ان يثور . والألم المنتج هو ذلك النوع الذي يثير في المرء التساؤل ويحرك فيه الرغبـة في القضـاء على مواطن الألم – هو الألم الروحي الذي يخلق في النفس ازمة مقلقـــة . والألم الروحي الذي يشعر به الكثيرون في الشرق العربي ليس وليد ساعة او يوم ، وانما اتخذ أقوى اشكاله عندما عانى الشرق محنته نتيجة لغزو الغرب له . ويقول الكثيرون ان الغرب قد غزا العالم العربي على حين غرة حاملاً معه التحدي الصريح للثقافـــة والمبادىء الخلقية والدينية العربية . ولاول وهلة انجرف العربي في ذلك التيـــار الغربي وانغمس في الاخذ عن الغرب . ولكن سرعان ما راودته الشكوك . لقد آمن بما آمن به الغرب من مبادىء ودرس كل ما يمكن الغرب ان يقدمه من علوم، ومع هذا وجد العربي ان الغرب لا يعترف به شخصاً مساوياً له . وهنـــا بدأت المعركة الروحية ، المعركة التي يمر بها كل انسان نشأ في الشرق ثم امضى ردحـاً من عمره في الغرب ثم عاد الى الشرق ليحيـا فيه . فهو

يدرك اول ما يدرك ان العالم العربي ما زال متأخراً عن الغرب في نواح عديدة ، وبعض هذه النواحي عظيم الاهمية . ويدرك ايضاً ان الثقافة الغربية سلسلة متصلة الحلقات لا انقطاع فيها تنهض كل حلقة بالحلقات الاخرى الى درجة ابلغ في الكمال . واما بالنسبة له فهو منقطع عن تراثه ، ولم تحصنه مدرسة بعلم وثقافة عربية عميقة تمكنه من ان يصد عن نفسه هجمات الغرب من ناحية، وتمكنه من ناحية اخرى ان ينشيء لنفسه ثقافة مستقلة قائمة على تراثه العربي وما اكتسبه من ثقافة غربية . ويجد نفسه نتيجة لذلك انه دائماً في موقف المعتذر المدافع ، او موقف المتبجح الاعمى . واذا حاوروه في دينه وجد نفسه اجهل الناس بامور ذلك الدين وبمعانيه ومراميه السامية ، ووجد ان ما لقنته اياه المدارس من عبارات سطحية تناقلتها الالسن اجيالاً متعددة لا تقف امام البحث الدقيق ولا تقنع المتشكك بله المتغرض .

هذه المرحلة من التفكير المنتج لا تتأتى الا بعد فترة من الحيرة والتساؤل والشك ولا تتاح لجميع الافراد . فالتشكك في التراث العربي قد يحمل اما الى الالحاد بكل ما هو عربي او اسلامي ، واما الى البحث والتحري للاقتناع . والعربي عندما يلحد بماضيه او يتعصب له تعصباً جاهلاً انما يخادع نفسه اذا ظن انه قد نجا من نزوات الشك في ما اختاره لنفسه . فالحياة لا تسمح بذلك النوع من الاعتصام ، ولا بد ان يعاوده الشك

والتساؤل، فتمر به فترة قلقة شاقة يسعى فيها للبحث عن المرشد والدليل الذي يكتب لا للمقتنع وانما للمتشكك وللحائر، ويبحث عن المجتمع الذي يسمح للمتشكك والحائر بالتصريح عن تشككه وحيرته .

واظننا لا نغالي اذا قلنا ان ابرز دليل على بدء اليقظة في العالم العربي هو هذا الشك والتساؤل عن قيم ما اعتدنا ان نعده امراً مسلماً به ، وهذه الثورة على ما كنا نسكن اليه ونعتبره امراً طبيعياً مقدراً لأمتنا . فكان مما لا يثير حفاظاً صادقاً الا عند الاقلين ان يرشى المسؤول لقضاء حاجة وُجد لقضائها. وكان من المألوف الذي لا يخز الا ضمائر الاقلية من الساسة ان تشترى اصوات الناخبين . وكان من الطبيعي ان يقود الامة ابرعها في التضليل والرياء والكذب . وكان من تقاليد المسؤولية ان يستهين المسؤولون بمسؤولياتهم . وكانت الصحافة والاذاعة تتعمد الكذب يغريها بذلك ولاة الامور ، وكان الكتّاب يسرقون ما يشاؤون من مؤلفات الغير وينتحلونها لانفسهم ، وكان الموسيقيون يسرقون ويدعون انها موسيقاهم ، وكانت الافلام تسرق وتبالغ ظانة انها ترضي الجمهور .

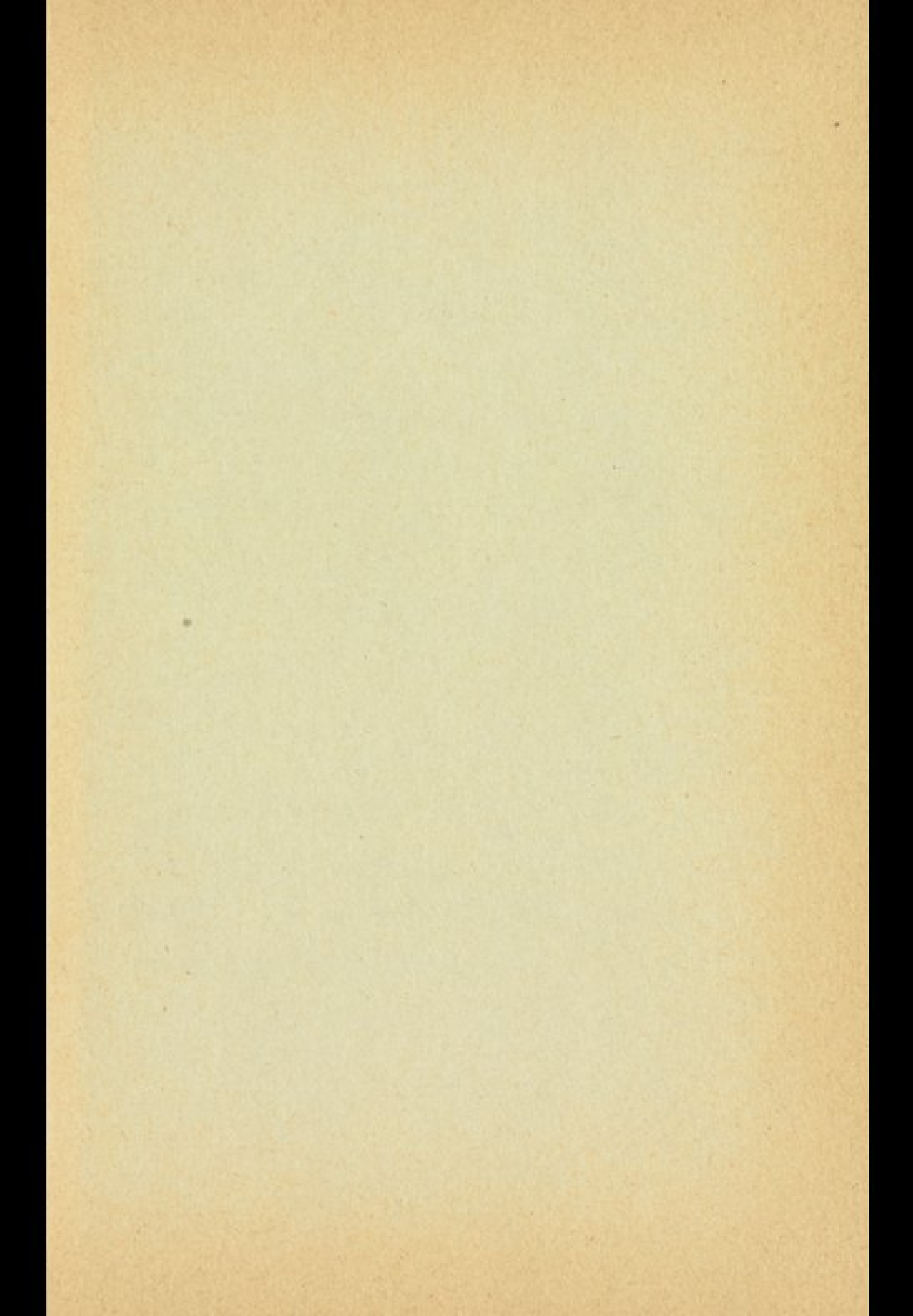
وكنا نحمي جهلنا بامور الناس بالتعصب لانفسنا ، ونحمي جهلنا بامور انفسنا بالتعصب لامور الناس ، وكنا نغطي على ضحالة تفكيرنا بادعاء الاساتذة والمراجع ، وكنا ندعي التقدم والتحضر بالتجني على حضارتنا وتراثنا، وندعي القومية والوطنية

بالتجني على حضارة الغير وتراثـه ، وكنا نزعم لمجتمعنا احزاباً نبتت في غير ذلك المجتمع وندعيها له .

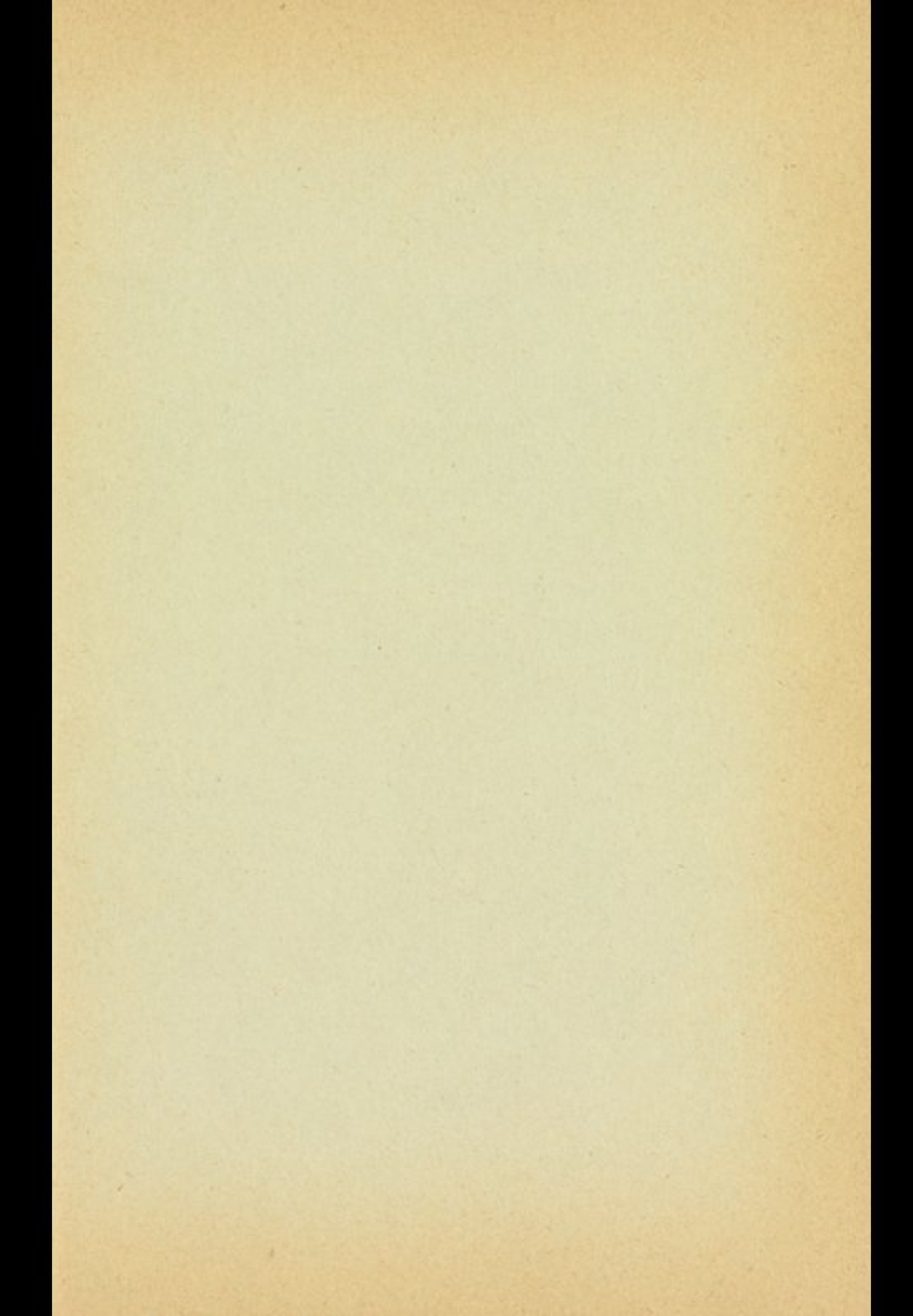
غير اننا بدأنا نشك ونتساءل ، اي اننا بدأنا نفكر .

لقد اخذنا نفكر . وبدء التفكير هو بدء التحرر والبحث عن الحقيقة . ولهذا السبب بالذات استيقظت في النفوس الدعوة الى الحرية . فلعمري كيف نصل الى الحقيقـــة دون بحث ؟ وكيف نبحث دون حرية ؟ وكيف تحدد غاية اليقظة وسبلها وكيف تجعل يقظة واعية دون بحث ودون حرية – دون ان تتجاوب الآراء ويتناقش الناس ؟ ان حرية الرأي محفوفـــة بالمخاطر ، ولكن هل نريد الوردة دون شوكها ؟

انني اربأ بالفكر ان يقيده الخوف من نفسه ، واربـأ بمن يريد بناء مجتمع صالح ان يهدم الاساس الذي لا يقوم ذلك المجتمع الا عليه . ان المجتمع الفاسد هو الذي يقيد الحرية لانها تعمل على هدمه ، واما المجتمع الصالح فانها تزيده قوة على قوة. وهي للمجتمـع المنتقل من دور الى دور الوسيلة التي تُعيّن له السبيل والغاية وتكشف له عن العقبات والمخاطر . ومن يفضل ان يسير في طريق يجهل معالمه ويجهل نهايته الا مغامر او مقامر؟



صوت الحقيقة



الفصل الرابع

صوت الحرية

مبررات حرية الرأي

عندما ترتفع الدعوة الى الحرية وينـادي المفكرون بحرية العقيدة او حرية الرأي او حرية الاجتماع كثيراً ما يظن الناس ان معنى الحرية الاباحية ، وان الدعوة اليها هي في الواقع دعوة لاتباع الهوى والمصالح ، وان من اولى ضحاياها المصلحة العامة والصدق، لانها تفسح المجال لكل مفسد وكل متغرض في ان يدعو الى ضلاله وفساده حراً من رقـابة المسؤولين الذين فُرِض فيهم انهم يقدرون المصلحة العـامة ويحرصون على الصدق في تنوير الشعب . وكذلك فان الدعوة الى الحرية تثير في اذهان العقلاء شعوراً آخر وتخيفهم من ناحية اخرى . فهم يقدرون ان الحرية الحقة مقترنة بالشعور بالمسؤولية ، وان المجتمع الذي يمنح ابناءه

الحرية في عقيدتهم او رأيهم او اجتماعهم انما يمنحهم ذلك متوقعاً منهم ان يدركوا ان الحرية وسيلة لا غاية . هي وسيلة لاصلاح المجتمع والنهوض به واستغلال قوته الكامنة . وهم يدركون علاوة على ذلك ان الحرية الحقة تحملهم من الواجبات تجاه الصالح العام وتجاه الحقيقة ما لا يتحملونه في مجتمع انعدمت فيه الحرية او قيدت . والسبب في ذلك ان المجتمع المقيد يعين لابنائه الحدود فتتضاءل بمقدار ذلك التقييد مسؤولياتهم وتنكمش ضمن الحدود المفروضة شخصياتهم وعقلياتهم وافكارهم . فالسجين الراسف في الاغلال محدود الخطر محدود الاثر محدود الامكانات وحجته امام الناس وامام نفسه ان الاغلال تتحكم في حركاته وسكناته وانه لذلك عاجز عن اتيان اي عمل يدل على ارادة مستقلة . وعلى هذا فان المستعبد يلجأ دائماً في تبرير افعاله وما يحدث في بلاده الى ارادة صاحب السلطة ، اي الشخص او الحكومة التي فرضت القيود . ويتمشى المرء داخل تلك الحدود ينجو من مهمة السعي وراء اكتشاف آفاق جديدة ، وينتظر للقيام بذلك ايماء الحاكم او توجيهه . فتضعف رجولته وتضعف عنده قوة الابتكار وتهزل روح المغامرة او تنعدم وتثبط العزيمة .

اما الحرية فانها تشحذ الهمم وتوقظ في النفس قواها الكامنة وتشعر الانسان بان له قيمته الذاتية وشخصيته التي انفرد بها ، اي انها تعتبره رجلاً كامل الاهلية . ومقابل ذلك فهي تعتبره رجلاً

كامل المسؤولية ايضاً ، فلا يستطيع ان ينزوي وراء رقيب او حاكم او يحتج انه لم يكن حراً فيما قال وانما فرض عليه الآراء آراؤه والافعال افعاله. هو حر ولكنه مسؤول . وهنا ميدان الرجولة الحقة ، والمحك الحقيقي لنمو الشخصية الفردية والشخصية الاجتماعية في آن واحد . فلكل فرد كيانه الذاتي من ناحية ، وكيانه الاجتماعي من ناحية اخرى . والحرية وما يترتب عليها من مسؤولية تتحدى قوته في التوفيق بين هذين الكيانين . ولذا فان الحرية اصعب مراساً من غيرها من النظم، وتتطلب نمو شخصية متزنة تحترم حق الغير في حريته وتقدر النتائج التي تترتب على افعالها واقوالها . فالتسامح، لا التساهل، جزء لا يتجزأ من تلك الشخصية ، وكذلك رحابة الصدر واحترام آراء الغير وحقوقه وحريته . اذ الحرية وممارستها ليست حقاً خاصاً بافراد معينين ، انما هي حق عام لكل فرد . ولو قدر الناس هذه الآثار المتفرعة عن الحرية لوجلوا منها ، ولعرفوا في الوقت ذاته ان عدم تحليهم بالصفات التي يجب توافرها في الاحرار بما ذكرنا من تسامح واحترام للغير هو الذي يؤذن بزوال الحرية . ولا شك في ان التحلي بهذه الصفات رياضة صعبة لكثير من الناس ،ولذا قيل بحق ان المحافظة على الحرية اصعب من نيلها . وحبذا لو يدرك الجميع ما في هذا القول من حكمة.

ونحن لا نريد ان نتعرض للحرية بالبحث والتحليل الشاملين، فذلك ليس موضوع هذا الكتاب . وانما كانت النتيجة التي

وصلنا اليها في ختام الفصل السابق هي ان نوعاً من انواع الحرية، وهي حرية الرأي ، من احوج ما تكون اليه المجتمعات ، ولا سيا تلك المجتمعات التي ما زالت تبحث عن غاية تتجه اليها . وانصرافنا لبحث هذه الحرية دون غيرها لا ينقص بشيء من اهمية الحريات الاخرى . ولكن لكل مقام مقال .

والواقع ان المجتمعات ليست بحاجة الى حرية الرأي فحسب، ولكن من طبيعة المجتمع وطبيعة الانسان ان توجد فيه تلك الحرية وان يتمتع بها . واعظم دليل على ذلك ان حركات الاضطهاد الفكري لم تنجح يوماً ما في القضاء على حركة فكرية جديرة بالحياة . والامثلة على ذلك كثيرة . ويكفي ان نشير هنا الى ان سقراط قد اسقوه السم ومات ومع ذلك خلدت فلسفته وآراؤه . واضطهد المسيح واتباعه واضطهد محمد واتباعه واضطهد لوثر واتباعه واضطهد المنشقون على اختلاف انواعهم ومع ذلك فقد ظهرت المسيحية وظهر الاسلام وظهرت اللوثرية وثبت المنشقون على انشقاقهم. ثم انظر الى تاريخ الفكر العربي. هل تعرف فيلسوفاً اضطهد في عهد من العهود واندثرت آراؤه ولم تجد لها مؤيديها على العصور؟ ها هو ذا ابن رشد الذي تقلب بين العز والاضطهاد وفر آخر ايامه ناجياً بحياته ، اما زلنا حتى يومنا هذا نتدارس آراءه ، وهل نشك في ان الاجيال القادمة ستجله ايضاً ربما اعظم من اجلالنا له الآن؟ واخوان الصفا الذين لا نعرف من هم هل انعدم اثرهم بالاضطهاد ، اليست رسائلهم

رفيق كل باحث في الفكر العربي؟ وزد على ذلك امثلة كثيرة.

ولو علم الناس ان الاضطهاد لا يقتل الآراء لما كلفوا انفسهم وغيرهم شططاً ولتركوها تموت موتاً طبيعياً بظهور آراء جديدة اقوى منها وادنى الى الحقيقة .

هذا ، وان ما سبق ان اشرنا اليه من ان الحرية لا تعادل الاباحية ، ومن ان الحرية تفرض على معتنقيها مسؤولية في غاية الخطورة ينطبق بوجه خاص على حرية الرأي . كما ان ممارسة هذه الحرية قد جلبت للمفكرين من المشاكل ما لم تجلبه ممارسة اية حرية اخرى . وفي ايامنا هذه التي تتسع فيها باستمرار وسائل التعبير عن الآراء من طباعة واذاعة وغيرهما نجد انه نتيجة لهذا الاتساع الذي يترتب عليه اتساع ميدان التأثير قد ازدادت حراجة موقف الدعاة لحرية الرأي كما ازدادت الحاجة الى مواصلة الدعوة لها والحرص على بقائها . وهنا يتعاظم مجال الاحتكاك والاختلاف بين صاحب السلطة وصاحب الفكر . ويزيد في صعوبة الموقف ان الهيئة الحاكمة بما لديها الآن من وسائل تستطيع ان تتحكم الى حد بعيد فيما ينشر او يذاع، كما ان النزعة الجديدة الرامية الى وضع برامج طويلة الاجل وحرص الدولة على المضي فيها قد تفرض على المفكرين حدوداً لا يسمح لهم بان يتعدوها في ابحاثهم التي قد تؤثر من قريب او بعيد في السياسة الموضوعة للدولة .

على ان اعظم ما يهدد حرية الرأي هو اساءة استعمالها والتغافل

عن المسؤولية الاجتماعية والفكرية التي يجب مراعاتها . فممارسة حرية الرأي بمعناها الصحيح تتطلب من المرء ان يخضع نفسه لضوابط جوهرية قبل ان يعلن آراءه على الناس راغباً بذلك ان يؤثر فيهم . وعدم التمشي مع هذه الضوابط هو الذي يفسد على حرية الرأي غايتها ويعرضها الى الخطر .

ذلك ان حرية الرأي في معناها الصحيح تتطلب من المرء قبل ان يمارسها ان يفكر قبل ان ينطق ، وان يستجمع عناصر الموضوع قبل ان يجزم فيه برأي ، وان يبحث ويتحرى لتجتمع له تلك العناصر . فأولاً البحث عن الحقائق وجمع المعلومات ، وثانياً إعمال الفكر فيها والوصول الى نتيجة ، وثالثاً التصريح بتلك النتيجة . وعندئذ لا ينطق المرء عن هوى او جهل وانما ينقل للغير ثمرات الحقائق التي استجمعت لديه والتي ابلغته غاية فكرية عليه ان يصرح بها . وبطبيعة الحال فان اخضاع النتاج الفكري لهذه الضوابط يؤدي الى التروي وإعمال الفكر إعمالاً حقيقياً ، وهذا يؤدي الى قلة النتاج والى بلوغه درجة اقرب الى الكمال ، وفي هذا ما فيه من فوائد جمة للمجتمع وجمهور القارئين .

وثمة نتيجة اخرى تترتب على هذا الاتجاه من التفكير ، وهي ان الشخص المدقق المتروي في الموضوع لن يضيع وقته وجهده اذا اتبع الطريقة التي سبق ان اشرنا اليها بنشر مؤلف له قد سبقه فيه غيره وانما يبحث عن موضوع غير مطروق يوجه اليه

جهده وتفكيره فيزيد بذلك من قيمة التراث الثقافي لأمته. ولا شك عندي في ان المدرس مثلاً الذي يستغل ظروفه الخاصة وعلاقته مع طلابه ويعرض عليهم كتاباً من وضعه يكون مقصراً من الناحية العلمية اذا وُجد في متناول الطلبة كتب اخرى تفي بالغرض المطلوب . ولشد ما تألمت عندما علمت ان بعض الاساتذة يبيعون كتبهم لطلابهم على صورة ملازم ويحرمون الطلاب من الدراسة الحقيقية الناتجة عن مراجعة مصادر مختلفة قد وضعها رجال اغزر علماً واوسع اختباراً من الاستاذ نفسه . ولكم سألت نفسي : هل هذه هي الطريقة الصحيحة في تدريب الطلاب على البحث العلمي وانشاء ملكة التنقيب والتفكير عندهم التي بدونها يخرجون الى العالم ومحصولهم كتاب حفظوه لرجل لم يبلغ بعد المكانة العلمية الحقة التي تؤهله لتنشئة الجيل الجديد على آرائه هو بدلاً من آراء الثقات ؟ اوليس حراماً ان ينصرم العام الدراسي والطلاب ما زالوا يتراكضون الى المطبعة للحصول على ملازم كتاب مدرسهم؟ وهل حقاً لا يوجد بين الكتب المنشورة ما يغني عن كتاب المدرس ؟

وطريقة البحث التي اشرنا اليها هي التي تولد في المرء روح البحث العلمي الحقيقي وبالتالي تلك الامانة العلمية التي نسأل الله ان يهبها لكتابنا ومؤلفينا . وانه لما يشين الحركة الفكرية العربية ان يندس فيها عدد من الادعياء الذين ينتحلون لانفسهم ما انتجه غيرهم . ولو اردت ان اقدم الامثلة لضاق المقام .

وتزداد خطورة قلة الامانة او خيانة الامانة العلمية عندما يرتكبها مسؤولون عن تربية النشء ، اذ لا شك في ان الطالب يتخذ من استاذه قدوة يحتذيها في معظم الاحيان ، والسرقة العلمية سهلة الاقتراف ، والناس ميالون بصورة عامة لاتباع اسهل الطرق . واني لأتساءل ما مكانة المدرس بين تلاميذه عندما يكتشفون ان كتابه القيم الذي يباع لهم ملازم ليس الا نقلاً عن كتاب آخر ، وهل تبقى هالة الاحترام معقودة حول رأسه ؟

وبعد ، فان هذه الاسس التي اشرنا اليها فيما تقدم هي التي تمكن حرية الرأي من تأدية رسالتها في المجتمع . اذ لا شك في الاثر العميق الذي تتركه دعوة قائمة على حقائق ثابتة وعلى حسن نية القائمين بها ، وأمانتهم . ورسالة حرية الرأي في المجتمع هي اطلاع المجتمع على احواله في صدق وامانة وبحثها بحثاً مفصلاً نزيهاً ومحاسبة الحاكم والمحكوم على افعاله . وحرية الرأي هي التي تضمن التطور الطبيعي وتكفل ظهور الحق وتجلب الطمأنينة الى النفوس ، ولا يمكن ان تتوافر هذه الطمأنينة الا اذا عاش الناس في امن من ان يحاسبوا على كل لفظة يتفوهون بها وكل انتقاد يوجهونه الى الحاكم حتى ولو اخطأوا في ذلك الانتقاد او اخطأوا في تقدير الامور . فمن الحريات التي يجب ان يتمتع بها كل فرد حرية الخطإ عن حسن نية ، فمن لا يخطىء لا يصيب ، والعصمة لله وحده .

وكذلك فان حرية الرأي هي التي تبقي الحاكم في يقظة . فاذا ظلم ظَهَرَ ظلمه واذا احسن ظهر احسانه. وهل ننسى كيف ان عمر رضي الله عنه كان يجلس الى رعيته يسمع شكاواهم من عماله ويسمع رد العمال على شكاوى الناس ثم يحكم للعامل او عليه ، فاشتهر عهد عمر باستتباب الامن واطمئنان الناس الى ارواحهم واموالهم . الا ترى معي ان ذلك العبقري قد تبين قبل مئات السنين ان العدل بين الحاكم والمحكوم لا يقوم الا على اساس من حرية المحكوم في انتقاد الحاكم . وكيف ينتقده دون ان يكون حراً في رأيه آمناً في تلك الحرية ؟ ولامر ما حرص القضاء قديماً وحديثاً على حرية الخصوم في ابداء آرائهم وعدم مساءلتهم عنها . فاذا نحن حاربنا حرية الرأي فاننا نحارب مبدأ نبيلاً سعى الاسلام لتثبيت جذوره في المجتمع الاسلامي بدعوته الى اقامة المساواة والعدل بين الناس جميعاً . واظننا جميعاً مؤمنين بضرورة اقامة العدل والمساواة ، والشخص الذي يلجم افواه الناس انما يعطل احد الاسس السليمة التي تقوم عليها العدالة والمساواة في المجتمع ، فيشيع الاضطراب والخوف ، ويتكلم الناس في همس ، وتنتقل الجذوة والثورة في خفاء الى ان تصل الظلم فتحرقه مهما كانت القوة المادية التي تسنده . وامامنا في التاريخ شواهد كثيرة على ذلك .

- ٢ -

الاعتراضات على حرية الرأي – الحركات الهدامة

ولرب قائل يقول. لنفترض جدلاً صحة كل ما تقدم ولنوافق علاوة على ذلك على ان الآراء كائنات لا يمكن قتلها بالوسائل المادية، الا ان حرية الرأي لا تصلح لجميع المجتمعات. فالمجتمعات المتأخرة تخشى حرية الرأي لانها تتيح الفرصة لظهور الحركات الهدامة ، ولا تحبذ حرية الرأي حرصاً على سمعتها ومكانتها ، وكذلك فان حرية الرأي لا مجال لها في مجتمع جاهل فقير اذ الاولى ان توجه العنـاية اولاً لقمع الجهل والفقر . ثم هناك احوال تقتضي المصلحة العامة فيها عدم النشر .

هذه اعتراضات من واجب الباحث ان يتصدى لدراستها . ولنأخذ اولاً ما قيل من ان حرية الرأي تتيح الفرصة لظهور الحركات الهدامة. فلندقق قبل كل شيء في المعنى الصحيح لعبارة الحركات الهدامة . لقد استعملت هذه العبارة لوصف كل حركة ترمي الى اجراء اي تغيير في النظم السائدة في المجتمع. ويقاومها المجتمع حرصاً منه على المحافظة على النظم التي اختارها لنفسه . بيد ان هذا المفهوم الشائع اذا طبق تطبيقاً دقيقاً فانه يؤدي الى اخماد كل حركة اصلاحية ، اذ لا شك في ان كل دعوة لاصلاح

هي دعوة لهدم وبنـاء ، هدم نظام سائد واقامة نظام جديد . وكبت الحركات الاصلاحية لا يعدو ان يكون قتلاً لتطور المجتمع بطريق سلمي طبيعي . فان الدعوة للاصلاح وتغيير الاوضـــاع شرط ملازم لتطور المجتمع ، وان شئت فقل ان وجودها دليل على حيوية المجتمع. فالمجتمع الحي ، كالجسم الحي ، دائم التغير ، واذا لم تتعهده بالمقويات ، التي هي الاصلاحات ، تدهور وانهار .

ولهذا يجب ان نفرق بين الحركات الاصلاحية والحركات الضارة ، وان نبحث عن مقياس نحتكم اليه للتمييز بينها . وهنا وجه الصعوبة الحقيقية ، اذ ان دعاة الحركات الضارة كثيراً ما يلبسونها رداء الاصلاح ويموهون بهـا على الناس . والحركة قد تكون ضارة اما بسبب الغاية التي تسعى لتحقيقها وامـا بسبب الوسائل التي تستعملها لبلوغ غايتها . فالحركة التي ترمي الى بث الفتنة بين المواطنين او الى تثبيط الهمم بالمغـالاة في قوة العدو واستنقاص قوة الوطن ، على خلاف من يبين حقيقة الموقف ، او التي ترمي الى بسط سلطة اجنبية في البلاد او تمكينها من ذلك ، هذه ومثيلاتها حركات ضارة ويجب اخمادها مهما تكن الوسائل التي تتبع لتحقيقها .

الا ان الحركة قد تكون مصلحة في غايتها ولكن الوسائل التي تلجأ اليها للوصول الى تلك الغاية لا تبررها ظروف المجتمع. فالمجتمع الذي لا يحرم ابناءه حرية البحث في الشؤون العامة

والدعوة الى اصلاح ما فسد ، ونشر تلك الدعوة بين الناس ، ويمكن الدعاة اذا اصبحوا اغلبية من ان ينفذوا اصلاحاتهم ، هو مجتمع لا يجوز فيه اللجوء الى اية وسيلة تؤدي الى اهدار حقوق الآخرين او التعدي على حرياتهم ما دامت دعوة الاصلاح لم تفز بتأييد عامة الشعب . والسبب في ذلك هو ان افساح المجال لدعوة الاصلاح وافساح المجال لاعتناقها هو المحك الذي يبين اقبال الناس على الاصلاح المعروض او اعراضهم عنه . اذ قد يتوهم دعاة الاصلاح انهم يستجيبون لرغبات الاغلبية بينما يكون الواقع ان آراءهم لا تمثل هذه الاغلبية ، ولا يجوز فرض رأي الاقلية على الاغلبية ما دامت السبل مفتوحة لتلك الاقلية لتصبح اغلبية بالدعوة الى مبادئها .

اما اذا كان حكام المجتمع لا يؤمنون بالحرية او كانوا يتظاهرون بالايمان بها فان دعاة الاصلاح يجدون انفسهم في حيرة حقيقية . فالدعوة الى الاصلاح دعوة لتغيير وضع قائم له اتباعه ومؤيدوه ، ولهؤلاء جميعاً مصلحة في بقائه ، اما لاعتقادهم بانه افضل من الوضع المقترح ، واما لمصلحة شخصية يحفظها النظام القائم ويهددها النظام الجديد . وبما ان ايمانهم بالحرية ايمان زائف فانهم لا يحجمون عن استعمال اية وسيلة تصون لهم مصالحهم ، وكثيراً ما تكون مقاومتهم دعوة الاصلاح واضطهادهم الداعين لها لا يتناسبان البتة مع خطورة الدعوة وخطورة الضرر الذي قد يمس بمصالحهم .

وامام هذه القوى التي قوامها القوة المادية المتركزة في يد صاحب السلطة يقع على المصلح ان يصطنع الاناة وان ينتظر الفرصة المؤاتية لتنفيذ الاصلاحات . وقد يلجأ الى تجزئة برنامجه فيقنع بالدعوة الى اصلاح ضيق النطاق قد يرى الحاكم من الحكمة تنفيذه استرضاء للشعب ، ومتى نفذ اصلاح وجه المصلح عنايته للدعوة الى اصلاح آخر ضيق النطاق ايضاً، وهكذا. وقد ينجح المصلح بتجزئة برنامجه في تحقيق قسط كبير منه دون ان تتعرض دعوته او يتعرض هو الى خطر حقيقي . واذا افترضنا انه لم ينجح في بلوغ مرماه فانه يكون على الاقل قد ضمن بلوغ دعوة الاصلاح الى الملأ ، وفي هذا وحده نجاح ليس باليسير . اذ ان دعوة الاصلاح يصعب قتلها متى بلغت مسامع الناس وعقولهم واستهوت قلوبهم . فالافكار تستمد قوتها من نفسها ، وهذه القوة الذاتية هي التي تجلب لها المؤيدين وتكسب لها الاستمرار والمنعة. وكم من مذهب او رأي اضطهد اصحابه او ماتوا قبل ان يتحقق له النصر ثم عاد فأنتصر بعد اندثار اصحابه الداعين له . والمصلح الحق لا يهمه ان يحقق هو الاصلاح او ان يتحقق في زمنه بقدر ما يهمه ان تنتشر دعوته وتحقق هي في يوم ما الاصلاح الذي رجاه . نعم، ان اضطهاد المصلحين او زوالهم قبل تحقيق الاصلاح قد يؤدي الى ابطاء انتشار الدعوة او الى تأجيل التنفيذ ولكنه حتماً لا يؤدي الى قتلها ، وقد يؤدي الى عكس ذلك تماماً . حقاً انه من الافضل ان يرى المصلح حلمه

يتحقق ولكن لا يكلف الله نفساً الا وسعها . وما من شك في ان المبادىء الصالحة ستجد من يدعو لها في كل جيل ، وتعاقب دعوات الاصلاح واستكشاف المبادىء القويمة اوضح دليل على ذلك ، ان احوج الدليل .

والمتعقب لدعوات الاصلاح المضطهدة يجد ان المصلحين كثيراً ما يردون الاضطهاد بالدفاع لا عن دعوتهم وانما عن حرية كل فرد في الدعوة الى الاصلاح، وبهذا يكتسب جهاد المصلح مؤيدين ما كانوا ليحفلوا بدعوته لو لم يطبعها بطابع الدفاع عن حرية الجميع. وهو بطبيعة الحال لا يستطيع ذلك الا اذا اتصفت دعوته ذاتها بالحرية واعترفت بحق الآخرين في ان يعارضوه ويجادلوه . ولا شك في ان لواء الحرية له شيعته في جميع العصور وفي جميع نظم الحكم . فالحرية معناها اعتراف بان الحياة المحترمة حق لكل فرد، وان هذه الحياة المحترمة لا تتوافر الا لمن له استقلال في نفسه يربأ به ان يكون موضعاً لسلطان الآخرين او تعسفهم او اداة صماء تنعدم فيها ارادته وكيانه الفردي وتنعدم بالتالي مساهمته الواعية الاختيارية في بناء المجتمع الاصلح لنفسه ولامته.

غير ان المصلح قد لا يحالفه النجاح حتى في الدعوة الى برنامجه المجزأ وقد يبلغ الاضطهاد حداً يخمد كل بادرة من بوادر الدعوة الى الاصلاح . والمجتمع الذي تبلغ احواله الى هذه الدرجة من الاضطهاد للحريات او التنكر لها بما عم فيه من فساد يدعو المصلحين بنفسه ليصبحوا ناقمين وثائرين ، اذ انهم لا يتمكنون

حتى من الدعوة العلنية لاصلاح ما فسد، فضلاً عن تغيير الاوضاع كلها . وهذه الظروف تؤذن بظهور الثورة الاصلاحية .

ولهذا تجنباً لما قد تجلبه الثورة معها من كوارث وآلام واجراءات تقضي اول مـــا تقضي على مقاوميها وتشتت جهود الامة وتعرضهـــا لاخطار خارجية فان الوطنية ، حتى وحب الذات ، ما دام الاصلاح امراً لا بد منه ، تقتضي بذل الجهود الحقيقية لايجاد الظروف المناسبة التي تترعرع فيهـا حرية الرأي وبالتالي حرية الدعوة للاصلاح . وبهذا ينمو المجتمع نمواً طبيعياً يتساقط منه ما فسد او قدم ويظهر فيه ما صلح وجدّ . وبهذا ايضاً يكون المجتمع دائم التجدد دائم الحيوية مطمئناً الى تطوره، ويكون الناس مطمئنين على انفسهم وعلى وطنهم .

- ٣ -

الاساءة الى سمعة البلاد

قد يقـــال ان حرية الرأي قد تُستغل استغلالاً يسيء الى سمعة البلاد وذلك بان يأخذ الكتّاب في وصف الاحوال السيئة السائدة من اجتماعية او اقتصادية كأن يتحدثوا عن فقر السواد الاعظم من الشعب او جهله او انتشار المتسولين في ارجـــاء المدينـة ؛ او يتعرضوا لهذه المسائل في الافلام او المسرحيات

كأن يصوروا حالات السجون او المستشفيات او استغلال فئة من الناس للآخرين كاستغلال الاطباء مثلاً للمرضى ، وهكذا . وقد تعترض الحكومة على نشر هذه المؤلفات او اخراج الافلام او الروايات معتقدة ان ذلك يسيء الى سمعة البلد او يخدش كرامة ابنائه او يثير الطبقة المغلوبة على امرها على الطبقة صاحبة الامتياز .

نعم ، لا شك في ان من اوجب واجبات الحكومة المحافظة على سمعة البلاد وعلى امنها الداخلي . ولكن يجب ان تسلك الحكومات الى ذلك السبيل الصحيح وان لا تؤذي البلاد في ناحية في غاية الاهمية وهي تحرص على مصالحها . فقد سبق ان بيّنا ان اليقظة يجب ان تكون واعية وانها لا تكون واعية الا اذا تبينت ما ترمي اليه وانها لا تستطيع ان تتبين ما ترمي اليه الا اذا عرفت ما تريد ان تعالجه . فاذا مُنع الناس من الكلام عما يسوؤهم او يؤلمهم فكيف تعرف الامة اوجاعها ؟ ولا نعرف انقلاباً خطيراً في التاريخ او اصلاحاً عميق الاثر لم يكن رائده تصوير واقع الامة وما تعانيه . وليس عاراً على الامة ان تعترف بما فيها من نقائص ما دامت تسعى لاصلاحها، وانما العار هو ان تضعف الهمم امام الاصلاح . وقديماً قال بركليس: ليس العار في ان نعترف بالفقر وانما العار في ان نتقاعس امام واجب القضاء عليه .

قد يقال ان المسؤولين في الامة يعرفون ما بها من امراض

وان من واجب الامة ، وقد وضعتهم في مناصب المسؤولية ، ان تعتمد عليهم في القضاء على تلك الامراض وان تطمئن اليهم في ذلك ولا سيما اذا كان المسؤولون يسعون بالفعل لاصلاح احوال الامة . اننا لا نشك لحظة في صدق الحكومة المخلصة ولا في سلامة نيتها . ولكننا مع هذا لا بد ان نعترف بان الحكومات مكونة من افراد ، وان الافراد مهما أوتوا من علم وخبرة فانهم لم يؤتوا كل العلم وكل الخبرة ، وان المجال مفتوح امام الجميع للاجتهاد في بحث الداء وطلب الدواء . وفضلاً عن ذلك فان ايقاظ الرأي العام واثارته ضد ما به من فساد يساعد الحكومة المصلحة على استكمال رسالتها وتحقيقها ، لان الرأي العـــام ، وقد ادرك مواطن الضعف ، يكون مستعداً لقبول الاصلاح واستقباله .

وثمة شيء آخر. أليست الامة هي الرقيب على اعمال الحاكم؟ وكيف تستطيع الامة ان تحقق هذه الرقابة اذا كانت جاهلة باحوالها ولم يطلعها عليها من يعرفها من ابنائها ؟

نعم ، ان المحافظة على الامن تتطلب من الحاكم عيناً ساهرة على كل مـــا من شأنه ان يقوض دعائم الامن او يذر الفتنة بين الناس . ولكن حذار ان يختلط الامر وان يُظن ان كل ما من شأنه ان يثير الرغبـــة في الاصلاح عامل من عوامل اثارة الفتنة . فكل دعوة الى الاصلاح تستغل مواطن الضعف ومظالم الناس وشكاواهم ، والا فكيف تستطيع ان تنال تأييداً عاماً

حقيقياً ؟ وان اذاعة الاحوال السيئة لتتحدى نشاط الحكومة في القضاء عليها . وتستطيع هي بدورها ان تذيع باعمالها كيف استطاعت التغلب على الاحوال السيئة وتقريب الرفاهية الى الناس ، وبذلك تكون اعمالها ومدى استجابتها لدعوة الاصلاح او تبيان خطإ الدعوة او خطرها اكبر دعاية لها واقوى معول يحفر قبر الحركات الهدامة . يجب ان تكون الحكومة مستعدة ليتحداها الشعب باحواله ، فاذا اصلحت صلح لها قياد الشعب ، واذا لم تصلح حق ان تظهر الحركات للتخلص منها لانها لم تؤد الرسالة التي وجدت من اجلها .

- ٤ -

الجهل والتأخر الثقافي

ولرب قائل يقول ان كل ما ذكر صحيح في المجتمعات المتقدمة ، المجتمعات التي بلغ افرادها من المعرفة والاطلاع وحسن التقدير حداً يمكنهم من الحكم على ما يعرض عليهم من آراء . واما في المجتمعات التي تتكون غالبيتها من اميين فمعناه في الواقع افساح المجال للاستغلاليين والانتهازيين والمضللين والمهرجين . ويؤيد المعترضون رأيهم هذا بقولهم ان التاريخ قد اثبت في البلاد العربية على الاقل ان الانتخابات النيابية مثلاً لم تكن مسرحاً لنشر الآراء والافكار النيرة بقدر ما كانت

ميداناً للتسابق في الكذب على الشعب وتضليله واثارة عواطفه. ويذهبون من هذا الى القول بانه يجب قبل كل شيء ان يتوافر لاغلبية الشعب امكانات اصدار الحكم الصحيح . وهذه الامكانات هي تثقيف الفرد وتوفير سبل العيش التي تجعله مستقلاً عن ان يكون عالة متكلاً على غيره لا يستطيع العيش بدونه. ومتى توافر ذلك تمكن الناس من تأييد الآراء لا عن حاجة لهم عند دعاتها وانما لايمانهم بها .

ولعلك لا تنكر ما في هذا الاعتراض من وجاهة ولا سيما اذا كان دعوى حق يراد بها الحق خالصاً . ولكن كثيراً ما يكون دعوى حق يراد بها باطل . والباطل هو الغاية التي يبيتها بعض المعترضين ، وهي ابقاء الجاهل على جهله وابقاء عامة الناس في جهل من امور دنياهم وامور بلادهم والشؤون العامة ، مع ان حركات العمال والفلاحين في جميع العصور، ولا سيما في عصرنا هذا ، ترد الاعتراض على اصحابه وتلقمهم الحجة المفحمة . ولو افترضنا صحة هذا الاعتراض فانه في الواقع لا يصح ان ينصب على حرية الرأي بصورتها العامة، وانما قد يصح ان ينصب على حرية هؤلاء الاميين في التعبير عن آرائهم او اتباعهم لبعض الآراء بطريقة تؤثر في الشؤون العامة للدولة ، كما قد يصح ان ينصب على حرمانهم من تأييد اي رأي يخشاه الحاكم . ولكن لا يصح ان ينصب على حرمان غيرهم من التمتع بحرية الرأي . وواضح انه لا يمكن في المجتمع الواحد ان تتمتع جماعة بحرية

الرأي وتحرم جماعة اخرى .

ومهما يكن من امر فلسنا نريد ان نذكر الناس بالادلة التي ساقها افلاطون لاثبات نظريته في المعرفة عندما جعل استاذه سقراط يحاور عبداً جاهلاً وتوصل هذا العبد الى نظريات رياضية ظن انها حكر على الخاصة. ولسنا نريد ان نذكرهم بان الشعوب المتقدمة لم يعصمها تقدمها من الخطباء البلغاء والقادة الذين استفزوا عواطفها والهبوا مشاعرها وساروا بها الى الهاوية . ولسنا نريد ان نذكرهم ايضاً بانك لا تجعل العامة حكماً بين العلماء في نظرياتهم في فقه اللغة او علم الذرة او اصل الانسان او علم الاكوان – فعامة هؤلاء هم خاصة العلماء المشتغلين بذلك الفن او العلم . ولسنا كذلك نريد ان يكون عامة الناس حكماً في فلسفة النظريات الاقتصادية او الاجتماعية ، فالنظرة المجردة لا تتوافر الا للاقلية في المجتمعات مهما كان مبلغها من التقدم والحضارة . واذا كنا لا نريدهم محكمين في هذه المسائل ، وهم بطبيعة الحال لا يريدون ذلك ، فاننا مع هذا لا نريد ان يحرم العلماء واصحاب الآراء في هذه الموضوعات فرصة اذاعة آرائهم وتبسيطها وتقريبها من مدارك عامة الناس بحيث يمكن لبعضهم على الاقل ان يلم بمبادئها اذا اراد .

والذي يتبقى لعامة الناس لابداء رأيهم فيه ، ويجب ان يكون لهم فيه رأي مسموع ، هو تلك الاشياء التي تمس حياتهم بصورة مباشرة . وهم يستطيعون ذلك وان لم يبلغوا من العلم

مبلغاً عظيماً . وهل ينكر احد ان المعرفة المكتسبة من الخبرة وتجارب الحيـاة وبممارسة الامور لا تقل كثيراً عن المعرفة المكتسبة من العلوم وان قلت عنها في توسيع الافق وتزويد المرء بالاسس النظرية ؟ وهل ينكر احد مـا للعامة من آراء صائبة في كثير من الامور ؟ ان في مقدور الشخص العادي ان يستند الى خبرته في الحياة في التمييز بين الآراء واختيار الانسب. وهو فوق ذلك يعرف ما يشكو منه ويستطيع ان يحكم على ما يقدم له من علاج بناء على الاثر الذي يتركه في حياته . فاذا تعددت العلاجات وخبرهـا جميعاً فانه يستطيع ان يفاضل بينها . واذا استجابت عامة الناس احيانـاً الى العواطف بدل العقل فان ذلك ليس قصراً على العامة وانما يتعرض له المتعلمون ايضـاً ، ولا شك في ان الشخص العادي القريب الصلة بحقائق الحياة لا بد ان يعود الى نفسه متى تبين له اثر اتباع العاطفة بدل العقل .

وعلى كل حال الا ترى ان تبادل الرأي بين الحـاكم والمحكوم ، ومعنى هذا اتاحة الفرصة للمحكوم ليتكلم ، يعود بالخير العميم على البلاد ؟ الا ترى ايضاً ان من واجب الحكومة الرشيدة في البلاد المستقلة ان تشجع عامة الناس وان كانوا اميين على الاهتمام بالشؤون العامة وابداء الرأي فيما يسوؤهم ويسرهم ؟

ولو سلمنـا جدلاً ، ونحن لا نسلم بذلك ، ان الشخص العادي الامي لا يستطيع ان يحكم في صحة مـا يعرض عليه من

المسائل العامة فلا شك في ان المثقفين من الامة قادرون على ذلك . واذا كانوا قادرين على ذلك وجب ان تتاح لهم ، هم على الاقل، فرصة الاطلاع على وجهات النظر المختلفة ووجب ان تتاح لهم ايضاً فرصة ابداء آرائهم . ولما كان من العسير جداً ، ان لم يكن من المستحيل ، اطلاع فئة دون فئة على احوال الامة والسماح لها دون غيرها بابداء الرأي ولا سيا اذا كانت فئة غير محصورة كفئة المثقفين فانه يترتب على ذلك افساح الرأي للجميع. ليس هذا فحسب ، ولكن البديل لتحكيم الشعب في شؤونه العامة هو تحكيم افراد قلائل يعتقدون انهم اصدق في تقدير جميع الامور من بقية الامة. واذا قُبِلَ القول بان عامة الناس لا تستطيع ان تبدي رأياً في الشؤون العامة فان ذلك يؤدي الى فرض نوع من العبودية على العقول وبالتالي على حياة الناس، وهي عبودية لا ترضاها مصلحة عامة ولا تؤيد نفعها وقائع التاريخ .

- ٥ -

طمس الحقائق وتشويهها

ثم ماذا نقول فيمن يسيء الى حرية الرأي بطمسه الحقائق او بتشويهها او بالتساهل في جميع ما يستند اليه منها في تكوين الرأي السليم؟ وماذا نقول فيمن يختلق الاشياء زاعماً انها حقائق

ثابتة ؟ فكثيراً ما طمست الدعاية الحقائق و كثيراً ما اختلقتها و كثيراً ما شوهتها والبستها رداء يخفي مدلولها أو اقتصرت على اعلان جزء منها – ذلك الجزء الذي يؤيد ما ترمي الى تحقيقه . وهذا كله ينطبق على الدعاية الدولية وعلى الدعاية الداخلية التي تسعى لترويج فكرة او مذهب .

ليس هذا فحسب ، وانما قد تمتد يد طمس الحقائق او تشويهها او اختلاقها حتى الى الدين والعلم . فكم صور الدين على غير حقيقته في الكتب والافلام وغيرها ، وكم زج فيه ما ليس منه. وكم تحكمت الاغراض السياسية في توجيه آراء علماء الدين وفي وضع نظريات العلماء . والعلم اذا جاوز هدفه الحقيقي وهو الكشف عن اسرار الكون واصبح رائده تحقيق غاية سياسية او تأييد مذهب سياسي او اجتماعي فقد صفة البحث العلمي المجرد الخالص للعلم وحده واصبح محلاً للتزوير والاختلاق . لقد زعم علماء سيادة شعب على شعب لا بدليل علمي قاطع وانما استجابة لدعوة سياسية ، وتفنن غيرهم مثلاً في وضع نظرية لنشوء الحياة وتطورها او نشوء اللغة لتنسجم مع مذهب سياسي سائد فرض على العلماء ان تتمشى نظرياتهم العلمية مع ذلك المبدأ . هذه امثلة وقعت ولا شك لها مثيلاتها .

ومع هذا كله نود ان نقرر ان الدعاية والآراء العلمية او الدينية تعتمد في تأثيرهـا على ثقة الناس بصاحب الرأي او مصدره . فاذا اكتشف التزوير او الاختلاق او عدم الاخلاص

للواجب العلمي او الديني فقدت تلك الثقة ، وليس اصعب من استرداد الثقة بعد فقدها . ومتى فقدت الثقة انعدم اثر الرأي او مصدره . وفي اختباراتنا اليومية مع الاشخاص ما يؤيد هذا كل التأييد .

وامام هذه الحقيقة الناصعة فان معالجة ما قد تتعرض له حرية الرأي من اساءة استعمال لا تكون بكبت حرية الرأي والقضاء على الفوائد الجمة التي تقدمها للمجتمع، ولكن بشهر سلاح الصدق في وجه الكذب . ان الباطل لا يزهق الا بالحق . ولعمري كيف يمكن ان يتم ذلك الا اذا سمح لمن يعرف الحقيقة بابدائها ونشرها على الملأ ؟ ولكي نأمن ان يكون ما ينشر هو الحقيقة بكاملها يجب ان يسمح للجميع بابداء آرائهم . فالحقيقة في ذاتها ليست قريبة المنال في جميع الاحوال وانما يُتعرف اليها غالباً بجمع اجزائها المشتتة في مصادر متعددة . واطلاق حرية الرأي بهذا الشكل سعيا وراء الحقيقة يبين للناس الزائف من الاصيل فلا يستطيع احد ان يكسب ثقة الناس وهو مضلل اذا افسح السبيل لغيره لكشف تضليله وضلاله . وهذا ينطبق على الحكومات بقدر ما ينطبق على الافراد . وكم رأينا من شعوب تعرض عن بيانات حكوماتها ولا تقرأ منشوراتها لان الشعب قد فقد ثقته بها . ولو ان الحكومات اطلقت حرية الرأي وظهر صدق رأيها من بين الآراء العديدة المعروضة بحرية ودون رقابة لفازت تلك الحكومات بتأييد حقيقي يمكنها من

ممارسة مهامها في طمأنينة وثقة .

وقديماً كان الناس يتناظرون ، كل يدعو الى رأيه احتكاماً للعقل وقوة الاقناع . وليس اوضح على ذلك دليلاً مما كان يفعله عليٌّ رضي الله عنه مع مخالفيه قبل معاركه وبعدها ، فقد كان يناظرهم هو واصحابه معتمدين على تقارع الحجج قبل تقارع السيوف في سبيل الحق . ولو كانت اقامة الحجة لا تغني شيئاً لما اقبل عليها عليٌّ ولما اقبل عليها الرسول من قبله . ولكنهما رأيا ان الاقناع الذي هو وليد اقامة الحجة يؤدي الى الايمان . ولعمري ايهما ابلغ اثراً ، عمل بايمان ام عمل بغير ايمان ؟ وايهما اثبت، نظام يسنده الشعب عن ايمان به ام نظام يقوم على رهبة او جهل؟ وايهما اعمق وابقى، اصلاح يؤمن به الشعب ام اصلاح يؤمن به القادة فقط ؟

فلا شك بعد هذا في ان حرية الرأي ضرورية . ان التاريخ ليشهد ان النهضات المصطنعة قد كلفت ابناءها اضعاف ما آتتهم، وانها لم تكن دائمة الاثر مأمونة العواقب . واذا نجحت الدكتاتورية في عهد ما فان نجاحها كان قائماً على التجاوب بين آمال الدكتاتور وشعبه بالرغم من أعوجاج الطريقة التي بلغ بها الحكم . والتاريخ ينبئنا انه متى انعدم ذلك التجاوب وتعارضت مصالح الشعب مع مصالح الدكتاتور فان نهايته محتومة وخاتمته كئيبة .

نعم ، ان حرية الرأي لا تشبع الجائع ولا تكسو العاري ، فليست هذه وظيفتها في المجتمع، وان تعيّش منها بعض الناس. ولكنها هي مصدر العمل المجدي لانها مصدر الافكار .

الفصل الخامس

سوط الرقابة

لعل الحاجة لا تدعو بعد مـــا تقدم في الفصول السابقة الى التعرض للسوط المسلط على حرية الرأي وهو سوط الرقابة. فقد سبق ان بينَّا انه ممـا يضر بالمجتمع ضرراً فادحاً ان تفرض عليه آراء معينة او مذهب معين لمـــا في ذلـك من تعطيل للقوى الفكرية الكامنة في المجتمع ولما فيه ايضـــاً من كبت للآراء المصلحة التي بدونها لا يتطور المجتمع تطوراً طبيعياً سليماً . وقد يظهر لاول وهلة ان تقييد حرية الرأي باخضاعها للرقابة فيه منع لنشر الجدل الذي قد يستوعب افكار الناس ويثير الخلاف فيما بينهم ويشتت جهودهم ويخلق التحزبات الضارة . امـــا الرقابة فانها تمنع هذا كله وتظهر المجتمع وحدة متماسكة تسعى كلها لتحقيق هدف واحد عن رضى واطمئنان وراحة ضمير ، فلا ثائر ولا منشق ولا منتقـد . يسير المجتمع و كأنه الآلة العظمى كل

جزء منها يكمل الآخر ويساهم في دقة وانتظام في تحقيق برنامج الانتاج المرسوم . ويقول مؤيدو الرقابة ان تنفيذها لا يحمي المجتمع من الآراء الهدامة الداخلية فحسب وانما يحميه ايضاً من الآراء الهدامة الخارجية التي قد تسعى للوصول اليه من الخارج. وهكذا يعزل المجتمع عن كل مؤثر داخلي او خارجي قد يحوله عن تحقيق غايته العليا او يضعف عزيمته او يشتت جهوده . ويقولون ان المصلحة العامة هي التي تملي على الحاكم هذه السياسة، ومن واجبه، وهو الساهر على مصلحة الامة، ان ينشط لحماية تلك المصلحة بالضرب على ألسنة من يهددونها في وحدة آرائها . ليس هذا فحسب ولكن من بين الآراء التي تذاع في الناس آراء تتعلق بالدين والاخلاق . وقد تكون هذه الآراء منافية للاديان المعترف بها ، كما قد تكون داعية لاخلاق قد لا يقرها المجتمع. ووجود الرقيب كفيل بحماية الدين والاخلاق من دعاة الفسق والرذيلة. ونحن نعلم ان هذه كانت هي الغاية الاولى من الرقابة. فان الكنيسة الكاثوليكية هي اول من بدأ رقابة منظمة على المنشورات حماية للدين والاخلاق ، ثم حذت حذوها دول وحكومات لاغراض متباينة ، واتسع ميدان الرقابة او ضاق وفقاً لما رأته تلك الدول والحكومات .

هذا مجمل اهم ما يقال تأييداً للرقابة . واذا انت انعمت النظر واسترجعت الى الذهن تجارب الدول تبين لك ان هذه الحجج نفسها ضد الرقابة لا لها ؛ وانها على اي حال لا يمكن

ان تنجح الا لفترة محدودة جداً عندما تكون الامة كلها مهددة بالخطر . ونجاحها في هذه الحـــالة يعتمد اكثر ما يعتمد على الشعور المستكن في نفوس البشر والذي يضيق مجـال الخلاف وقت الخطر ويوحد الجهود ويوجهها نحو غاية مشتركة. فالشعور بالخطر حافز قوي على الوحدة . ولهذا فان الدول لا تلجأ عادة الى الرقابة الا في الظروف الحرجة التي تتميز باعلان حالات الطوارىء او نشوب الحرب .

اما في الاحوال العادية فمن العبث ان يزعم ان الرقابة تؤدي الى وحدة حقيقية في الامة ، ومن العبث ان يظن ان المجتمع يصبح كالآلة الطبيعية ، وان ذاتية كل فرد فيه تنصهر في الذاتية الكبرى التي تكوّن ذاتية المجتمع . فليس من طبيعة الانسان ان يكون كالآلة ، وليس من طبيعته ان لا يكون له رأي فيما يمسه . ومن العبث كذلك ان يظن ان الرقابة تقف سداً منيعاً دون انتشار الآراء او الاخبار. فان سرعة المواصلات في ايامنا هذه ، وازدياد العلاقات بين الناس ، وظهور الاذاعة في الميدان الاجنبي ، قد وضعت في متناول الالسنة والآراء وسائل هـامة لنقل كل حدث وابلاغ كل رأي الى الجهات النائية ، فضلاً عن الجهات القريبة . وهذه المصادر الثانوية في نقل الاخبار او الآراء وما يضاف للخبر وما يطرأ عليه من مبالغة وتحريف في اثناء نقله تؤدي في النهاية الى نتائج اسوأ مما لو نشر بالطرق المعتادة. فمن طبيعة اغلبية الناس ان يبالغوا فيما ينقلون ، ويزيدهم قوة في ذلك

اعتقاد الناس بان الامر لو لم يكن خطيراً بالفعل لما مُنع نشره. وليس اقوى دليلاً على اخفاق سياسة كبت الآراء او الاخبار ، اعتقاداً انها تؤدي في النهاية الى خلق الوحدة المرجوة والى ايجاد ايمان بما يدعو اليه الحاكم، من انه في اللحظة التي تلغى فيها الرقابة يظهر اختلاف الرأي ويضج الناس بالشكوى من السياسة القديمة التي فرضت عليهم الرقابة. فواقع الامر ان الخلافات باقية وان الاراء المختلفة تنتقل بين النـاس في صمت منتظرة اللحظـة التي تجاهر بها الملأ . وثمة دليل آخر، وهو ان الرقابة في خشيتها من تسرب الآراء او الاخبار خلسة لا تفتأ تضيق الخناق على الناس، الأمر الذي يدل على حراجة موقفها وعلى انهـا غير مطمئنة الى انها حققت ما تصبو اليه .

يظهر من هذا ان الرقابة مخفقة من الناحية العملية في اغلب الاحايين. وهي كذلك خاطئة في زعمها انها تحقق المصلحة العامة في غير احوال الخطر الحقيقي ولمدة محدودة. فهذا المقياس الذي يتخذه الرقيب وهو « المصلحة العـامة » مقياس لا ضابط له ولا يصح ان يسمى مقيـاساً على اي حـال ؛ فمفهوم عبارة المصلحة العـامة يتطور بتطور الايام ويتغير بتغير الظروف . فهو وقت السلم غيره وقت الحرب ، وهو وقت الازمـات الداخلية غيره وقت الاستقرار . فهـو مفهوم متغير حسب الظروف . وهو ايضاً متغير بتغير الرقيب. فالكتاب الذي يمنعه رقيب قد يجيزه رقيب آخر ، والخبر او التعليق الذي يحذفه رقيب قد يصر على

نشره رقيب ثان وهكذا . والسبب في ذلك هو انعدام الضابط العام فتصبح المسألة تقديرية يكون فيها لشخصية الرقيب اثر كبير بالرغم مما قد يوجد من سياسة عامة توجهه في اعماله . فهو الذي يقدر المصلحة العامة حسبما يفهمها ويأمر بالنشر او المنع . وكيف يمكن محاسبته وهو يمارس سلطة تقديرية له على اي حال الكلمة العليا فيها ؟

فما دام مفهوم عبارة « المصلحة العامة » مفهوماً مضطرباً لا ضابط له يمكّن الناشر من ان يعرف على وجه التدقيق ما سيسمح بنشره وما سيمنع مما يجعل الناشر في حيرة من امره ويقلق بال المفكرين ويقيد عليهم مجال تفكيرهم، ما دام الامر كذلك افلا يحق ان نتساءل عن مشروعية الرقابة لا من حيث القانون ولكن من حيث المصلحة العامة التي تسعى لحمايتها ؟ وما دامت هذه هي النتائج المترتبة على نظام تقديري متغير المفاهيم افلا يحق ان نتساءل ايضاً هل تحقق الرقابة المصلحة العامة اذا نُظر اليها لا على انها امر موقت وانما على انها امر دائم يؤثر في احوال الناس حاضراً ومستقبلاً ؟ فليس يخفى ان الرقابة كثيراً ما استُعملت لابقاء الشعب في جهل من امور كثيرة . فاذا كانت الحكومة تفكر في عقد تحالف ما وكانت تعلم ان هذا التحالف مما لا يقبل قبولاً حسناً بين الناس فانها قد تضللهم عن حقيقته وتمنع عنهم القبس الذي يهديهم من بين اقلام من توافروا على دراسة الموضوع وتحليله . واذا كانت الحكومة تعلم

ان الشعب يشكو من بعض نواحي النقص الادارية او الاجتماعية فانها تغلق المجال امام من يسعى لبحث هذه النقائص ، فيزداد الحال سوءاً ويزداد الشعب نقمة او استسلاماً عن قصر ذات اليد. وقد تستعمل الرقـــابة لتمنع عن المواطنين ان يعلموا ما يعتقد فيهم الآخرون او ما بدا لهم من تصرفات حكامهم او المسؤولين فيهم . وقد تحرم الرقابة الناس من الاطلاع على نظم الآخرين والالمام بافكارهم ومذاهبهم لاقتباس ما صلح منها والتسلح بسلاح العلم ضد مـا فسد . وكم من نظرية اجتذبت اليها الناس لانهم حرموا الاطلاع عليها اطلاعاً صحيحـاً . فالتهجم على نظرية لا يكفي لهدمها في اذهان البشر اذا لم يكونوا على علم بالنظرية نفسها ، وليس انجح من ان يكون العلم بهـــا مباحاً ، والا اكتسبت النظرية هالة خاصة ، واثارت في النفوس رغبة خاصة، وميلاً اليهـا لا يقوى النقد على ازالتها . وكل محظور محبوب ، واحب شيء الى الانسان ما منع .

وهكذا تؤدي الرقابة الى فرض الجهل على المجتمع ـ الجهل بالعالم الخـــارجي على حقيقته ، والجهل بالاحوال الداخلية على حقيقتها ، والجهل بالنتاج الفكري على اختلافه . ولعمري هل هذا من المصلحة العامة ؟ هل من المصلحة العامة ان يجهل الشعب احواله وان يحرم الاطلاع على ما يضطرم في المجتمع من افكار وآراء ؟ ان الجهل حصن مزعوم لا يلجأ للاحتماء به عاقل . واما العلم فهو حصن منيع يهب صاحبه قوة الايمان وقوة الدفاع وقوة

الهجوم . وشتان ما بين الحصنين .

قد يقال ان الرقابة تضمن صحة ما ينشر وتمنع نشر ما يخالف الحقيقة والواقع . فهي تمنع بذلك مثلاً نشر الاخبار المغرضة او المختلقة . فيظل الشعب على علم بالحقيقة فقط . ولكي يتمكن الرقيب من تحقيق هذه الغاية وتدقيق جميع الانباء على الوجه الاكمل فلا بد ان يكون له عين مع كل مراسل من مراسلي الصحف في الداخل والخارج . واستحالة تنفيذ هذا الشرط تنفي هذه الغاية من الرقابة ، باستثناء الانباء الرسمية التي تصدر في بلاغات . وفضلاً عن هذا فقد ثبت في احيان كثيرة ان الرقابة اداة لتغيير الواقع ، فماذا يكون الاثر في نفوس الناس عندما يكتشفون الحقيقة، ولا بد ان يكتشفوها، وماذا يكون ظنهم في المراقب وغيره من المسؤولين ؟ الا يؤدي ذلك حتماً الى فقدان الثقة بين الحاكم والمحكوم ؟ وانه لمن الخطوره بمكان في اي مجتمع ان يفقد الشعب ثقته في مصادر اطلاعه على ما يدور في البلاد وخارجها ، فيضطر الى اللجوء الى وسائل اخرى للتعرف الى الحقيقة ونشرها .

لا شك في ان بعض المسائل يجب ان تبقى سرية كالمسائل الخاصة بالدفاع عن البلاد من تنظيمات الجيش وعدد قواته واسلحته السرية . فهذه يجب ان تبقى سراً لا رغبة في ابقاء ابناء الوطن في جهل بأهم المسائل بالنسبة اليهم ، ولكن الاوضاع الدولية والحرص على سلامة الوطن من ان يعرف الخصم قوته

وضعفه توجب الحيطة. فمن الطبيعي في الاحوال الدولية الراهنة ان تمنع الدول نشر اعداد قواتها ونشر الاسرار الخاصة باسلحتها ووسائل دفاعها لان بقاءها سراً يرهب العدو ويحيره في الوسائل التي يتخذها لمواجهتها. وتحقيقاً لهذه الغاية بالذات فرضت قوانين العقوبات الحديثة عقوبات شديدة على كل من يفشي هذه الاسرار. والرقابة لا تجدي في هذه الاحوال لان من يعلم سراً من هذه الاسرار الخطيرة لا يلجأ لنشره بالطرق العادية الا اذا كان مغفلاً.

وهناك مسائل اخرى تقتضي الحكمة ان لا تنشر تفاصيلها الى ان تبلغ مراحلها الختامية. مثل ذلك المفاوضات مع الدول الاجنبية. فاذا كانت الحكومة جادة في مفاوضة حكومة اخرى فان مما قد يؤثر تأثيراً سيئاً في مجرى المفاوضات افشاء اسرارها في غير حينه. ذلك لان المفاوضات تمر في اطوار متعددة يتنازل فيها الطرفان عن بعض مطالبهما او يتمسك فيها طرف بمطالبه ويتنازل الطرف الآخر. اي ان ما يتفق عليه الطرفان دائم التغير الى ان يصلا الى اتفاق نهائي او فصم قاطع للمفاوضات. وقبل ان تبلغ المفاوضات هذه المرحلة النهائية يكون نشر اسرار طور من اطوارها محرجاً للطرفين او لاحدهما امام الرأي العام إذا تغير الموقف بعد الطور الذي نشرت اسراره. ولا شك في ان سرية المفاوضات من اضمن الوسائل لبلوغها غايتها؛ هذا مع العلم ان الرأي العام وممثلي الامة سيصدرون حكمهم في الاتفاق النهائي قبل ان يصبح نافذاً.

غير انه يجب ان يلاحظ انه مما يضر بالمصلحة العامة ان تمنع الحكومة نشر التعليقات على مجرى المفاوضات والعلاقات بين البلدين اذ ان هذه التعليقات تطلع الحكومة على ما يدور بخلد الناس فتحتاط له في مفاوضاتها، كما انه كثيراً ما يقوى مركزها امام الدولة الاخرى لانها تستطيع ان تحتج بان الرأي العام لا يوافق ولن يوافق على اشياء معينة . ولا بد للدولة الاخرى من التمشي مع رغبات الرأي العام اذا ارادت الوصول الى اتفاق. المفاوضات فن ، والمفاوض الماهر هو الذي يتحكم في الظروف لتقوية مركزه بقدر استطاعته .

ولا يخفى ان المحافظة على سرية المفاوضات تأتي من القائمين بها . اذ ان غيرهم لا يدري خفاياها. ولذا فالعلاج ليس الرقابة، وانما محافظة المسؤولين على سرية ما يعهد اليهم به .

هذا، ولا ينجو بلد من بلاد العالم من ان يمرّ في ازمات خطيرة داخلية او خارجية يضحي في سبيل التغلب عليها بكثير من الحقوق ، ومن بينها حرية الرأي . فالازمات الخطيرة لها منطقها الذي يختلف عن منطق الظروف العادية. ولكنه منطق شاذ لا يقاس عليه الا وقت حدوث الازمات العصيبة. ووقت الازمات يظهر الاثر القوي لعبارة الوطن فوق الجميع ، فاذا كان يضحى بالارواح في سبيل الوطن وقت المحن فهل يبخل بتضحية حرية الرأي ؟

اما في الاحوال العادية فان القانون الجنائي يكفي لحماية

المصلحة العامة . فنصوصه تعاقب من ينشر مـــا يخل بالاخلاق العامة او يحرض على ارتكاب الجرائم او يثير الفتنة بين النـاس او يفشي اسرار الدولة . وقد عكف الفقهاء على تداوس هذه النصوص وتوافر القضاة على تفسيرها وتطبيقها ووضعوا الضوابط التي تساعدهم في تنفيذ القـانون على وجهه الصحيح . ومعنى هذا انك لا تحتكم الى رقيب يصدر رأياً تقديرياً تجهل الاسس التي بني عليها ولا تستطيع ان تستـأنف رأيه الى غيره ، وانما تحتكم الى جهة قضاء مهمتها تفسير النصوص وتطبيقها، وقد سبق لها ان اصدرت احكامـاً في الموضوع واستقرت على رأي تعرفـه انت ويعرفه غيرك ، واصبح لها فقه سعت جهدها لتبرئة من العناصر التحكمية . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان القضـــاة يعيشون في المجتمع ويقدرون الصالح العام ويستطيعون او يوفقوا بين حرية الفرد وحق المجتمع . فليقل القـــائل ويعرض نفسه للعقاب اذا خالف القانون .

وقد يعترض على هـذا الاقتراح باعتراضين مهمين . امـــا الاعتراض الاول فهو ان القضاء يتدخل بعد النشر. اي بعد ان اصبحت الآراء في متناول الجمهور وبعد ان يكون قد اطلع عليها من اطلع وتأثر بها من تأثر . فيكون الضرر الذي يخشى وقوعه قد وقع فعلاً. كما يؤدي عرض القضية على المحكمة الى ازدياد اقبال الناس على الكتاب او المقال يسعون للحصول عليه بشتى الطرق ، فيجتذب انظـــاراً كثيرة بينما قد لا يجلب إلا

انظار القليلين لو ترك دون ان يتعرض له القضاء . وكم من كتاب كان ابلغ اعلان عنه قضية تقام ضده .

واما الاعتراض الثاني فهو ان الحكم بالعقوبة يتضمن المصادرة ويكبد الناشر او صاحب الكتاب خسائر جمة كان بالامكان تجنبها لو وجدت الرقابة ومنعت النشر اصلاً .

هذان اعتراضان مهمان ولا سيما الاول منهما . ولكن هذه الطريقة هي التي سارت عليها غالبية الدول بعد ان جربت الرقابة في عدة مراحل من تاريخها الأمر الذي يدل على انها انسب الوسائل . اذ ليس من المعقول ان تفرض قيوداً على حريات الناس لا لسبب الا لان اقلية قد تسيء استعمال الحرية .

نعم، قد تكون الوقاية خيراً من العلاج . ولكن ما قولك اذا كانت الوقاية ستحد من حرية كثير من الناس لا يحتاج الى العلاج منهم الا الاقل من القليل ؟

الفصل السادس

حرية تقرير المصير

حق الاشتراك في الشؤون العامة
ونظام الحزب الواحد

لعل من اهم المبادىء التي كان لها اثر عميق في تطور الشعوب ونهضة الامم الحديثة في ايامنا هذه هو هذا المبدأ : حق كل امة وشعب في ان يختار بنفسه المصير الذي يريده لنفسه . وتحقيقاً لهذا المبدأ هبت الشعوب المستضعفة وما زالت تهب مطالبة بحقها في ان تقرر مصيرها بنفسها، و كثر الجدل بين الساسة والكتّاب في ضوابط هذا المبدأ . فمتى يحق للامة ان تمارس هذا الحق ؟ هذا هو السؤال الجوهري الذي يتناقش فيه الناس. واذا انعمنا النظر وجدنا ان هذا المبدأ لا ينحصر تطبيقه في العلاقات بين الدول او بين الدول المستعمرة ومستعمراتها، وانما يتعدى ذلك

الى حق الامة في تقرير مصيرهـا الداخلي اي نوع النظام الذي ترتضيه لنفسها والسياسة الداخلية والخارجية التي تريد ان تنهجها وحقهـا في العدول عن النظام الذي اختارته او السياسة التي رسمتها . فكما ان مبدأ حرية تقرير المصير في الشؤون الدولية قد نجم عن رغبة الامم في ان لا تنقاد لغيرها ولكي تكون حرة في علاقاتها الدولية فهو كذلك في الشؤون الداخلية . اذ ان الدول لا تريد ان تتقيد ابد الدهر بنظام او بحكومة كانا يلائمان ظروفها في يوم من الايام ثم زالت تلك الملاءمة . وكما ان حرية تقرير المصير في الشؤون الدولية تقوم على حرية الرأي فيها فهي كذلك في الشؤون الداخلية . ومن هنـا يظهر ان حرية تقرير المصير في الشؤون الدولية لم تكن الا تطبيقاً في الميدان الدولي لمبدأ ساد في الميدان الداخلي منذ عهد بعيد . وتعلق الشعوب به في الميدان الدولي دليل ولا شك على سلامته واستقامتـه وملاءمته الأمر الذي يحتم ان يزيد التعلق به في الميدان الداخلي .

اذ الواقع ان الشعوب تحرص على حقها في تقرير مصيرها لتتمكن من ممارسة حريتها في تقرير شؤونها الخاصة بهـا من سياسية واقتصادية واجتماعية . ويترتب على هذا ان الدولة متى نالت استقلالها اصبحت حرة في اختيار النظام الذي تريده لنفسها ولا شأن لدولة اخرى في ذلك .

بيد اننا بينّا فيما تقدم ان المجتمع الذي يهمه ان ينهض بنفسه تتولد فيه من طبيعته الرغبة في ان يكون متمتعاً بحرية الرأي ،

ذلك ان هذه الحرية هي التي تمكن كل فرد من ان يدلي برايه في أحسن الوسائل المؤدية الى النهضة ، كما تمكنه من المساهمة في النهضة ذاتها بما يقدمه للامة من تراث فكري. ونتيجة لهذا كله تهتدي الامة الى غايتها وانجح السبل في تحقيق تلك الغاية . وما دامت الغاية والسبل قد تحققت فلا بد من ضمان مراقبة السعي في تلك الغاية واتباع السبل التي اتفق عليها ، كما لا بد من ضمان امكانية تعديلها حسب الحاجة . وواضح ان هذه الرقابة لا تتم الا بحرية الرأي ، وواضح ان التعديل نفسه ، كالمشروع الاساسي ، لا يتم الا بحرية الرأي ايضاً . لان حرية الرأي هي التي تكشف العيوب، وهي التي تبين احوال الشعب ، وهي التي تضمن تكاتف الناس في السعي للغاية المنشودة تكاتفاً حقيقياً ناتجاً عن رضى وايمان واقتناع .

ولكن هذه الرقابة ، واي نوع من الرقابة على الاطلاق ، لا يكون مثمراً الا اذا كان مستقلاً عن المراقَب بحيث لا يستطيع ان يتحكم فيه . وما دام المراقَب في هذه الحالة هو الهيئة التنفيذية التي تتولى ادارة دفة الحكم والسعي بالامة الى الغاية التي ارادتها لنفسها فمن الطبيعي ومن الواجب ان يكون الرقيب مستقلاً عن الحكومة وان لا يكون مسؤولاً امامها وان لا يكون بطبيعة الحال خاضعاً لها . والامة هي التي تباشر هذه الرقابة آخر الامر ، ولذا يجب ان يتمتع الافراد بحرية الرأي في انتقاد تصرفات الحكومة دون ان يخشوا بأسها . وقد

قبل ان المقال الافتتاحي في صحيفة التايمز اللندنية كان في يوم من الايام يكفي لاسقاط الحكومة . غير ان هذه الظاهرة شاذة ولا يقاس عليها ، وانما تبحث الامم عن طريقة فعالة تمكنها من تنفيذ الرقابة على الهيئة التنفيذية تنفيذاً دائماً متواصلاً يكون له اثره المنتج في كل وقت . وهذا هو السبب في اتباع النظـــام النيابي، اي ان الامة تنيب عنها افراداً من بينها تختارهم بنفسها لممارسة حقها في الرقابة. ومن حق الامة ان تصر على بقاء هؤلاء الافراد حتى وان خولت الهيئة التنفيذية سلطة حل البرلمان ، ويكون هذا الاصرار باعادة انتخابهم فترغم الهيئة التنفيذية على الخضوع لكلمة الامة ممثلة في كلمة نوابها . ونلاحظ تحقيقاً لهذه الغاية ان الدساتير لا تجيز حل البرلمانات مرتين للسبب ذاته .

هذا هو منطق النظام النيابي واسبابه ، واذا كان قد اسيء استعماله في بلد من البلاد او في عهـد من العهود فـان ذلك لا يقدح في سلامة النظام ولا في ملاءمته وانما يقدح في الاشخاص الذين خانوا امانـة الامة . ويلاحظ انه نظام ينمو من طبيعـة المجتمع ، ولو لم يكن من طبيعة المجتمع والانسان ان توجد فيه هذه الحرية لتأديـة هذه الرسالة الساميـــة لوجب على المجتمع اصطناعها . فهي التي تعين للمجتمع غايته ووسيلته ، وهي التي تطلعه على اخطـاء المسؤولين واخطـارهم ، وهي التي تظهر آراء افضل وحلولاً انسب ، وهي التي تنور الرأي العام في مشاكله الداخلية والخارجية وتضع الامور في مواضعها المناسبة وبنسبها

الحقيقية . فهل اعظم منهـا اداة في المجتمع ؟ وهل لمجتمع ان يفرط بها اذا اراد لنفسه الرقي والنهضة ؟ ولكن هذه النتائج نفسهـا هي التي تخيف اعداء حرية الرأي الذين هم في الواقع اعداء المجتمع وان لم يعرفوا ذلك ، وان كانوا يؤمنون بانهم يسدون له خدمة جلى باخماد المعارضين لهم او منتقديهم . ولو انهم ادركوا ان الصالح العام والخير العام يقتضي الاستقرار القائم على الرضى والاطمئنان ، كما يقتضي التطور السلمي السليم ، لما كبتوا حرية الرأي اذا كان رائدهم هو الصالح العام .

والذي يخشاه المخلصون من حرية الرأي في الميدان السياسي هو انها من طبيعتهـا ان تؤدي الى تشعب الآراء في الشؤون العامة وبالتالي الى تعدد الاحزاب السياسية ؛ ويخشون نتيجة لذلك ان تضيع مصالح الامة بين تناحر المصالح الحزبيـة او الشخصية ، كما يخشون ان يكون الشعب ، لجهله او لفقره ، عاجزاً عن ان يؤثر تأثيراً حقيقياً في سياسة الاحزاب او في فرض الرقابـة المجدية على الهيئات التنفيذية ، وبذلك يتعطل الغرض الاساسي من اطلاق حرية الرأي ومن اتباع النظام النيابي في الحكم . وهم يرون ان المصلحة العامة تقتضي ان تهيأ الفرص للمجتمع ليتمكن من ممارسة هذه الحقوق قبل ان يمارسها بالفعل بممارسة تؤدي الى هضم حقوقه والتضحية بمصالحه .

اننـا لا نشك لحظة في اخلاص كثيرين من اصحاب هذا الرأي ، ولا نشك في ان حرصهم على الصالح العـام هو الذي

قادهم الى هذا الرأي . والذي نرجوه ان يحسن ظنهم بنا كما حسن ظننا بهم عندما نأخذ رأيهم هذا بالبحث والتحليل . فمصير الامم اخطر بكثير من ان نعلقه على تمسك برأي .

ان البديل الذي يراه اصحاب هذا الرأي للنظام النيابي هو نظام الحزب الواحد او الهيئة التي لا تستمد تأييدها رأساً من الشعب بناء على انتخابات حرة يطلق فيها لجميع المواطنين حرية الترشيح وحرية الدعوة لآرائهم بين الناخبين. ونحن اذ لا ننكر الخدمات التي اداها نظام الحزب الواحد لبعض البلاد الا اننا نود ان نضع بين ايدي الناس هذه الملاحظات للدراسة والتفكير.

ان نظام الحزب الواحد لا يظهر طبيعة في المجتمع . اذ من طبيعة المجتمع ان تظهر فيه آراء مختلفة وان يسعى اصحابها ليكتلوا انفسهم في جماعات مختلفة . وما دام هذا النظام غير طبيعي ، فهو اذن نظام مصطنع ، ولا بد من ان يسنده سند خاص يقاوم طبيعة المجتمع ورغبته في تعدد الآراء والجماعات . ونتيجة لذلك فان نظام الحزب الواحد لا بد ان يخلق لنفسه معارضين واعداء من بين الاشخاص الذين يحرصون على ان يكون لهم رأي حر في المجتمع ، ومن بين الاشخاص الذين لا يوافقون الحزب على اهدافه . ولكن هذه المعارضة وذلك العداء يسيران في صمت ، وينتقلان في المجتمع انتقال الوقود في الخيط انتظاراً للحظة الاشتعال. غير ان القائمين على الامر يعلمون انهم، بفرضهم نظام الحزب الواحد ، يخلقون لانفسهم معارضين واعداء .

ولكن كبت الحرية لا يتيح لهم ان يعرفوا على وجه التحديد من هم المعارضون ومن هم الاعداء. ولكي يصلوا الى ذلك تجدهم مضطرين لبث عيونهم في طول البلاد وعرضهـا فيضحي الناس جميعاً في قلق على انفسهم لا يطمئن الواحد منهم الى الآخر، حتى قد لا يطمئن الاب الى ابنه والزوج الى زوجه . ويكثر اخذ الناس بالشبهات ويكثر ضرب الامثال بالتنكيل بمن اتهموا في امرهم عبرة لغيرهم. وهكذا تتسع الشقة مع الزمن بين الحزب وبين بقية الناس، ويزداد هو في تعقب المشتبهين ويزداد الشعب في نقمته واعداد نفسه لساعة الانتقام .

وهذه العوامل نفسها التي تقض مضاجع الشعب هي نفسهـا تقض مضاجع المسؤولين . فهم دائمو الحذر، عديمو الاطمئنان، لا يثقون باحد حتى ولا بأقرب المقربين اليهم ولا ببعضهم بعضاً، يسيئون الظن بكل شيء، يخافون كل حركة وكل كلمة، ويأخذ التنافس على السلطة بينهم مأخذه، كل يسعى ليفوز لنفسه بنصيب الاسد. وقد رأينا في دول الحزب الواحد كيف ان الزعيم يسقط تلو الزعيم وقد اتهم بانه كان خائناً لامته ووطنه، خائناً للمبادىء القومية التي اؤتمن على تنفيذهـا . وكأنه في لحظة من الزمن قد انقلب رأساً على عقب وكفر بكل ما آمن به وسعى لتحطيم كل ما شاده هو واسلافه . ان هذه النهاية امر لا بد منه في نظام الحزب الواحد . فلا بد من ظهور التنافس بين الزعمـاء، ولو كانت حرية الرأي موجودة

لسعى المتنافسون لتشكيل احزاب مختلفة ، ولكن ما دام هو حزب واحد فانه لا يستطيع ان يتسع لاكثر من زعيم. والزعيم هو الذي يستطيع بطريقة ما ان يستولي على مصدر القوة في النظام الذي غالباً ما يكون البوليس السري او جهاز الحزب. وهكذا فان الصراع الداخلي في الحزب نفسه لا يستقر له قرار.

والى جانب هذا الصراع الداخلي فان الحزب لا يألو جهداً في خلق صراع خارجي يجتذب اليه بقية الشعب ويشغلهم بالتفكير فيه والاعداد له . وقد يكون هذا الصراع مع دولة اجنبية ، وقد يكون صراعاً داخلياً بين طبقات الامة نفسها . وعلى كل حال فان الحزب ينقل الامة من ازمة الى ازمة زاعماً انه في جميع هذه الازمات هو الساهر على مصلحة الامة الحريص على مصيرها ومستقبلها . فهو يصطنع المؤامرات لقلب نظام الحكم ويصطنع المؤامرات لاغتيال رئيس الدولة ويصطنع المؤامرات في كل لحظة يشعر فيها ان الشعب قد بدأ يفكر او انه اصبح خالي الذهن من حالات الطوارىء وما شابهها . وقد يكون قد مضى وقت طويل على المؤامرات المزعومة ، ولكن ذلك لا يضير الحاكمين شيئاً اذا استطاعوا ان يظهروا للشعب باكتشافهم لها ان زعامة الامة في خطر ، وان ذلك يستلزم اتخاذ اجراءات شديدة. نعم ، ان الدول لا تخلو ممن يتآمر على سلامتها ولا تخلو ممن يسعى للسيطرة على الحكم فيها، ولكن الدولة التي تكثر فيها المؤامرات على النحو الذي يعلن عنه في الدول ذات الحزب

الواحد لا بد ان تكون قد بلغت من فساد الحكم ونقمة الناس عليه حداً بعيداً اذا صح وجود تلك المؤامرات . واذا كانت تلك المؤامرات مزعومة فلا شك في فساد نظام الحكم ايضاً ، والا لماذا يحتمي الحاكم وراء هذه المزاعم ليبرر ما يتخذه من اجراءات ؟ هذا مع العلم باننا لا نستبعد ، كما بينّا من قبل ، ظهور انشقاق داخل الحزب نفسه سعياً وراء السلطة للسيطرة على الحزب .

من الطبيعي ان تؤدي هذه العوامل مجتمعة الى سلسلة من الاضطهادات لا تنقطع ، ومن الطبيعي ايضاً ان تؤدي الى استناد الحزب في حفظ كيانه وقوته الى القوة المادية وان كان قد بدأ حركة شعبية لها تأييد من الشعب . اذ ان هذا التأييد الشعبي لا شك في انه يفتر مع الزمن بسبب العوامل التي بيناها فيما تقدم . وانعدام التأييد الحقيقي من قبل الشعب يفرض على الحزب عزلة فكرية خطيرة . فما دامت حركة التجسس القوية قد الجمت افواه الناس فان الحزب يحرم نفسه من المعونة الفكرية التي يقدمها له بقية افراد الشعب ، فيضطر الى الاعتماد على نفسه في كل شيء ، فهو الذي يضع البرامج وهو الذي يحدد طرق التنفيذ وهو الذي يولي ويعزل ويأمر وينهى ولا معقب ولا منتقد .

ومن الطبيعي كذلك ان يسعى الحزب لينقل برامجه واوامره وغايته لكل مواطن في الدولة . وتحقيقاً لهذا الغرض وحرصاً

على كسب تأييد الشعب او فئة كبيرة منه فان الحزب يسعى بشتى الوسائل لتكوين جبهة شعبية تؤيده . فينشىء الجمعيات ومنظمات الشباب والمدارس ويوليها عنـايته ، ويسعى لغرس مبادىء الحزب بين المقبلين عليها، ويغدق عليهم شتى الامتيازات لاجتذابهم ويمنحهم حقوقـاً حرمت على غيرهم . ولا يعترض احد من الناس على اي حزب يسعى لاجتذاب المؤيدين له ولنشر افكاره بين النـاس ، ولكن الذي يعترض على لجوء الحزب الواحد لهذه الطرق المذكورة هو ان ذلك الحزب هو الوحيد المصرح له بممارسة ذلك النشاط . فتتلقن الناشئة مبادئه وتأخذ بها دون ان تتاح لها فرصة الاطلاع على آراء اخرى قد تساعدها في تكوين آراء افضل او تساعدها على الاقل في المقـارنة بين مبادىء الحزب والمبادىء الاخرى على حقيقتها لا كما يصورها الحزب لهم . اضف الى ذلك انه لا تتاح لهم فرصة الاستماع لما يقوله المعترضون على الحزب فتخرج الناشئة وقد آمنت بمبادىء الحزب ايماناً او استسلمت لها . ولكنه ايمان كثيراً ما يتزعزع حالما تنكشف لمعتنقه الحياة في بلده او في الخارج ويدرك ان الصورة التي رسمت في ذهنه لمجتمعه او للمجتمع الاجنبي او للمجتمع المثالي لم تكن الا نسج احلام جماعة ارادوا شيئـاً فتصوروا وقوعه . ومتى بـدأ الشك في النفوس بدأت الدورة التي تنتهي باسقاط الحاكم في الفرصة المواتية . وفي ايامنا هذه من الصعب جداً حماية الناس من ان تصلهم آراء المخالفين او المعارضين .

وكذلك تحقيقاً لسياسة الحزب في توحيد الآراء وتنسيقها يشترط على كل عالم او مفكر مهما كان نوع انتاجه ان يجعله متمشياً مع السياسة العامة للحزب . فهو لا يسمح له بتفسير سياسة الحزب تفسيراً يخرج عن التفسير الرسمي والا كان منشقاً مستحقاً لعقوبة المنشقين ، السجن على اقل تقدير . واذا كتب في اي موضوع آخر فعليه ان يكون متتبعاً لآراء الحزب ونظرياته حتى لا يخرج عن نطاقها فيما يقول . فاذا كتب احد الفقهاء في القانون وجب عليه ان يستمد نظرياته الفقهية من مبادىء الحزب ، واذا تعرض احد العلماء للبحث في منشأ الحياة فعليه ان يساير النظريات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية التي وضعها الحزب ، واذا كتب كاتب في الدين فعليه ان يخضع لنظرة الحزب للاديان مهما يكن رأيه الشخصي ، واذا كتب عالم من علماء اللغة في نشأة اللغة وتطورها فعليه ان يتمشى مع الفلسفة الاجتماعية للحزب، وهكذا. وهذه الامثلة وقعت بالفعل وصدرت التوجيهات والارشادات لاصحابها . وكم من عالم أفل نجمه واختفى اسمه لا لسبب الا لانه في يوم من الايام كتب مستنداً الى سياسة الحزب ثم عدل الحزب عن سياسته فاصبح ما كتبه في السابق لا يتمشى والسياسة الجديدة . فمن حق الحزب ان يغير سياسته ، اما الاشخاص العاديون فتنسب لهم افعالهم دائماً ويحاسبون عليها في جميع الاوقات ، والمقياس هو احدث سياسة للحزب . فاذا كان هذا هو الحال مع آراء لا تمت للسياسة

بسبب قريب وبعضها لا يمت للسياسة اصلاً فما قولك في الآراء الاجتماعية او الاقتصادية او السياسية التي هي مواد الابحاث السياسية ؟ الا ترى ان هذا استعباد للعقول ؟

ونحن هنا لسنا في مجال استعراض مبادىء الحزب . فقد تكون مبادؤه سامية جداً وقد يؤدي تنفيذ برامجه الى نفع كبير وخير عميم وقد يكون القائمون عليه اشخاصاً وهبوا قدراً كبيراً من الايثارية والتفاني الذاتي. الا ان هذا كله لا يمنعنا من ان نبين النتائج التي تترتب على اتباع هذا النظام ، وهي نتائج لم يؤد اليها البحث المنطقي فحسب ، وانما يؤيدها الواقع ايضاً . وتزداد هذه النتائج خطورة اذا طال الزمن على تطبيق ذلك النظام واخفق في ان يقدم للشعب ما يحقق له بالفعل امانيه التي لم تتحقق في عهود اخرى . اما اذا نجح وكسب الحزب وبرامجه تأييداً شعبياً حقيقياً فلا خوف عليه عندئذ من اطلاق الحرية . فهو قد فاز بحق بتأييد الشعب . ويكون من طبيعة هذا التأييد ان ينجو الحزب من ضرورة اللجوء الى بعض الوسائل التعسفية التي تثير الناس ولا تفيد احداً، ويأمن كيد المتآمرين والمؤامرات الخطيرة . غير ان النظام في هذه الحالة يصبح نظاماً شعبياً تسنده ارادة الشعب وان لم يصرح عنها في انتخابات وانما صرح عنها باقباله الحقيقي على برامج الحزب وتنفيذه لها تنفيذاً ينم عن رضى واطمئنان وموافقة . ومع ذلك فانه يظل نظاماً غير طبيعي ويظل معرضاً لان يستبد به اشخاص لا يدركون المصلحة

العامة على وجهها الصحيح . ولما كانت الطرق الطبيعية للتخلص منهم غير متوافرة فلا مجال لذلك الا باستعمال القوة او العنف. وهكذا فان هذا النظام وان ظن انه يؤدي الى الاستقرار الا انه يحمل في ثناياه جراثيم الانقلابات الخطيرة . اذ ندر في تاريخ البشرية من تخلّى مختاراً عن سلطات مطلقة كانت بين يديه ، كما انه ليس من المؤكد ان كل من يتولى الزعامة في هذا النظام يكون متصفاً بالتضحية والايثارية وحب الصالح العام . وقد شهد التاريخ زعماء كانت بدايتهم تبشر بخير عميم واصبحوا مع الزمن شراً لا يطاق .

- ٢ -

المعارضة النيابية

لعله قد تبين مما تقدم ان من اضعف نقاط نظام الحزب الواحد ، وهو ضعف مترتب على طبيعة هذا النظام ، انعدام المعارضة الصريحة الحرة التي تستطيع ان تجاهر برأيها ونقدها لسياسة الحزب دون ان تخشى شيئاً . ووجود هذه المعارضة هو الذي يؤدي بالتالي الى ظهور الاحزاب ، والقضاء على نظام الحزب الواحد . والمعارضة السليمة في اي مجتمع تؤدي خدمات جلى لذلك المجتمع. واذا اردت ان تتحقق من سلامة اي نظام ومن تمشيه مع طبيعة المجتمع وطبيعة الانسان فان اول ما

يجب ان تنظر اليه هو هذا الحق في المعارضة وفي انشاء الاحزاب التي تستطيع ان تباشر الدعوة لمبادئها في حرية تامة بغية الوصول الى الحكم والحلول محل الحزب الحاكم . قد لا تكون المعارضة منظمة وقد تكون معارضة افراد لا خطر لهم بادىء الامر ، ولكن وجود هذا الحق بالذات كفيل بان ينبه الحكومة الى وجوب مراعاة الحيطة في اعمالها والسعي لخدمة الصالح العام او التظاهر بذلك على اقل تقدير . فالمعارضة اذا نظرت الى واجبها نظرة جدية لا تقل مسؤوليتها خطورة عن مسؤولية الحكومة . فاذا تمتعت المعارضة بحرية الرأي فان واجبها الاول هو مراقبة افعال السلطة الحاكمة واطلاع الرأي العام على الاخطاء التي ترتكبها. وقد تكون هذه الاخطاء عن حسن نية كما قد تكون نتيجة لفساد تطرق الى الهيئة الحاكمة ، اذ ان السلطة كثيراً ما تفسد من يتولونها . والتاريخ حافل باسماء اشخاص كانوا كتألق الشمس صفاء وطهارة قبل تولي المناصب العامة ثم طغت عليهم الشهوات ففسدوا بعد صلاح وأفسدوا بعد اصلاح ، وانه لا ينجو من مغريات السلطة الا زاهد فيها مقبل عليها لتأدية واجب وطني مقدر لعظم المسؤولية الملقاة على عاتقه ، وهؤلاء الاشخاص واحسرتاه اقل من القليل .

وسواء أكان الحاكم حسن النية ام كان سيئها في ارتكاب الاخطاء في توجيه سياسة البلاد فان من واجب المعارضة ان تطلع الشعب عليها لان من حق الشعب ان يعلم كيف تدار شؤونه .

ليس هذا فحسب ، وانما من واجبها ان تعلن معارضتها من على كل منبر. واذا قصرت في اداء هذا الواجب المزدوج او تهاونت في ادائه فانها لا تستحق ان تتطلع يوماً الى بلوغ الحكم. ويتفرع عن هذا الواجب انه لا يحق للمعارضة ان تضلل الناس عن اعمال الحزب الحاكم ولا ان تضللهم عن مبادئها لانها ان فعلت ذلك اثبتت انها لا تقدر مسؤوليتهـــا حق قدرهـا . ومن لا يقدر المسؤولية لا يستحق ان يتولى مسؤولية .

على كل من الحكومة والمعـــارضة ان تتذكر ان هنالك افواهاً جياعاً تريد ان تأكل، وان هناك اجساماً عرايا تريد ان تلبس ، وان هناك نفوساً مريضة تريد ان تشفى ، وان هناك عقولاً جاهلة تريد ان تتعلم ، وان هناك حقوقـاً تريد ان تحمى وواجبات يجب ان تؤدى . لو قدر الناس عظم مسؤولية الحكم لزهدوا فيه وفروا منه . والرقيب هو المعـارضة اولاً والشعب آخر الامر . واعترافاً بهذه الحقيقة نجد ان المعارضة معترف بها رسميـاً في بعض البلاد ولزعمائهـا مكانتهم المرموقة في الاوساط الرسمية والعادية. واعترافاً بهذه الحقيقة ايضاً نجد ان الحكومات الرشيـدة لا تسعى لقتل المعارضة وانما تعترف بضرورة وجودها وأهميته وتستشيرهـا في المسائل الحيوية التي تهم البلاد عامة قبل ان تتخذ فيها قرارات ملزمة للدولة .

وقد يخطىء البعض ويظن ان دور المعارضة سلبي وانهـا لا تستفيد من حرية الرأي الا للنيل من الحكومة القائمة . واظنك

لا تقر هذه النظرة السطحية ، اذ ان المعارضة تكاد تكون عديمة الاثر اذا عارضت فقط ولم تقدم حلولاً واقتراحات من عندها عوضاً عما تقدمت به الحكومة . اي ان المعارضة الصحيحة التي يحق لها ان تتطلع للحكم يجب عليها ان تعرض على الامة سياسة موضوعة تسعى بها لكسب تأييد الشعب . فلا يليق باية معارضة تستحق الاسم ان تظهر بمظهر الهدام فقط . واذا كانت المعارضة تتوقع ان تتولى الحكم في يوم من الايام فعليها ان تدرك ان الحكم ليس هدماً لما لا تقره فحسب وانما هو بناء ايضاً ، بناء يقوم على الاسس التي تقدمت بها الى الشعب وكسبت ثقته بسببها. ولذلك نرى ان للاحزاب المعارضة المحترمة برامج مفصلة معلنة على الناس ، ولها هيئة داخلية تشبه الوزارة بالنسبة للحزب الحاكم . اي انها مستعدة دائماً لتولي الحكم . فلها سياستها الموضوعة ورجالها الذين سينفذون تلك السياسة . وكلا السياسة والرجال معروف لدى الشعب .

وكذلك فانه لا يليق بالمعارضة المحترمة ان تظهر دائماً بمظهر المعارض لكل اجراء تتخذه الحكومة اذ لا يعقل ان يكون كل ما تأتيه الحكومة خطأ في خطأ . فاذا اصابت الحكومة وجب عليها ان تقرها على صوابها ، فهي ليست المعارضة العمياء الصماء. ليس هذا فحسب ، ولكن هناك فترات في تاريخ الامم تتطلب من الامة ان تقف صفاً واحداً وان تتناسى الاحزاب ما بينها من خلافات وتسعى مشتركة لمواجهة الخطب الملم . وفي هذه

الظروف كثيراً ما تتكون الحكومات الائتلافية لا لتجنب الانقسام فحسب ولكن ليتحمل الجميع المسؤولية . وقد حدث في تاريخ بعض الامم ان طعنت المعارضة مصالح الوطن طعنات قاسية عندما تعرضت للطعن في الحكومة وهي تعالج قضية وطنية اتفق الجميع على غايتها ووجوب البت فيها. وقد سلكت المعارضة هذا المسلك لا لانها لا تتفق والحكومة في الغاية ولا لانها تعارض الحكومة في مساعيها ولكن لانه يسوؤها ان لا تكون هي التي تتولى حل القضية كأنه يجب ان تكون قضايا الوطن مرهونة بالاشخاص . وتؤدي هذه السياسة الغبية الجائرة الى تزويد الخصم بحجة تضعف الحكومة في مطالبتها بحقوق الامة، اذ يطعن الخصم في اهليتها لان تتكلم باسم الامة. ولست انسى ان السير ونستون تشرشل بعد ان هزم حزبه في الانتخابات بعد الحرب الاخيرة هزيمة منكرة وفاز حزب العمال ودعي لالقاء سلسلة من المحاضرات في اميركا وطلب منه ان يعلق على سياسة حزب العمال قال: انني اعارضهم داخل بلادي لا خارجها. قال هذا وألم الهزيمة ما زال يحز في صدره ولكنه قدر ان مصلحة الوطن تقتضي ان يظهر الشعب وراء الحكومة ، كائنة ما كانت ، امام العالم الخارجي . وهو موقف مشرف يجدر بكل معارضة ان تتذكره .

وهذا الظهور بمظهر الوحدة امام العالم الخارجي هو من بين الاسباب التي اوجدت الاستمرار في السياسة الخارجية لبعض

الدول بالرغم من الاختلاف الظاهر بين الاحزاب في سياستها واهدافها . فقد تتعاقب الاحزاب في الحكم ومع ذلك تبقى السياسة الخارجية ثابتة او كالثابتة لا تتعرض لتقلبات خطيرة الا اذا استدعت ذلك الظروف الدولية . ولا يغيبن عن الذهن ان تقلب السياسة الخارجية بتعاقب الاحزاب يضعف الامة الى حد كبير في تصرفاتها الدولية . اذ انه يتيح للدول الاجنبية فرصة السعي لاسقاط حكومة لا تتفق معها في السياسة الخارجية املاً بقيام حكومة تتفق معها في تلك السياسة ما دامت السياسة الخارجية ليست مستقرة ، كما يفسح المجال للتلاعب الدولي في مقادير الوطن ، ويزود الدولة الاجنبية بحجة ، ضمنيه وهي ان الحكومة القائمة لا تمثل في سياستها الخارجية سياسة البلد بدليل ان الاحزاب الاخرى تعارضها فيها . وهكذا تظل الحكومة الاجنبية تماطل وتماطل في علاقاتها وحل المشاكل القائمة آملة ان يأتي الحزب الذي يسايرها في سياستها . وفي هذا كله ما لا يخفى من الخطر على المصالح القومية .

ولا يظن من هذا اننا ندعو الى تقييد حرية المعارضة في المعارضة . كلا . ولكن لكل مقام مقال ، ويجب ان تقاس المعارضة بالظروف . اذ من واجب الجميع ان يقدر ظروف الموقف ومن واجب المعارضة ان تجعل معارضتها تتناسب مع ما تقتضيه تلك الظروف . انها معارضة تشعر بمسؤوليتها . فالمعارضة وان كانت تعارض الحكومة ، الا انها في الواقع

تساهم في الحكم وان لم تباشره بنفسها . فهل يقال مثلاً ان الناقد الادبي لا يساهم في الحركة الادبية بنقده ما لم يباشر الكتابة الادبية نفسها؟ وهل يقال ان ناقد الروايات لا يساهم في توجيهها لانه لا يكتب الرواية بنفسه ؟ وظاهر ان مقدار المساهمة والتوجيه واثرهما يعتمدان الى حد بعيد على ما يمتاز به النقد من صدق وعلم وشعور بالمسؤولية . فما قولك ، وهذا هو الحال ، في معارضة تتطلع الى الحكم يوماً ما ؟

وعلى هذا فاننا اذ ندعو الى حكومة تقدر مسؤولياتها فاننا ندعو كذلك الى معارضة تقدر مسؤوليتها .

- ٣ -

الاحزاب

ذكرنا ان حرية الرأي تؤدي الى ظهور المعارضة ، وظهور المعارضة يؤدي بدوره الى ظهور الاحزاب وتعددها. كل حزب يطمع في ان يفوز بالحكم في يوم من الايام . وذكرنا كذلك ان نظام الحزب الواحد انما يظهر لتلافي الفرقة والاختلاف الذي قد يترتب على تعدد الاحزاب . فانه يخشى من تعدد الاحزاب ان تحرم البلاد حكومة مستقرة تتمتع بتأييد شعبي واسع ، كما يخشى ان تضم المجالس النيابية جماعات متعددة مختلفة الاهواء

والمصالح بحيث يتعسر معه قيام حكومة تستمر في الحكم امداً يمكنها من تنفيذ المشروعات الحيوية التي يحتاج تنفيذها الى مدة طويلة قد لا تسنح للحكومة لعدم توافر اغلبية مستقرة . وعدم الاستقرار هذا في بعض الدول البرلمانية هو من بين الادلة التي يزعمها المتشككون في النظام النيابي للتقليل من اهميته ولاظهاره بمظهر العاجز عن القيـــام على شؤون الامة . ويخرجون من هذا الى القول ان نظام الحزب الواحد او النظام الدكتاتوري ، وقد نجا من هذه الشوائب ، هو ولا شك اصلح من النظـام النيـابي ولا سيما لبلاد تريد ان تخطو خطوات واسعة سريعة في ميدان التقدم والحضارة .

ولا نريد ان نكرر مـا قلناه عن نظام الحزب الواحد او النظام الدكتاتوري من ان النتيجة ليست مضمونة بحـــال من الاحوال . فالواقع انها تعتمد على الحظ والنصيب اكثر من اعتمادها على اي شيء آخر . ولسنا نريد ان نذكر ان نجاح المشاريع لا يتوقف على واضعيها بقدر مـا يتوقف على استجابة الشعب لها سواء اوضعت المشاريع في عهـد تسوده حرية الرأي ام وضعت في عهد استبداد. والمانيا النازية التي تقدم عادة مثالاً على نجاح نظام الحزب الواحد في النهوض بامة غُلبت على امرها لا تصلح في الواقع مثالاً ابداً . ترى متى كانت المانيـــا دولة ضعيفة منذ ان توحدت ؟ ترى متى كانت المانيا مفتقرة الى العلماء والمخترعين ومتى كانت هزيمة الصناعة والانتاج ؟ ترى متى كانت

المانيا متأخرة في نهضتها وحضارتها عن الدول الاوروبية؟ فالمانيا اذا كانت قوية مرهوبة الجانب في عهد هتلر متقدمة في ميـادين الصناعة والعلم فقد كانت كذلك من قبل هتلر ومن بعده. والذي يحصل هو انه اذا توافر التجاوب بين الزعماء والامة فان الامة تنهض لمقتضيات الساعة وتستجيب لمقدرتها وتبلغ الشأو . وواضح ان هذه الاستجابة وذلك التجـاوب قد يتوافران في عهد الاستبداد كما قد يتوافران في عهد الحرية ، بل الاقرب ان يكونا ابلغ في عهد الحرية منهما في عهد الاستبداد .

هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى فان تعاقب الحكومات لا يستلزم بحكم الضرورة الغاء المشروعات السابقـة او التوقف عن تنفيذها . فان الذي شهدناه من تعطيل تنفيذ بعض المشروعات الحيوية لا يعود الى فساد النظام النيابي كنظام وانما يعود في الغالب الى فساد الاشخاص كاشخاص . ذلك ان كثيرين من الزعماء لا يقدرون ان حياة الامم لا تقاس باعمار الافراد وانما على كل فرد ان يساهم بجزء يسير ؛ واجتماع هذه الاجزاء على مرّ السنين هو الذي يكون له الاثر في حياة الامة ومصيرها . واما المشروعات التي يقصد بها استرضاء العامة والفوز بالكسب الزائل الموقت فانما تضيع على الامة وقتها ولا تغني شيئاً. ولذا فان السياسة السليمة هي ان تبدأ كل حكومة من حيث انتهت الحكومة السابقة لا من حيث ابتدأت ، والا فلن يتم شيء ذو بال . ولكن هذه النظرة تستلزم تقديراً صحيحاً للمسؤولية ،

وانت لا تستطيع ان تضمن توافر الشعور بالمسؤولية عند الحاكمين باللجوء الى طرق ميكانيكية لا في نظام الحزب الواحد ولا في نظام تعدد الاحزاب . بل الواقع انك تستطيع ان تضمنها في نظام تعدد الاحزاب، اي في نظام الحرية، بقدر اكبر من ضمانها في نظام الحزب الواحد . ذلك لان الحرية تتضمن المعارضة وكشف العيوب واستبدال الاشخاص واختبار عدد اكبر من الآراء . اما اذا فسد نظام الحزب الواحد فانت لا تستطيع التخلص منه الا بالاحتكام الى القوة . اي ان فساده يبقى الى ان تظهر القوة المادية التي تستطيع القضاء على ذلك النظام . وهيهات ان تستطيع القضاء على ما يكون قد تراكم من فساد. قد يشذ زعيم او زعيمان ولكن الشاذ لا يقاس عليه ، كما يقولون .

ويجدر بنا ان نتعمق قليلاً في تفهم ظاهرة تعدد الاحزاب تعدداً مخيفاً ، وهو التعدد الذي يخشى معه على الدولة من عدم الاستقرار. الا ترى ان هذه الظاهرة تنجم في الدول التي تعاني ازمة داخلية وصراعاً داخلياً تذهب فيه الآراء مذاهب شتى ؟ اولا ترى كذلك ان عدم الاستقرار ليس سببه تعدد الاحزاب وانما سببه عدم الاستقرار الذهني المنتشر في اوساط الشعب ؟ وهل تستطيع ان تفرض هذا النوع من الاستقرار ، وبالتالي الاستقرار في الحكم ؟ وهل تأمن نتائج ما تفرضه من استقرار ظاهري ما دام الاضطراب مستعراً في النفوس ؟ خذ اي مثل

تشاء من الدول النيابية التي تعاني ازمات حكومية متواصلة وانظر في احوالها وفي نفسية ابناء الشعب وفي آمالهم وحلل ذلك تحليلاً دقيقاً ، واغلب الظن انك ستصل الى النتيجة التي وصلت اليها .

هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى تجد ان بعض البلاد هي التي فرضت على نفسها حالة عدم الاستقرار بما اصطنعته من قوانين او نصوص دستورية او عرف متبع . فالدول التي تصر على اتباع نظام التمثيل التناسبي ، حرصاً منها على تحقيق قدر اوفر من الديموقراطية ، تقاسي ازمات حكومية مستمرة نتيجة لذلك النظام . وكذلك فان الدول التي توزع مقاعدها النيابية او الوزارية بين جماعات ثابتة في الامة ، كالطوائف ، لا بد ان تعاني ازمات حكومية مستمرة لان رئيس الوزراء يكون مقيداً في اختياره للوزراء كما ان الناخب يكون مقيداً كذلك، وبالتالي قد يرغم رئيس الوزراء وقد يرغم الناخب على اختيار الحسن بدل الرديء او الرديء بدل الحسن . ولو كان الرئيس او الناخب مطلق اليد من هذه القيود لهان الامر عليه نوعاً ما. ان تحقيق العدالة السماوية على يد البشر امر مستحيل في هذه الارض ويكفينا ان تكون عدالتنا ارضية. ولله قول ابي ريشة:

لست تسطيع ان تكون ملاكاً

فان اسطعت فلتكن انسانا

واذن فعدم الاستقرار ليس وليد النظام النيابي في حد

ذاته وانما هو ناتج عن تشعب الامة في آرائها تشعباً يجعلها غير مستقرة فيما تريده لنفسها. والنظام النيابي هو الذي يكشف بصورة علنية عن هذه الحقيقة التي تسعى النظم الاخرى لاخفائها. وواضح ان زوال هذه الحالة او التخفيف من خطرها مرهون بظهور سياسة او دعوة تستطيع ان تفوز برضى اغلبية الشعب. فاذا حصل هذا اجتمعت كلمة الامة وانقضى نتيجة لذلك الاضطراب في الحكم. اذ ان معنى الاستقرار الداخلي هو وجود تقارب يتيح الفرصة لظهور اغلبية ويقف حائلًا دون دعوات التفرقة والفوضى. ومن هنا قام الاستقرار الحقيقي الطبيعي وقلة الازمات، الاستقرار الناتج عن التجانس الذهني وانعدام التطرف الذي يفرق بين الناس ويخلق النفور والنقمة والتجافي. ولعلك تجد هذا التجانس بصورة اوضح في المجتمعات التي تعرف ان خير الامور الوسط وتعمل طبقاً لذلك، فهي تتجنب تقصّي النظريات التي كلما اوغل المرء فيها بعد عن حقيقة الحياة والمجتمع. اذ من المؤكد ان المجتمع لا يخضع لقوانين ثابتة ولا لنظريات منطقية، ولذا من العبث عدم اتباع مبادىء اجتماعية مرنة الى حد ما تعترف بان التطرف والمغالاة لا يؤديان الا الى تطرف ومغالاة من ناحية اخرى، وبالتالي الى انقسام المجتمع على نفسه وانعدام التقارب والتجاوب بين الافراد.

ومهما يكن من امر فان الذي يهمنا ان نقرره في هذا الموضوع هو ان عدم الاستقرار الذي يزعمه الناس نتيجة لحرية الرأي ليس

في الواقع وليداً لتلك الحرية وانما هو وليد العوامل الاجتماعية في معناها الاوسع التي تقسم الناس شيعاً واحزاباً متنافرة .
وما دامت هذه طبيعة المجتمع المضطرب الذي ما زال يبحث عن غايته وسبيله فليس من الصواب ان يقال ان نظام الحزب الواحد هو الذي يقضي على الاضطراب وعدم الاستقرار ، انما الصواب ان يقال ان المجتمع يهدأ ويستقر بقدر بطبيعة الحال ، عندما يهتدي الى الغاية التي يريدها وتتوحد جهوده في سبيلها .
نعم، بالامكان تنظيم انشاء الاحزاب السياسية بقوانين ، غير ان العلاج الحقيقي الشافي هو ان ينبثق في الشعب قادة الفكر الذين يستطيعون ان يجتذبوه الى افكارهم ويخلصوه من حيرته ، وهذا ما لا يتحقق عادة بدون حرية الرأي .

– ٤ –

قيود على حرية الرأي السياسية

لعل ما تقدم من هذه الصفحات يكفي لاظهار اهمية اطلاق حرية الرأي في المسائل العامة . فمن اهم الوظائف التي تؤديها هذه الحرية للمجتمع الوظائف الآتية :

١ – تنوير الشعب في الشؤون العامة بعرض اوجهها المختلفة ليتعرف منها الى الحقيقة .

٢ – افساح المجـــال لكل ذي رغبة وقدرة في المساهمـة مساهمة فعالة في النهوض بالمجتمع .

٣ – تمكين الشعب من ان يكون رقيباً على اعمال السلطة الحاكمة .

٤ – تمكين الافراد من التكتل في جماعات مختلفة الآراء والمبادىء ليختار الشعب من بينها ما يصلح ويطرح الفاسد .

٥ – تمكين الشعب من ان يبلغ بالطرق السلمية الاستقرار الداخلي الذي عليه تقوم المشروعات البعيدة المدى التي يؤمن بها الشعب ويؤيدها .

هذه وظائف في غـــاية الخطورة والاهميـة لاي مجتمع . وخطورتها واهميتها توجب السماح لكل ذي رأي بان يلقي رأيه بين الآراء ، فلعل فيه خيراً يعود على المجتمع . وهذا يحمل على التساؤل عن ملاءمة القيود التي قد تفرض على بعض الافراد في التعبير عن الآراء السياسية او بحث الشؤون العامة بروح حزبية، اذ ان الروح الحزبية لا تعني سوى النظر الى المسائل العامة من وجهة مبادىء معينة تعتنقهـــا جماعة من الجماعات . فاذا حرم عاقل بالغ من ابداء الرأي في الشؤون العامة فان حرية الرأي تفقد صفة من صفاتها الاساسية ، وهي الشمول والعموم ، شأنها في ذلك شأن جميع المبادىء الاساسية التي يقوم عليها المجتمع .

ومع هذا توجد اسباب وجيهة تدعو الى حرمان بعض الافراد من قسط من حرية الرأي. وازاء هذا علينا ان ندقق ولو قليلاً في النظام الذي يستند اليه المجتمع السياسي .

في كل نظام سياسي يعهد المجتمع لعدد من ابنائه بالقيام ببعض واجبات تفرض عليهم انواعاً من القيود وتمنحهم انواعاً من الحصانات حفظاً لمصلحة المجتمع من ناحية وتمكيناً لهم من اداء واجباتهم على الوجه المطلوب من ناحية اخرى . خذ القضاة مثلاً . القضاة يمثلون العدالة وفقاً للقانون واليهم يتطلع الحقير والعظيم لحماية حقوقه واحقاق الحق بين الخصوم اياً كانوا. فالفرد العادي عندما يشكو الى القضاء قراراً ادارياً اصدره مجلس الوزراء او رئيس الوزراء مثلاً يريد ان يطمئن الى ان قاضيه سيحكم ولا سلطان عليه الا القانون ، فهو يحكم له اذا ظهر الحق في جانبه ويحكم عليه اذا كان الحق في جانب غيره . اي ان كل فرد من الافراد يجب ان يكون مطمئناً الى قضائه مطلق الثقة في القضاة ويجب ان لا ترتفع اليهم اية شبهة مهما ضعفت . ولهذا احيط القاضي بالحصانات والضمانات ، وهو لم يمنح هذه الحصانات والضمانات لشخصه وانما لحمايته من المؤثرات الخارجية من جهة ولتشجيعه على النجاة من المؤثرات النفسية الخاصة به من جهة ثانية ولدعم ثقة الناس به من جهة اخرى .

والمفروض في القاضي نتيجة لذلك ان لا يقول وان لا يفعل ما من شأنه ان يزعزع ثقة الناس في نزاهته او في حياده او في

حرصه على ان لا يحتكم الا الى القانون عندما يحتكم اليه الناس .
ولا شك في ان السماح للقضاة بمباشرة الدعوة العلنية لرأي سياسي او بالتشيع العلني لاي حزب يضعف ثقة الخصوم واطمئنانهم ويهبط بالقاضي من سمو منصة الحكم الى قارعة الاروقة السياسية. ويخشى الناس ان تتلون احكام القاضي بالوان الحزب الذي ينتمي اليه او ان تتأثر بلون احزاب الخصوم. وحرصاً على هذا السمو فوق الشبهات الذي يجب ان يتمتع به القضاة نجد انهم بوازع من انفسهم او بنص القانون يترفعون عن الخوض في الخصومات الحزبية او في الآراء او النظريات السياسية او في الاشتراك في اي نشاط حزبي بعد اعتلاء منصة القضاء مهما كانت نزعاتهم الشخصية كمواطنين .

خذ مثلاً ثانياً : الموظفون افراد وضعوا انفسهم في خدمة المجتمع وقضاء مصالحه وتسيير شؤونه على اكمل وجه يستطيعونه. وهذه المهمة تتطلب منهم ان يعاملوا الناس جميعاً على اختلاف نزعاتهم ومذاهبهم بالسواء والعدل وان لا يتركوا مجالاً لنزعاتهم الخاصة للتأثير في القيام بواجباتهم. ومن ناحية الجمهور يجب ايضاً ان يطمئن الناس الى تحقق المساواة في المعاملة امام الهيئات الادارية . ومن ناحية الحكومة يجب ان تطمئن هي ايضاً الى ان السياسة التي تضعها والتي تُسأل عنها امام ممثلي الامة ينفذها الموظفون ولا يعمدون الى تعطيلها او بترها او افسادها . ولما كان النظام النيابي يؤدي الى تعاقب حكومات مختلفة المذاهب

او الآراء السياسية فان الموظف قد يجد نفسه احياناً في حرج وصعوبة امام تنفيذ السياسات المختلفة المتعاقبة . ولكن الحرج والصعوبة يزولان متى تذكر الموظف واجب الولاء تجاه الشعب . وهذا الولاء يتطلب منه الاستمرار في خدمة الشعب وصيانة الجهاز الاداري من الانهيار او التعطل ، كما يتطلب منه ايضاً ان يحترم ارادة الشعب في احلال حكومة محل حكومة وسياسة محل سياسة . وفي استطاعة الشعب نفسه ان يستبدل بتلك الحكومة غيرها اذا لم يرض عن نتائج سياستها ، ويكون الموظف ، دون ان يدري ، قد ساهم مساهمة فعالة في ذلك . اذ انه عندما يعمل باخلاص للسياسة الجديدة وينفذها وتظهر نتائجها على الناس يستطيع الناخبون وممثلوهم في المجالس النيابية ان يحكموا على السياسة من نتائجها ، فاذا اقروها بقيت الحكومة واذا لم يقروها سقطت. وواضح من هذا ان الموظف يستطيع ان يسيء الى سياسة الحكومة اساءة حقيقية باخلاله في تنفيذها او بافشاء الاسرار المتعلقة بها او بغير ذلك من الطرق المانعة لتحقيقها على الوجه الذي يريده واضعوها . وهذا كله يؤدي الى عدم اطمئنان الحكومة والشعب الى الموظف كما يؤدي نتيجة لذلك الى عدم اطمئنان الموظف الى وظيفته والى سلوكه المسالك الملتوية للمحافظة عليها . وقد شهدنا في بعض الدول جحافل الموظفين تدخل وتخرج بدخول الحكومات وخروجها حتى كأن الوظائف العادية اصبحت حزبية . ولا

يخفى ما في ذلك من الضرر العظيم للصالح العام وما يؤدي اليه من انهيار في الجهاز الاداري وما يتولد عنه من نمو قلة الشعور بالمسؤولية وتقديرها كما يجب . وهذا يترتب على تشيع الموظفين تشيعاً ظاهراً للاحزاب السياسية وعلى عدم احترام السياسيين لحيدة الموظفين . نعم ، ان بين الموظفين من تحتم عليه وظيفته الاعتراض على اجراءات الحكومة اذا بدت له مخالفة للقانون او الدستور ، ولكن هؤلاء يُعدون على الاصابع ويستطيعون في معظم الاحوال ان يفرضوا احترامهم على الحكومات مهما تعددت واختلفت في سياستها .

خذ مثلاً ثالثاً : رجال الامن من جيش وشرطة . ان الغاية الاساسية من الجيش والشرطة هي صيانة الامن الداخلي والخارجي للدولة ، اي حماية الدولة من الخارجين على القانون في الداخل وصد المعتدين من الخارج . ولا دخل للشرطي او الجندي في النزعة السياسية او المذهب الذي يتبعه الخارجون على القانون او المعتدون على سلامة الوطن . عليهما واجب يجب ان يؤدياه في خدمة الوطن . وواضح ان تأييدهما حزباً او شيعة داخلية او خارجية يفقد الثقة فيهما ويغري المنشقين على الامة او الطامعين من الخارج بالاستعانة بهما ضد الامن الداخلي او ضد سلامة الوطن . واذا حدث هذا وتصدع السور المنيع الذي يحمي الامة من الخارجين عليها وعلى نظمها وعلى استقلالها تزعزع كيان الامة وتزعزعت ثقتها بمن عهدت اليهم بصيانة

ارواح ابنائها واموالهم وحفظ حقوقهم . وهذا وضع لا يرضاه وطني يغار على مصلحة الوطن .

خذ مثلاً رابعـــاً : الهيئات التي تؤسس لممارسة نشاط غير النشاط السياسي ، كنقابات العمال ونقابات المحامين والنقابات المهنية بصورة عامة . ان الغرض من تأسيس هذه الهيئات هو حماية الاعضـــاء في مهنهم لا تمثيلهم في آرائهم السياسية . فقد تكون آراؤهم السياسية متباينة ، ولكن يجمعهم حرصهم على حماية مهنتهم وصيانة كرامتها ومكانتها . ولذا ليس من حق هذه الهيئات ان تمارس باسم اعضائها اي نشاط سياسي لان في ذلك خروجـاً على الغاية التي من اجلهـا شكلت الهيئة . وهذا القول ينطبق على الهيئات الاعتبارية باختلاف انواعها الا مـــا صرح منهـا بان غايته ممارسة النشاط السياسي . وعندئذ يعرف المنضمون اليها انها ستعبر باسمهم عن آرائها السياسية في مشاكل الامة فينضمون اليها او لا ينضمون وفقاً لميولهم السياسية .

هذه امثلة اربعة سقناها لندلل على ان هناك ظروفاً خاصة تعين فيهـا المصلحة العامة الطريقة التي يعبر بها بعض الافراد عن آرائهم السياسيـــة . والقيد الذي يفرض عليهم لا يتعلق بهم كأشخاص وانما يتعلق بالوظيفة الاجتماعية التي عهد اليهم بالقيام بهـــا . فهم احرار في ممارسة النشاط السياسي قبل الانتساب للوظيفة وبعد الابتعاد عنها . ولكن بما ان النشاط السياسي في حد ذاتـه يظهر تحيز الشخص لنوع معين من التفكير تتضارب

حوله مصالح الناس واهوائهم ويقلل من الاطمئنان العام والحيدة المطلوبة لذا وضع هذا القيد تأكيداً للناس بأن هؤلاء الاشخاص وهم يمارسون اعمالهم لا تميل اعينهم قيد أنملة عن واجبهم الذي يفرض عليهم المساواة بين الجميع .

وبطبيعة الحال ليس معنى هذا ان الوظيفة تحكم عليهم بالموت المدني فيما يتعلق بممارسة الحقوق السياسية . فمن حقهم ان ينتخبوا وان يرشحوا انفسهم للانتخاب . والانتخاب هو تعبير عن الرأي السياسي بطريقة مؤثرة . واما اذا رشحوا انفسهم للانتخابات فعليهم اولاً ان يتنحوا عن وظائفهم ، وعليهم الا يعودوا اليها اذا اخفقوا في الانتخابات . لان ترشيحهم أنفسهم وتخليهم عن منصب الثقة الذي كانوا يشغلونه اظهرهم بمظهر المتحيزين لآراء معينة وبالرغبة في الابتعاد عن تلك المناصب اذا سمحت فرصة مواتية، وهذا مما يثير بعض الشكوك في استقامتهم لو عادوا الى العمل بعد ذلك .

وهنا لا بد للمرء ان يتساءل : ما دام الاصل في هؤلاء الاشخاص ان يتمتعوا بثقة الناس واطمئنانهم افلا يترتب على ذلك ان من الواجب ان يحظر التعيين في هذه الوظائف على من مارس نشاطاً سياسياً او عُرف بنزعات سياسية معينة قبل التعيين ؟ فهل يعين قاضياً يلغي القرارات الادارية للهيئة الحاكمة ويراقب اعمالها شخص كان عضواً فعالاً في احد الاحزاب قبل التعيين ؟ كيف تطمئن حكومة حزبية كان يناوئها في حياتها

السياسية الى انه سينظر في قراراتها نظرة مجردة يكون القول الفصل فيها للقانون لا لما كونه هو من آراء شخصية عن تلك الحكومة ؟

لا شك في ان الحل المثالي هو ان لا يعين هؤلاء الاشخاص في هذه الوظائف كيلا يرتفع اليهم ادنى شك . ولكن المثالية معدومة في عالمنا الارضي او كالمعدومة . فاذا اخذنا القضاء مثلاً وجدنا ان القضاة الذين يعينون من صفوف المحامين يغلب عليهم الاشتغال بالسياسة اثناء مزاولة مهنة المحاماة. فكثير من المحامين النابهين في العالم كله يندفعون الى السياسة لما اوتوه من قوة حجة وتمحيص للامور وفهم شامل لما يبدو اجزاء متفرقة لا رابط بينها . فاذا جمع احد المحامين الى جانب خبرته العملية في الحياة وفهمه العملي والنظري للعوامل المؤثرة فيها علماً واسعاً بالقانون واستقامة في الخلق افتحرم الامة من ان تستفيد منهم قضاة في المحاكم ؟ انه عندما يعتلي منصة الحكم لا يجلس للنظر في نصوص جافة ، وانما يجلس ليسبغ عليها لحم الحياة ودمها . وهي نظرة تكون اقوى ولا شك في شخص مارس الحياة وخبرها . ثم ان نتيجة تلك الخبرة وما اوتيه من مران سابق يجعلانه يقدر عظم المسؤولية الملقاة على عاتقه عندما يقرر الاعتزال للقضاء بين الناس . ولا شك ان في هذا ما فيه من فائدة عظمى للمجتمع . وقد اثبت تاريخ القضاء ، لا في العالم الغربي فقط ، وانما في عالمنا العربي ايضاً ، ان من اعظم قضاته

قضاة كان لهم نشاط سياسي قبل تعيينهم قد ادركوا اهميـــة مسؤولياتهم الجديدة وخطورتها وسجلوا صفحات ناصعة خالدة في تاريخ اقرار الحق بين الناس والدفاع عن كل مظلوم الى ان ينال حقه كاملاً غير منقوص . فالمهم هو ان يخلع المحامي زي السياسة عندما يلبس زي القضاء وان يبتعد كل الابتعاد عن اي نشاط قد يشتم منه تحيز حزبي . واذا اراد قاض ان يكون له صوت مسموع في الشؤون السياسية فعليـه اولاً ان يتنحى عن القضـــاء ، وعندئذ ينظر اليه الناس نظرتهم لاي شخص عادي .

ومـــا قيل عن القضاة يقال عن الموظفين ورجال الشرطة والجيش من حيث تعرضهم لممارسة نشاط سياسي قبل تعيينهم . فلا حرج عليهم في ذلك . اضف الى هذا ان هاتين الطـائفتين تشملان عدداً كبيراً من المواطنين ولا يجوز حرمان الامة من نتاجهم في الميادين القادرين عليهـا في وظائف الدولة لا لسبب الا لانهم مارسوا حقاً من حقوق المواطنين عامة وهو الاهتمام بسياسة الدولة وشؤونها العامة قبل تعيينهم . ولا شك ان من اكبر الاخطاء التي ترتكب ان يحاسب الموظف على آرائه السياسية السابقة لتعيينه، لان في ذلك ما يفقد الثقة فيه وينقص من اطمئنانه الى عمله ، اللهم الا اذا كان في نشاطه السياسي السابق ما يهدد سلامة الدولة ، وعندئذ تحتم سلامة الوطن اتخاذ مـا يلزم من اجراءات . امـــا القاعدة فهي ان امور الدولة

لا تستقيم اذا كان جهازها الاداري مضطرباً إما لقلق الموظف على وظيفته وإمـا لقلة ثقـة الرئيس بمرؤوسيه نتيجة لالوانهم السياسية السابقة للتعيين .

- ٥ -

البرامج السياسية

ان الحق الأول للمواطن هو ان يعبر عن آرائه في الشؤون العامة سعياً للتأثير فيها وتوجيهها وجهة معينة. ولخطورة هذا الحق حرصت الشعوب على المطالبة به ، فاخذ يتسع رويداً رويداً الى ان كاد يشمل جميع البالغين سناً معينة من بين ابناء الامة رجالاً ونساء بغض النظر عن مكانتهم المـالية او الاجتماعية او الثقافية . ولكن هذا الاتساع في منح الحقوق السياسية للافراد قد جاء نعمة قد تتحول الى نقمة اذا لم يحسن استعمالها . وقد سبق لنـا في غير هذا الموضع ان تعرضنا لاهمية منح حق التعبير عن الآراء لجميع المواطنين ولا سيما في الشؤون العـامة التي تهمهم مباشرة . ونضيف هنا في هذا الموضع ان الاستخفاف في ممـارسة هذا الحق الاول هو الذي يحيله من نعمة الى نقمة . وكثيراً ما تفقد الشعوب حقوقها وحرياتها واستقلالها لاستخفافهـا بتلك الحقوق والحريات وذلك الاستقلال. ويظهر الاستخفاف بصورة واضحة عندما لا يُنظر الى الشؤون العامة نظرة جدية مجدية وعندمـا

يسود الشعور بين الناس ان لا فائدة من العمل والسعي لتغيير الاوضاع . وهذه هي الظروف التي تتيح للانتهازيين والمضللين فرصة القبض على زمام الحكم وبذر بذور الفساد والفوضى .

اما النظرة الجدية المجدية للشؤون العامة فتقوم على رغبة حقيقية في معرفة احوال الامة معرفة صائبة وفي إعمال الفكر في شؤونها ، فلا يجوز للمواطن ان يساير آراء لا يفهمها او لم يفكر فيها او ان يندفع وراء هوى الساعة رغبة منه في مسايرة العامة في شعورهم . فالوعي السياسي الصحيح شرط اساسي ليتمكن المواطن من المساهمة مساهمة فعالة مفيدة في توجيه سياسة الدولة. ولا تتم هذه المساهمة الا اذا اصبحت السياسة مسألة جدية ينصرف المواطن الى تفهمها على الوجه الصحيح بتفهم مشاكل الوطن والبحث المفصل عن الحلول . غير انه من البديهي انه لا يستطيع ان يقوم بهذا العبء كل مواطن ، ومن البديهي ان مشاكل المواطنين الاخرى تحول دون تتبعهم لجميع المسائل العامة تتبعاً يمكنهم من إعمال الفكر فيها وتقديم الاقتراحات . ولتحقيق هذا الغرض بالذات تباشر الاحزاب المختلفة دعايتها سعياً لكسب تأييد المواطنين. بيد انه من الواضح ان الاحزاب التي تقتصر دعايتها على العموميات دون ان تتعرض للتفاصيل لا تفيد المواطن في شيء ولا تطلعه على حلول للمشاكل التي تواجه البلاد . ففي اكثر الاحيان يعرف المواطن العادي كثيراً من المشاكل التي تشغل بال الامة ولكن لا يكون في استطاعته ان

يقدم الحلول. وهو ينتظر من الاحزاب لا ان تردد على مسامعه المشاكل والاماني ، فهو يعرفها ، وانما ينتظر منها ان تفصل له كيفية حل المشاكل وطريقة تحقيق الاماني .

لهذا فان الاحزاب الجدية لا تقتصر في برامجها على مجرد تعداد مبادئها واهدافها العامة ، وانما تعمد الى ذكر التفاصيل الدقيقة للمشاكل والحلول . ذلك ان التعرض للتفاصيل الدقيقة هو الذي يكشف الستار عن امكانية التنفيذ من عدمه ، وهو الذي يبرز الصعوبات الواجب مواجهتها عند التنفيذ، وهو الذي يدل دلالة واضحة على ان الحزب الذي تقدم بها قد درس بالفعل مشاكل الامة ووضع البرامج لحلها . اما ان توضع التفاصيل فيما بعد ، اي بعد ان تنشر الاهداف ، فقد يترتب عليه احراج للحزب وخيبة امل فيه اذا اظهرت التفاصيل عدم امكانية تنفيذ العموميات . فدراسة التفاصيل هي التي تكسب المبادىء ثوب الحياة وهي التي تهبها الاستمرار وهي التي تجعل للحزب سياسة معروفة موضوعة فلا تتقلب سياسته بتقلب الاشخاص ولا تجعل للاشخاص انفسهم اثرا فعالاً في بقاء الحزب او زواله. فالاحزاب الجدية لا ترضى لنفسها ان تنقاد لثلة من الافراد يسيرونها حسبما يظهر لهم من حاجات الساعة ومغرياتها ، ولا ترضى لنفسها ان تسير الى غاية غامضة لا تعرف الوقت المناسب للسعي اليها ولا السبل المؤدية اليها حتى ولا امكانية الوصول اليها . وقد شهدنا اهدافاً كثيرة تتحطم لان السبل الموصلة اليها كانت مرتجلة ،

او لان الزعماء جبنوا ان يصارحوا الامة بعجزهم عن تحقيقها او عدم امكانية تحقيقها فساروا يتخبطون في الطريق وعملوا على إشغال الامة بمشاغل اخرى تنسيها الغاية . والذي نعرفه عن الاحزاب الحقيقية انها تطلع على الشعب ببرامج مفصلة درستها اولاً لجان متخصصة في تلك الاحزاب ثم درستها الهيئة التنفيذية للحزب ثم عرضتها على الحزب ثم ادخل عليها الحزب ما يراه من تعديلات ثم خرجت الى النور ، الى المواطنين ، برامج حقيقية تشمل الصغير والكبير فيعرف الشعب ما ينتظره اذا ايد حزباً من تلك الاحزاب . ولكن هذه احزاب جدية .

وهذا الاكتفاء بالعموميات في برامج الاحزاب دون التطرق الى التفاصيل هو من بين الاسباب التي ادت الى ظهور احزاب الاشخاص بدلاً من احزاب المبادىء ، وهو الذي ادى بالتالي الى اعتماد الحزب في نجاحه او اخفاقه على شعبية زعمائه وبلاغتهم في تملق عواطف العامة او استهوائها بطرق يشك في صلاحيتها . فعندما يجد الناخب نفسه امام احزاب اختلفت اسماؤها واختلف اشخاص القائمين عليها ولكنها جميعاً قد اتخذت اهدافاً واحدة ، فانه يضطر الى الاختيار بين الاشخاص ، لا بين الاحزاب او مبادئها ، فهذه متماثلة . وكان في مقدور الناخب ان يؤيد حزباً معيناً من بين احزاب تماثلت في المبادىء والاهداف لو ان الاحزاب تعرضت لتفاصيل برامجها بحيث يظهر الفرق فيما بينها من حيث الوسائل مثلاً او توقيت التنفيذ

او اولوية التنفيذ او كيفية الحصول على المبالغ اللازمة وابواب الوفر الى آخر ما هنالك مما يمكن ان تختلف فيه احزاب اتفقت في الاهداف، فلا شك اذن في ان احزاب الاشخاص لا تعنى الا بظهور احزاب المبادىء المفصلة .

ولا يظن مما تقدم ان الاحزاب وحدها هي المسؤولة عن بحث مشاكل الامة وشؤونها العامة . اذ الواقع ان عبئاً كبيراً من ذلك يقع على اهل العلم من الامة وعلى الكتّاب . وانه لنقص فاضح في نهضة اية امة من الامم ان لا يتعرض كتّابها لبحث مشاكلها بحثاً علمياً دقيقاً ، لا بحثاً صحفياً يقصد منه ترويج الفكرة او التهجم عليها . وقد جرت العادة حتى الآن في البلاد العربية ان يتخذ الساسة اولاً قراراتهم الملزمة وبعد ذلك يعرض الكتّاب لها بين مؤيد ومعارض بعد ان تكون قد فاتت في معظم الاحوال فرصة التوجيه او ابداء الآراء المكملة او المؤيدة او المنتقدة حين يمكن ان يكون لها اثر .

فالسياسة المرتجلة لا يلام عليها الساسة وحدهم وانما يلام عليها ايضاً جميع المفكرين في الامة العارفين باموره . اذ ان واجبهم كمواطنين يحتم عليهم ان يعرضوا على الملأ آراءهم قبل ان يبت ذوو الشأن في امر ذي اهمية. واذا كان من الصعب تحقيق ذلك في المسائل اليومية فما اجدر به ان يتحقق في المشروعات الحيوية البعيدة الاثر . ان غالبية كتّابنا يكتبون من وجهة نظر حزبية، ونحن لا نريد هذا فقط، وانما نريد ان يكون الى جانبه

كتّاب يكتبون للعلم فقط ، يبحثون كل موضوع بحثاً علمياً مجرداً ويعرضون نتائج بحثهم على الامة والقادة قبل ان تتخذ الامة موقفاً حاسماً . ومعنى هذا البحث ان الامة لا ترتجل في سياستها ، وهي ايضاً لا ترتجل في قادتها . اذ انها متى استقرت على رأي فانها تخلق القائد الذي يحققه بدلاً من ان تجلس منتظرة القائد وتنتظر بعد ذلك الرأي ايضاً .

نحن نريد من يقظتنا ان تكون يقظة واعية معلومة الاسس والسبل والغاية ولا نريدها يقظة حائرة بين الاسس والسبل والغايات .

هذه هي النظرة الجدية لممارسة حرية الرأي في الشؤون العامة. ولكن قد تكون النظرة جدية دون ان تكون مجدية. وواضح ان الغاية الاساسية من ممارسة هذا الحق هي ان تؤدي تلك الممارسة الى نتيجة مجدية . وتكون الممارسة مجدية اذا استطاعت التأثير في مجرى الحوادث تأثيراً دائماً . وهذا التأثير يعتمد بدوره على جدية الآراء وقيمتها ومدى مساهمتها في مواجهة مشاكل البلاد ، كما يعتمد على الوسائل التي تُستعمل في نشر الآراء . وقد تحدثنا فيما سبق عن النظرة الجدية وسنفرد فصلاً بذاته للتحدث عن وسائل الدعوة للآراء لما في هذه الوسائل من اهمية بالغة .

- ٦ -

حق الانتخاب

من اهم الطرق التي يؤثر بواسطتها الفرد العادي في شؤون الدولة اشتراكه في الانتخابات والقاءه صوته بين الاصوات تأييداً لاحد المرشحين . وهو عندما يختار مرشحه ويسنده بصوته انما يعني بذلك انه من بين المرشحين يفضل هذا المرشح بالذات . اي انه يفضل برنامجه . وهذا العرض للبرنامج من جانب المرشح وقبول البرنامج من جانب الناخب يكوّن بينهما صكاً ثميناً يتعهد المرشح بمقتضاه ان ينفذ ذلك البرنامج او يسعى لتنفيذه على اقل تقدير . ومن حق الناخب ان يتوقع هذا ومن حقه ان يبين له النائب الذي اختاره الاسباب التي دعته للعدول عن برنامجه اذا عدل عن ذلك البرنامج . ونرى بالفعل ان دساتير بعض الدول تجيز للناخبين ان يسقطوا النائب الذي اختاروه قبل ان تنتهي مدة عضويته في البرلمان اذا فقد ثقتهم .

واقل من هذا نجد ان النواب في بلاد عديدة يقدرون هذه العلاقة ، علاقة الثقة ، بينهم وبين ناخبيهم حتى انهم يعرضون عليهم استقالتهم من النيابة اذا حدث ما اضطرهم للعدول عن الرأي الذي اعلنوه للناخبين والخروج على السياسة التي انتخبوا

لتايدها. وتحقيقاً للفكرة ذاتها نجد ان النواب على صلة مستمرة بالناخبين يجتمعون بهم ويتباحثون معهم في الشؤون التي تهمهم وتشغلهم ويعرضون عليهم مساعيهم وحلولهم . وبهذا تكون النيابة دائمة متصلة ويكون النائب على علم حقيقي بتطور الرأي العام في دائرته الانتخابية مما يساعده على التعبير عنه في البرلمان. والمرشح عندما يعرض برنامجه على الناخبين نجد ان هذا البرنامج يتكون في الغالب من قسمين : قسم يهم الامة باسرها كمستقبل الصناعة والازمة المالية او السياسية الخارجية ، وقسم له اهمية محدودة بالنسبة للدائرة التي يتحدث فيها المرشح . وفي كلا الحالين فان الناخب يتوقع من نائبه ان يتابع السياسة التي اعلن عنها . اما بالنسبة المسائل المحدودة الاهمية فانها في الغالب تكون مسائل شخصية يسهل على النائب ان يعالجها باثارتها في المجلس او البرلمان . وكثيراً ما حُلت المشاكل بمجرد اثارتها او بمجرد التهديد باثارتها في البرلمان . فالهيئة التنفيذية تخشى ان تظهر امام البرلمان متقاعسة في حق فرد من الافراد او هاضمة له . هذه ناحية من نواحي نشاط النائب في القيام بنيابته . وهو في هذه الحالة يقوم مقام الناخبين في اثارة مشاكلهم وشكاواهم والمطالبة بحلها او برد الحق الى صاحبه . وقديماً استغلت هذه الطريقة استغلالاً جباراً في دعم سلطة المجالس النيابية . فقد كان البرلمان الانكليزي في اوائل عهد النظام النيابي يصر على اجابة مطالب الشعب والقضاء على ظلاماته قبل ان يمنح الملك (الهيئة

التنفيذية) النقود التي يريدهـــا لادارة شؤون الدولة او لشن الحروب. ولذا نجد في ايامنا هذه ان النائب يحرص كل الحرص على حقه في اثارة مشاكل ناخبيه ، اذا كانت تلك المشاكل من صنع الهيئة التنفيذية او بامكانها القضاء عليها بايجاد الحلول المناسبة.

والى جانب هذه الناحيـــة يوجد ذلك الجزء من البرنامج المتعلق بالمسائل ذات الصبغة العامـة التي لا تهم فرداً معينـــاً بالذات ، ولكنها تهم الامة عامـة . وفي هذه الحالات يقف النائب متكلماً بصوت الامة ممثلاً لها حريصاً على مصالحهـا . ولكنه حتى في وقفته هذه كثيراً ما يضطر الى تذكر ما وعد به ناخبيه وأن ليس من حقـه ان يعدل عن السياسة التي صرح بهـــا . وقد يجد النائب ان السياسة التي اعلن عنها في حملة الانتخابات والتي على اساسها ايده الناخبون وحملوه الى مقعد البرلمان لم يبقَ في مقدوره تنفيذها او ان تنفيذها يتطلب قسطاً كبيراً من المقاومة والمناعة لا قدرة له عليه . ذلك ان العوامل التي يتعرض لها النائب تختلف الى حد عن العوامل التي يتعرض لهـا وقت الانتخابات . فهو عندمـا يدعو الى تأييده اثناء الحملة الانتخابية كثيراً ما يغالي في وعوده وكثيراً ما يكون بعيداً عن المؤثرات التي لا تبدأ في الظهور الا عندمـا يصبح له بالفعل صوت في تسيير الامور - اي عندما تنتهي الانتخابات. فالنائب كما هو معروف يخضع دائماً للضغط من قِبَل اصحـــاب المصالح من افراد ومؤسسات وحكومات . وكثيراً ما يخضع للاغراء

من قِبَل اصحاب المصالح رغبة في كسب عطفه على مصالحهم .
ويظهر هذا بصورة واضحة عندما يبحث المجلس قانونـــاً يمس
المصالح الصناعية او التجارية ، كتأميم صناعة من الصناعات .
فهناك تظهر قوة النشاط الصناعي من حيث الضغط على النواب
او التأثير فيهم او اغرائهم. فماذا يكون موقف النائب امام هذا
كله؟ لا يتردد الباحث في القول ان عليه ان يحافظ على ما عاهد
عليه . فاذا كان قد عاهد الناخبين على تأييد التأميم مثلاً فعليه
ان يستمر في تلك السياسة . واذا كان قد عاهدهم على معارضة
فعلية فعليه ان يستمر في المعارضة ، مهما كانت الدوافع الحقيقية
التي حملت على اتباع تلك السياسة . نعم ، ان مقاومة المغريات
المادية امر صعب ، ولكن على النائب ان لا ينسى الصك الثمين
الذي عقده مع ناخبيه ، والا خان الامانة . ان الشعب لم يسع
اليه ، ولكنه هو الذي سعى الى الشعب يطلب ثقته وتأييده .
فمن واجبه والحـالة هذه ان لا يسيء الى تلك الثقة . وكم من
نائب قضى على سمعته وعلى نفسه ومكانتـه في النفوس باستخفافه
بهذا العهد بينه وبين الناخبين فساوم لمصلحته الخاصـة واهدر
مصلحـة الشعب . وكم من معارض فاز بتقدير الناس حتى
والحكومة التي قام يعارضها لمـا اشتهر به من تسام عن المصلحة
الخاصة وسعي لتحقيق المصلحة العامة. ولا شك في ان الاخلاص
يؤتي اكله وان تأخر .

كنا نتكلم حتى الآن وكأن النائب مستقل في اتباع

السياسة التي يراهـــا . ولكن في اغلب الاحيان نجد ان فئة النواب المستقلين في البلدان الديموقراطية المتقدمة قد اخذت في التناقص والاضمحلال . واصبح النواب يمثلون سياسة احزاب لا سياسة افراد . وفضلاً عن هذا فان ظروف الانتخـــابات الحديثة وما تتطلبه من المرشح قد اضعفت الفرد اضعافاً كبيراً امام الحزب ، وليس هذا بعجيب . اذ كيف يستطيع فرد ان يناضل حزباً منظماً لديه الخطباء الكثيرون والاموال الكثيرة ووسائل الدعاية المتعددة ؟ كيف يستطيع فرد واحد ان يتقصى كل شيء عن احوال الامة ليعرضه على الناخبين ويرد على اسئلتهم ؟ ان الاحزاب تعتمد على جهاز منظم يجمع لهـــا المعلومات ويعدهـا ويقدمها للخطباء ، واما الفرد الواحد فليس هذا في مقدوره عادة . وكذلك فان الاحزاب تستطيع ان تعتمد على خطبائها المتعددين علاوة على المرشح نفسه ، ولبعض هؤلاء الخطباء مكانتهم المرموقة. وهذا ما يضعف الفرد المناضل بنفسه عن نفسه ولنفسـه ولا يساعده احد . والحزب مستعـد للانفاق بقدر ما يسمح القانون وزيادة، واما الفرد فهو في الغالب لا يستطيع ذلك لقلة موارده اولاً وضناً بها ثانياً. هذه العوامل وغيرهـا اضعفت الفرد امام الحزب وادى هذا الضعف بطبيعة الحال الى طغيان الحزب على الفرد . فعلى الفرد ان يمتثل لاوامر الحزب اذا اراد ان يرشحه مرة اخرى ويؤازره مادياً ومعنوياً. واذا وصل الامر الى هذا الحد فهل في استطاعة النـــائب ان يكون مستقلاً لا يخضع الا لوحي ضميره ومـا يراه المصلحة

العامة ؟ وهل يكون النائب ممثلاً لآمال الامة وآلامها كما يراها هو ام كما يراها غيره - اكثرية الحزب ؟ الا يمكن ان تتفق هذه الاكثرية على ضلال او خطأ ؟

ان الانضمام الى حزب من الاحزاب يعني الموافقة على مبادىء الحزب واهدافه والتزامها والسعي لتحقيقها وتقديم تلك المبادىء والاهداف على غيرها . ذلك لان المرء ينضم الى الحزب مختاراً ويستطيع ان ينسحب منه مختاراً متى ظهر له تباين بين مبادئه ومبادىء الحزب او وسائله او اذا لم يقره على سياسته لاي سبب من الاسباب. والمهم ان الحزبية قائمة على الاختيار، ومن واجب الاعضاء ان يساعدوا الحزب في بلوغ منصة الحكم، ذلك لان هذه هي الوسيلة الفعالة لتنفيذ سياسة الحزب. فالتضافر والتضامن شرط اساسي في الحزبية وهذا بدوره يعني نكران الذات الى حد ما والتضحية بالاستقلال الفكري والسياسي في سبيل الحزب والانصياع لرأي الاغلبية . ولقد قلت نكران الذات الى حد ما عن عمد ، اذ لا يخلو المجتمع من ان يوجد فيه اشخاص لا يستطيعون ان يضحوا بذاتيتهم الكاملة في سبيل اي حزب مهما كانت مبادئه . فالاستقلال الفردي مهم جداً ، وهو مهم بصورة خاصة في الانظمة السياسية كيلا تنشأ ديكتاتورية الاغلبية الدائمة . ذلك ان الحفاظ على الاستقلال الفردي هو الذي يمكن الفرد من ان يقف في اجتماعات الحزب ويسعى جهده لكسب الاغلبية بدلاً من ان يكون في الاقلية،

وهو الذي يحافظ على حيوية الحزب وعلى تطور مبادئه بما يطعمه به من افكار ثورية او فردية تخرج عن النطاق العادي لما جرى عليه الحزب .

واحتراماً لهذا الاستقلال الذاتي نجد انه تطرأ ظروف تتخلى فيها الاحزاب عن سيطرتها على اعضائها وتترك لهم الحرية في ان يدلوا بآرائهم كيف يشاؤون وفقاً لما تمليه عليهم ضمائرهم . ويحدث هذا بطبيعة الحال عندما تكون المسألة المعروضة للبحث لا تمس الحزبية ولا السياسة بما قد يؤثر في مكانة الحزب . ومن الامثلة على ذلك ، فرض عقوبة الاعدام . لقد اختلفت الآراء في فرض هذه العقوبة ، فرأى البعض الغاءها ورأى البعض الآخر المحافظة عليها . وواضح ان هذه مسألة يعود الاحتكام فيها قبل كل شيء الى الشعور والضمير وان البت فيها لا يؤثر في السياسة العامة للدولة . ولذا تطلق الاحزاب الحرية لاعضائها ليصوتوا فيها كما يشاؤون . هذه مسألة ليس للحزب فيها رأي معين وانما لكل فرد رأيه . واما في الاحوال الاخرى التي ينطوي فيها التصويت على الثقة بالحزب او بمبادئه فلا بد من تضافر الاعضاء ، والعضو الذي يتخلف يجب عليه ان يستقيل من الحزب. وقد رأينا احزاباً تنشق على نفسها وتنشأ منها احزاب جديدة نتيجة لهذا الاختلاف الداخلي بين الاعضاء ، وهو اختلاف لم يكن بالامكان القضاء عليه باللجوء الى صوت الاغلبية لانه اختلاف يقوم على المبادىء .

وواضح ان تأييد الحزب هو العهد الذي قطعه النائب على نفسه عند انتخابه ، وعلى هذا الاساس فاز بتأييد الشعب . فاذا خرج عن ذلك العهد بالانفصال عن الحزب فهل بقي ممثلاً لناخبيه ؟ سؤال تعرضنا له في اول هذا البحث . ولا شك في ان النائب يستطيع ان يتأكد من ذلك بالرجوع الى ناخبيه وعرض آرائه عليهم واسباب خروجه على الحزب فقد يقرونه على ذلك . وقد حدث فعلاً ان انشق احد الوزراء البريطانيين عن زملائه واستقال من الوزارة احتجاجاً على سياسة الحزب ، وعاد الى الناخبين وعرض عليهم اسباب اختلافه مع الحزب فنال منهم كل تأييد وثابر في الدعوة الى آرائه حتى كوّن لنفسه جماعة واصبح يهدد قيادة الحزب الذي انشق على سياسته ، حتى اصبحت تلك القيادة في خطر حقيقي من ان ينزع الحزب ثقته منها .

ولا يخفى انه ليس من صالح الاحزاب ان تكون منسجمة كل الانسجام لا تجد بين صفوفها من يثور عليها او ينتقدها . فالثورة تجعل الحزب يعيد النظر في سياسته ، وتجعل الزعماء يفكرون جدياً في ان تكون زعامتهم قائمة على اساس حقيقي من تأييد الحزب لهم . كما تجعل الزعامة في حد ذاتها زعامة حقيقية لها قيمتها لا يفوز بها الا كل من هو اهل لها ؛ اذ لا شك في ان الاحزاب تشيخ وتهرم اذا بقيت معتمدة على زعماء شاخوا وهرموا لا يأتون الحزب بشيء جديد . والثورة داخل

الحزب والنقد الصريح له يكفلان تطور الحزب في سياسته وفي زعامته . والحزب الذي تنعدم فيه الثورة يفنى ويزول .

نخرج من هذا كله بأن المواطن عندما يمارس حقه الاول، وهو الانتخاب ، انما يمارسه ليعهد الى نائب بمراقبة الحكومة وبالسعي لتحقيق الاهداف التي على اساسها فاز بتأييد الناخبين. وانه اذا لم يحقق هاتين الغايتين فقد خان العهد والامانة. ونخرج من هذا ايضاً بان المواطن لا تنتهي صلته بشؤون الامة بمجرد القاء ورقته في صندوق الانتخاب، وانما عليه ان يستمر في مراقبة اعمال النواب ومجرى الشؤون العامة وتطوراتها ليتمكن كلما سنحت له الفرصة من التأثير فيها وتوجيهها الوجهة التي يريدها . فغاية السياسة تحقيق مـــا يريده الشعب اي المواطنون . ولا يستطيع المواطن ان يعلن ارادته التي تهدف للخير العام اذا كان منعزلاً عن التطورات غير عابىء بها . ومن هنا يظهر فساد كل دعوة ترمي الى ابعـاد الشعب عن تتبع التطورات السياسية او عن ادلائه برأي فيها . من حق المواطن ومن واجبه ان يتتبع احوال بلاده وان يتدخل في السياسة . ولكن عليه في الوقت ذاته ان يختار الوسيلة المناسبة لاعلان رأيه وان يقدر ظروف البلاد وان يجعل وسيلة التعبير عن الرأي تتناسب مع الموقف . والا كان مواطناً ضالاً مضللاً .

- ٧ -

المساواة بين الاحزاب

علينا قبل ان نترك الحديث عن التنظيمات السياسية ان نشير الى مسألة اخرى مهمة. ان النظام النيابي يقوم على الانتخابات الحرة التي يعبر فيها الناخب عن رأيه دون ان يخشى على نفسه او ماله شيئاً مهما كان الحزب الذي ايده. ومن الجلي ان حرية الاقتراع وسريته امران لا يحتاجان الى فلسفة نظرية بقدر ما يحتاجان الى نزاهة في الحكم وايمان بضرورة كون الاقتراع حراً سرياً. واما الوسائل الميكانيكية التي تضمن حرية الاقتراع وسريته فكثيرة، وامرها غير مشكل اذا سعى الناس الى تحقيق تلك الاهداف. فقد يشترط مثلاً حضور مراقبين عن جميع المرشحين في اوقات الاقتراع، ونقل صناديق الاقتراع تحت حراستهم، وفتحها امامهم، واحصاء الاصوات بمراقبتهم من قبل اشخاص ينتمون لمختلف الهيئات، واعلان النتيجة امام الجميع رأساً بعد انتهاء الاحصاء. هذه وسائل يلجأ اليها لدفع الشبهة وصيانة كرامة الناخبين واحتراماً لارادتهم. والى جانب هذا يجب ان لا توضع العراقيل امام الناخبين. فلا يجوز ان تكون مراكز الاقتراع متباعدة تباعداً مرهقاً للناخب، ولا يجوز ان يلجأ للعنف او الارهاب او التهديد لحمل الناخب على تأييد مرشح ما،

كما يجب ان تتاح الفرصة الكافية لمن له حق الاقتراع ليتأكد من ان اسمه قد ادرج في سجل الناخبين وللاعتراض على تسجيل اسماء من ليس لهم حق الاقتراع او من فقدوا ذلك الحق لسبب من الاسباب كالوفـــاة . وقد حدث فعلاً في انتخابات بعض الدول ان تضمنت قوائم الناخبين اسماء اشخاص توفاهم الله منذ زمن ، ولكن السلطات احتفظت باسمائهم ووزعت بطاقاتهم على غيرهم لتنال بذلك اصواتاً اخرى .

بيد ان التفاوت بين الاحزاب في قدرتها المادية قد يكون له اثر مباشر في نتيجة الانتخابات . فالحزب الغني يستطيع ان ينشر دعاية اوسع لنفسه ، ويستطيع ان ينفق عن سعة في اثناء فترة الانتخـابات . ولا يشك احد في تأثير الدعـــاية . كما ان الحزب الغني قد ينفق في اوجه يعترض عليها كالهدايا والاحتفالات وما شابهها . ولذلك لا بد من وجود طريقة تكفل ان تكون اوجه الانفـاق مشروعة وان يستغل الحزب ثروته استغلالاً لا يؤدي الى افساد الرأي على الناخبين ، كل هـذا مع الاعتراف بحق الحزب الذي يتمتع بثروة نتيجـة لاتساع عضويته ولتـأييد الشعب له في الاستفادة من تلك الثروة . ولا يخفى ان بالامكان تحديد مصادر الدخل بالنسبة للاحزاب واخضاع موارد انفاقهـا لرقابة لا تخل بحرية الاحزاب في التصرف في اموالهـــا بالطرق المشروعة كأن تحدد الأوجه المشروعة للانفاق ويعاقب المسؤولون اذا خرجوا عما حدده القانون .

وقد سعى حزب العمال البريطاني بعد ان فـــاز في معركة الانتخابات التي جرت بعد الحرب العالمية الثـــانية الى تنظيم كيفية الانفاق من اموال الاحزاب فوضع تشريعاً مفصلاً بذلك عام ١٩٤٨ . وبمقتضى هذا القانون اصبح من حق كل من يرشح نفسه للانتخابات ان ينفق ما لا يزيد على (٤٥٠) جنيهـــاً استرلينياً اثناء حملة الانتخابات . ولا يجوز انفاق هذا المبلغ الا في الاوجه التالية :

١ – عقد الاجتماعات العامة وتنظيم المعارض العـامة للدعاية الحزبية .

٢ – اصدار الاعلانات السياسية والمنشورات .

٣ – تقديم المرشح للناخبين وعرض آرائه عليهم .

ويشرف على انفاق هذا المبلغ وكيل انتخاب يختاره كل مرشح ويسجل اسمه عند المشرف عـلى الانتخـابات في دائرته . ويفرض القانون عقوبات صارمة على الوكيل الذي يسمح بتجاوز ذلك المبلغ ، ويتطلب منه ان يقدم كشفاً مفصلاً بالمصروفـات للمشرف على الانتخابات ، وهو موظف لا رجل سياسة .

وكذلك فقد حظر القانون استئجار السيارات او اعارتها او تأجيرها لنقل الناخبين الى مراكز الاقتراع تأييداً لاحد المرشحين او لمعارضة مرشح آخر . وكل من يخالف هذا القانون يرتكب جريمة يعاقب عليها وتعتبر الاصوات التي نالهـــا المرشح لاغية .

وللمرشح في حالتين فقط ان يستخدم السيارات لنقل الناخبين الى مراكز الاقتراع ، وهاتان الحالتان هما :

١ – اذا سجلت السيارة في مكتب المشرف على الانتخابات وفقاً لمقتضيات القانون ووضعت عليها لافتة في مكان بارز من السيارة تدل على انها سجلت .

٢ – ويجب ان لا يزيد عدد السيارات المستعملة عن سيارة لكل الف وخمسمئة ناخب في بعض المناطق، وعن سيارة واحدة لكل الفين وخمسمئة ناخب في بعض المناطق الاخرى .

ولا يجوز لاصحاب السيارات نقل أصدقائهم او غيرهم الى مراكز الاقتراع باستثناء افراد اسرتهم .

واشترط القانون كذلك ان تقوم الاحزاب نفسها بالدعوة الى مبادئها ومرشحيها . ولذا لا يجوز لاية هيئة غير منضمة الى الحزب ان تباشر الدعوة له . تستطيع هذه الهيئات اذا كانت تؤيد حزباً ما ان تتبرع له من اموالها ، والحزب ينفق منها على مرشحيه وفي حملته الانتخابية ، وبذلك يكون الانفاق خاضعاً لاحكام القانون . وقد قامت بالفعل احدى الشركات التي تعارض سياسة تأميم احدى الصناعات بحملة واسعة النطاق ضد تأميم صناعتها وانفقت في تلك الحملة اموالاً طائلة . وقد اقيمت ضدها الدعوى في عهد حزب العمال ثم سقطت حكومة العمال وجاءت حكومة المحافظين واستمرت الحكومة في اقامة الدعوى ، مع

انها تقر الشركة على الهدف الذي رمت اليه وهو منع التأميم .

هذا وقد كنا نود ان نتعرض لحق الاقتراع في ذاته ومن يجب ان يمنح له او يحرم منه، ولكن اصبح الاقتراع في الدول العربية البرلمانية من حق البالغين من الرجال، وخطا معظم هذه الدول خطوات موفقة لمنح المرأة حقوقها السياسية كاملة ، واندثرت كذلك فكرة الصوت المزدوج دون رجعة ان شاء الله. والذي يهمنا هو ان تستقر في الاذهان الفكرة الاساسية التي يقوم عليها النظام النيابي وهي ان لرأي الناخب حرمة وان لسرية الاقتراع الحقيقية حرمة وان كلمة الشعب هي العليا . اذا استقرت هذه الفكرة في الاذهان واصبحت عقيدة وعملا عندئذ نستطيع ان نقول ان المجتمع قد نضج وان الحرية قد أصبحت متأصلة فيه مكونة جزءاً منه .

الفصل السابع

منبر الحرية

حرية الاجتماع والمظاهرات

وهل اسمى منبراً من منبر الحرية ؟ انك اذا اقمت هذا المنبر فانما تشيد منبر العدالة ومنبر المساواة ومنبر حرية العقيدة ومنبر الكرامة الانسانية . هو المنبر الذي يعترف بان لكل انسان ذاتيته ومكانه في الوجود ، مكانه الذي يختـــاره لنفسه بجد منه وحزم وعزم .

والغاية الاساسية من اقـــامة اي منبر هي تمكين صاحب الرأي من ان يعلن رأيه على الملأ ساعياً بذلك الى التـأثير فيهم وتوجيههم الوجهة التي يريدها . ولذلك فان العلاقة وثيقة جداً بين حرية الرأي وحرية الاجتماع . ذلـك ان حرية الاجتماع لا غاية من ورائها الا تبادل الآراء بين عدد الافراد بالمداولة حيناً

وبالاستماع الى خطيب حيناً آخر . وحرية الاجتماع تمكن حرية الرأي من الانتشار وكسب الانصار، كما تمكن اصحاب الرأي الواحد من ان يتكتلوا في جماعات تسعى لتحقيق غايتهم . وفي ايامنـــا هذه اكتسبت حرية الاجتماع اهمية كبرى نظراً لان المجتمع اخذ يقوم تدريجـاً على منظمات متعددة لكل منظمة اهدافها التي تسعى لتحقيقها سواء أكانت تلك المنظمات سياسية ام غير سياسية . فقد قلّ في العصر الحديث الاثر الذي يمكن الفرد الواحد ان يتركه في المجتمع . فالحياة النيابية تتطلب تشكيل الاحزاب السياسية ، والحياة الثقافية تتطلب تشكيل الجمعيات ، والنشاط الرياضي يتطلب تأليف الاندية ، والنهضـة الاجتماعيـة تتطلب تشكيل الجمعيـــات النسوية والاصلاحية والاجتماعية ، والحياة الصناعية والزراعية تتطلب تشكيل النقابات والجمعيات التعاونية ، وهكذا . وكل هذه المنظمات لا تستطيع ان تحقق غاياتها او تدعو الى مبادئها او يتناقش اعضاؤها في شؤونها الا اذا سمح لها بحرية عقد الاجتماعات ليكون الاجتماع منبر حرية الرأي . ولهذا حرصت الدساتير الحرة على ان تكون حرية الاجتماع حقاً من حقوق الشعب وحرصت على ان لا يعتدى على ذلك الحق بسطوة او قانون الا ما كان تنظيمياً فقط .

من الطبيعي انه يجب ان تكون اغراض الاجتماع مشروعة، لانه على اي حـــال لا يجوز التمتع بحرية تؤدي الى الاضرار بالآخرين. ولهذا يكفل القانون العام معاقبة من يعقد اجتماعاً لغرض

غير مشروع كالتحريض على ارتكاب الجرائم او للدعوة لقلب نظام الحكم بطرق غير دستورية او لاثارة الفتنة بين طبقـــات الشعب او للاخلال بالامن بوجه عام . هذه مبادىء عامة تخضع لها حرية الرأي ، وهي موجودة لحماية المجتمع ممن قد يسيئون استعمال الحرية .

والى جانب هذا يجب ان يكون الاجتماع منعقداً في مكان يجوز فيـه الاجتماع . ذلك لانه ليس كل مكان صالحـــاً لعقد الاجتماعات والقاء المحاضرات او الخطب .

فالطرقات العامة مثلاً لا تصلح لذلك لان الاصل في الطريق ان تكون وسيلة يستعملها الناس في ذهابهم وايابهم . غير انه مما لا شك فيه ان من حق كل فرد ان يعقد في بيته مـا يشاء من الاجتماعات ما دامت لا تتعارض مع المبادىء القانونية العامة في غايتها او وسيلتها . ولا يجوز عندئذ بحـــال من الاحوال ان يعتدى على المنـــازل . ولأمر مـا قال الانكليز : « يستطيع افقر افراد الشعب وهو في كوخه ان يتحدى قوات التـــاج جميعها . قد يكون الكوخ حقيراً وقد يكون متداعيـــاً وقد تتنازعه الرياح وتلجه العواصف والامطار ، واما ملك انكلترا فأعجز من ان يلجه ، ولا تجرؤ قواته كلها على تخطي عتبة ذلك المسكن المتداعي » . ولا تخفى الحكمة في ذلك . فبيت المرء حصنه ، كما يقول الانكليز ايضـاً . واذا لم يطمئن المرء في بيته فاين يجد الاطمئنان ؟

وهكذا فـان المنبر الاول الطبيعي لحريـة الرأي هو الاجتماعات ، وفي هذه الاشارة القصيرة ما فيه الكفاية لاظهار اهمية هذا المنبر .

وقد يكون الاجتماع ساكناً او متحركاً ، فـاذا تحرك اصبح مظاهرة . والمظاهرات من السبل الشائعة للاحتجـاج او للتعبير عن الاستياء او الرضى، وهي في هذه الحدود لا اعتراض عليها . ولكن الذي يقع في كثير من الاحيان ان تخرج المظاهرة عن هذا التعبير السلمي عن الآراء وتطرأ عليها عوارض تغير صبغتها، كأن يعتدى على املاك الآخرين او اشخاصهم او على السلطات العـامة . اذا وقع هذا انصرفت المظاهرة عن غايتهـا الاساسية ولم تبق وسيلة حقة من وسائل التعبير عن الاحتجـاج او الرضى واصبح من الواجب قمعها لانه ليس من حق اي فرد في المجتمـع ان يؤذي غيره ، واذا فعل ذلك حق عليه العقـاب الذي يفرضه المجتمع للخارجين عليه .

ليس من حق السلطة ان تتدخل مـا دامت المظاهرة آخذة سبيلها السلمي لم تؤذ احداً ولا تنذر بايذاء احد . اما اذا نزل الاذى او بدرت بوادر نزوله فـان السلطة تكون مقصرة في واجبها تجاه المجتمع اذ هي تغـافلت عن المتظاهرين وتركتهم يرتكبون من الجرائم مـا يشتهون دون ان يخشوا عقابـاً او حساباً . والسلطة عندمـا تتدخل في هذه الاحوال لا تتدخل لقمع المظاهرة في حد ذاتهـا وانمـا لقمع الاجرام ، فالمظاهرة

مشروعة واما الاجرام فليس بمشروع .

ولو علم النـاس اهمية المظاهرات لمـا اساؤوا اليها كل هذه الاساءة . فالمظاهرة في حد ذاتهـا وسيلة جماعية في التعبير عن الرأي لا تعدلهـا وسيلة اخرى ، وقد تعجز عنهـــا الوسائل الاخرى. فقد لا تتكلم الصحافة وقد تخرسها الرقابة، وقد يسكت صوت الاذاعة، وقد يجبن ممثلو الامة في البرلمانات او قد يخضعون للمؤثرات والمغريات فتضيع حقوق بعض النـاس ولا يسعى احد لاثارة شكواهم . وهنا تأتي المظاهرات معبرة في قوة افرادهـا وفي عددهم وفي تضـامنهم عن شكواهم ومطـالبهم . وهم في مظاهراتهم ينذرون بالنتائج التي تترتب عـلى اهمـال مصالحهم ، ويظهرون للملأ انهم يد واحدة وقدم واحدة تسعى لغـــاياتهم المنشودة. فكيف يسمحون بعد هذا لانفسهم بان يرتكبوا حماقة من الحماقات تفقدهم التأييد العام وتتيح للسلطة فرصة افساد امرهم عليهم ؟ ان في هذا خيانة لما قاموا واتحدوا من اجله .

هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فـــان قوة المظاهرة ، بوصفها تعبيراً اجماعيـاً عن رأي معين ، تكاد تصبح معدومة اذا قامت في كل يوم او لكل امر حقير او عظيم ، فمـا كل حدث يستحق ان تتضافر كل هذه القوى للتعبير عن الاستيـاء منه . واذا تكررت المظاهرات دون تفرقة بين تافه وجليل فقدت اهميتها وفقد القائمون عليها ما لهم من كلمة وظهروا بمظهر الجاهل او المتعنت الذي لا يميز بين البسيط والمهم والاهم . يجب ان

يختار لكل شيء وسيلته المناسبة له .

ولا شك في ان المظاهرات اداة قوية فعالة في التعبير عن الآراء اذا استعملت استعمالاً صحيحاً وقدرها القائمون عليها حق قدرها .

- ٢ -

الصحافة

والمنبر الثاني المهم الذي تعلوه حرية الرأي هو الصحافة . وقد اكتسبت هذه الوسيلة مع الزمن اهمية كبرى نظراً لانتشار التعليم وما تبعه من تزايد في الاقبال على قراءة الصحف والمجلات فاصبحت الصحافة عاملاً مهماً في حياة المجتمع من نواح ثلاث: فالصحافة هي التي تطلع الرأي العام على الحوادث، وهي التي تضع هذه الحوادث في مكانها المناسب لها وتمنحها ما تستحقه من مكانة بالنسبة للحوادث الاخرى بالتعليقات التي تنشرها، وهي التي يلجأ اليها الناس للتعبير عن آرائهم اما مباشرة واما بما تذيعه هي من رأي عام . وعلى هذا فان الصحافة تنور الرأي العام وتساعد في تكوينه وتعبر عنه . وهذه واجبات غاية في الخطورة والاهمية .

والصحافة تنور الرأي العام بما تنقله اليه من حوادث واخبار وآراء . وفي اداء هذا الواجب تحمل الصحافة نفسها مسؤولية

كبرى امام التاريخ ، وامام الجيل الحاضر والمستقبل اللذين يعتمدان عليها في تكوين صورة عن العالم في لحظة من لحظات الزمن . فتزداد مسؤوليتها لان عامة الناس تفترض فيها انها تعلم ما يحدث ويقع ، وانها قد بثت عيونها في كل مكان تتقصى الحقيقة وتبحث عنها ، فهذه هي مهمتها وواجبها ورسالتها التي خرجت بها على الناس . ومن حق الناس ان يعتمدوا عليها في الوصول الى معرفة حقيقة الحوادث وصحتها .

وأداء هذه المهمة على الوجه الصحيح يستلزم من الصحافة ان تتأكد من صحة الخبر قبل نشره . وبتحريها الصحة والصدق فيما تنشر تفوز بثقة القراء ويرتفع صيتها ويتسع سوقها . ولكن الصحافة ، بوصفها عملاً تجارياً ، في تنافس مستمر فيما بينها . ويظهر هذا التنافس بصورة واضحة في تسابقها في نشر الاخبار حرصاً منها على تزويد قرائها بآخر الحوادث في اقرب وقت من حدوثها وقبل ان تنقلها الصحف الاخرى. فالصحفي يحرص ان يسبق غيره في نشر الخبر . وهكذا تجد الصحافة نفسها مترددة بين عاملي الدقة والسرعة : الدقة التي تستلزم الاناة والتروي وبالتالي التأخير، والسرعة التي قد لا تستوفي ما تتطلبه الدقة . ولا يخفى ان التوفيق بين هذين العاملين من الصعوبة بمكان . واذا عسر التوفيق فبأيهما يضحى ؟

لا شك ان الاجابة عن ذلك السؤال تتطلب من الصحيفة ان تنظر في الغاية التي تسعى لتحقيقها . هل تريد ان تخدم

قراءها فلا تنقل لهم الا ما صح لديها بعد التدقيق والتحري ؟ هل تريد ان تساعدهم في تكوين صورة اصح ورأي ادق عن الحوادث ؟ هل تريد ان تكون سجلاً للتاريخ يرجع اليه في السنين والاجيال المقبلة ؟ اذا كانت هذه هي رسالة الصحافة فلا شك في انها تضحي بالسرعة في سبيل الدقة ، لانها على اي حال تستطيع ان تنشر الخبر فيما بعد متى صح لديها بدلاً من ان تضطر الى تكذيبه او يظهر كذبه وان لم تكذبه بنفسها . والصحافة التي لا تسعى لتحقيق هذه الرسالة ليست اهلاً لان تعتلي عرش صاحبة الجلالة .

الخبر شيء مقدس. هو جزء من التاريخ وقد وقع وحصل ، وللتاريخ حرمة ، وليس افدح واقبح من الكذب على التاريخ. وكما ان الكذب قد يكون متعمداً فهو كذلك قد يكون ناتجاً عن تقصير لا يقل في اثره عن الكذب المعتمد من حيث تضليل الرأي العام وتحريف التاريخ وتصويره بخلاف ما كان عليه. واني اربأ بصاحبة الجلالة ان ترمي الى شيء من هذا . فهي عندما تثور على الرقابة ويثور معها الناس انما تكون الغاية من تلك الثورة افساح المجال لظهور الحقيقة بيضاء ناصعة كاملة صحيحة . اما اذا أساءت في تحقيق هذه الغاية فلعل الرقابة تردها الى صوابها .

وما كنا لنتعرض لموضوع صحة الانباء لولا ما يترتب على ذلك من تأثير في تكوين الرأي العام ، وبالتالي في التعبير عن

آراء قد لا يكون لها سند من الحقيقة . وكثيراً ما حدثت المظاهرات والاضطرابات والاحتجاجات وهددت الوزارات بسحب الثقة منها نتيجة لخبر كاذب او مدسوس او حتى لخطإ مطبعي خرج بالنبإ عن اصله . وانها لمسؤولية عظيمة مسؤولية اطلاع الرأي العام على انباء العالم ومساعدة الافراد في تكوين الآراء بتزويدهم بالمادة الخام التي يُعتمد عليها في تكوين الآراء.

ويجدر بنا ان نلاحظ بهذه المناسبة ان حرية نشر الانباء لا تمنح الصحفي امتيازاً خاصاً في تتبع كل نبإ وفي نشر كل ما يطلع عليه او يصل اليه من اخبار الناس . فحرية النشر يجب ان لا تبطل حرية اخرى لا تقل عنها اهمية وهي الحرية الشخصية. ومن اسس هذه الحرية الشخصية حق الفرد في ان لا تذاع على الملأ جميع المسائل الخاصة به . من حق المجتمع عليَّ اذا عُينت للقيام بواجب عام ان يعلم كيف أؤدي هذا الواجب لانني انما اقوم به نيابة عنه وانقاضى مرتبي او مكافأتي على القيام به من الاموال التي تجمع منه . فله علي حق الرقابة على اعمالي . ولا يستطيع ان يراقب الا اذا علم كيف اصرف الامور الموكولة الي. هذه ناحية . ولكني مع هذا اظل شخصاً عادياً في المسائل التي تخرج عن نطاق واجبي الرسمي . ومن حقي ان اتصرف في شؤوني الخاصة كما اشاء ، وليس للشعب علي رقابة في ذلك . فليس له بالتالي حق الاطلاع او المطالبة بالاطلاع على ما اجريه وليس من حق الصحافة ان تتعرض له . وهذا قيد ينصرف على

الصحافة وعلى وسائل النشر الاخرى .

صحيح انه في بعض الاحوال تؤثر التصرفات الخاصة للمنتدب للقيام بعمل عـام في قيامه بذلك العمل وتؤثر فيه . كما لو عين شخص ليكون امامـاً دينياً وعلم عنه في حياته الخاصة القيام بكل ما ينافي تعاليم الدين. في هذه الحالة ومثيلاتها تعلو المصلحة العامة على المصلحة الخاصة . وعلى الشخص المعني ان يختار بين متابعة نزعاته الخاصة وبين القيام بواجبه العام . امـا التشهير بالناس واذاعة اسرارهم الخاصة والتطفل على حياتهم واقلاقهم في راحتهم لا لسبب الا لارضاء رغبة جمهور القراء في تقصي نقائص النـاس واهوائهم وزلاتهم فهذا امر لا يجيزه ذوق سليم ولا مصلحة عامة .

هذا جانب سلبي لما تقوم به الصحافة في تكوين الرأي العام. فهي تنشر الانباء وللافراد ان يكوّنوا منها الرأي الذي يريدونه. غير انها تساهم مساهمة ايجابية في تكوين الرأي العام بما تنشره من تعليقات وافتتاحيات ومقالات وحتى بالطريقة التي تنشر بها النبأ . فهي عند نشرها للانباء تميز بين ما تعتقده مهماً وبين ما هو اهم او اقل اهمية . وبطبيعة الحـال فان هذا التمييز يعتمد على تقدير الصحيفة للمسائل ، والتقدير امر شخصي يختلف فيـه الناس وتختلف فيه الصحف . وكذلك فانها قد تعقب النبـأ بعلامات استفهام او تعجب او قد تصوغ العنوان بطريقة يشتم منها تعبير عن رأي . وحتى في هذه المسائل البسيطة ظاهرياً ،

في توزيع الانباء بين الصفحات وفي اختيار العناوين والالوان وفي ما يتبع النبأ من علامات ، تستطيع الصحيفة ان تفصح عن رأيها وتنقل هذا الرأي للقارىء بتلك الوسائل .

وسواء ألجأت الصحيفة الى احدى هذه الطرق ام افصحت صراحة عن رأيها بالتعليق على الانباء فان الخطر من ذلك غير كبير . لان القارىء يعرف على كل حال ان هذا لا يعدو ان يكون رأي الصحيفة ، وله ان يخالفه او يقره ، وان كان يتأثر به احياناً ولا سيما اذا كانت الصحيفة قد فازت بثقته وظهر له من تعليقاتها انها تسعى لكشف الحقيقة ليس غير . ومع هذا فانه متحصن بمنطقه وبجربته في مناقشة رأي الصحيفة . وهذا وضع يختلف كل الاختلاف عن الانباء التي عليه أن يعتمدها من الصحيفة لانعدام الوسائل لديه للتحقق من صحتها بنفسه .

غير ان بعض التعليقات لا تخلو من خطورة كبيرة على الرأي العام . وهذه التعليقات هي التي تمس المسائل الفنية ، كالمسائل الاقتصادية او المالية التي لا ينتظر ان يكون لكل من يقرؤها القدرة والمؤهل اللذان يمكنانه من الحكم على صحة الاستقراء او التعليق. فليس كل قارىء خبيراً في كل موضوع. ولذا فالقارىء العادي معذور في الاعتماد عليها في تكوين رأيه ، ومن التعنت ان يطلب منه ان يرجع الى المراجع او يطالع صحفاً اخرى ليتبصر في النواحي التي اغفلتها صحيفته. فاذا كانت ثقة القارىء بصحيفته كبيرة فانه ولا شك يعتمد آراءها في الموضوع ويعتمد

على خبرتها وسعة اطلاع القائمين عليها ويفترض فيهم انهم رجعوا الى المراجع وتحروا المسألة من كل مصدر .

ولكن الذي يحدث احياناً ان تُستغل هذه الثقة ويستعمل التعليق او المقال دعاية مستورة لمصلحة معينة لا تتفق والمصلحة العامة ، او على الاقل لا تمثل الرأي الصحيح او الراجح . وقد يكون ذلك راجعاً لقلة تدقيق من جانب الصحيفة كما قد يرجع الى ايد مستورة وجهت الصحيفة في الاتجاه المنشور وذلك مقابل قدر من المال. اي ان الذي يحدث احياناً هو ان تبيع الصحيفة ذمتها فتنشر باسمها آراء مضللة او مغرضة مع ادعائها في الوقت ذاته بانها صحيفة مستقلة لا تسعى الا للتعبير عن الرأي العام ، مع ان الرأي العام في عرف الجميع هو رأي السواد الاعظم من الناس . نعم ، ان من واجب الصحيفة ان تبين آراء الاقلية المعارضة او الآراء المتباينة في الشعب ، ولكن لا يجوز لها ان تظهر رأي الاقلية على انه رأي الاغلبية، ولا يجوز لها باي حال ان تبيع ذمتها فتنشر باسمها ما لا توافق عليه . فلا يجوز لها ان تشن حملة على ناحية من سياسة الحكومة لا بدافع الحرص على المصلحة العامة وانما نتيجة لمبلغ تقاضته من جهة معينة . والذي يعاب في هذا ليس نشر الرأي المخالف في حد ذاته وانما نشره تعبيراً عن رأي الصحيفة بينما يكون الواقع انه لا يمثل رأيها على الاطلاق ، اذ لا مانع يحول دون نشر التعليق ذاته ولكن بتوقيع المسؤولين عنه ليتضح للناس من هو صاحب الرأي

فيحتاطون له . فلا مانع في ان تبيع الصحيفة جزءاً من مساحتها لاحدى الهيئات لتنشر فيه الهيئة ما تراه وباسمها ، ولكن المعترض عليه هو التستر وراء الصحيفة واظهار الرأي على غير حقيقته من حيث مصدره .

هذا خطر حقيقي تتعرض له الصحافة الحرة . وهناك خطر آخر لا يقل عنه تهديداً لاستقلال الصحيفة وبالتالي تضليلاً للرأي العام . وهذا الخطر هو الاعتماد على الاعلانات من الهيئات والجهات التجارية . ويعرف المشتغلون بالصحافة ان الاعلانات قد تحيي الصحيفة وقد تميتها ، وما دامت للاعلانات هذه الخطورة فلا يخفى الاثر البعيد الذي قد يتركه معلن كبير في الصحيفة التي يعلن فيها ، ولا يخفى انه قد يرغم الصحيفة على اتباع سياسة معينة تجاه احدى المسائل العامة والا قطع عنها اعلاناته. وهكذا تصبح الصحيفة اداة لنشر آراء الممول دون ان يتحمل هو مسؤولية تلك الآراء ودون ان يظهر للناس ان الآراء المنشورة انما تمثل طائفة لها مصلحة خاصة تدافع عنها .

وهكذا فقد تخون الصحافة امانتها في تنوير الرأي العام وقد تخون تلك الامانة في تكوينه وقد تخونها في التعبير عنه، واكبر دافع لتلك الخيانة هو المال . فما العمل ؟ ليس بخاف ان الحل المثالي هو الاعتماد على خلق القائمين على الصحافة من ممولين ومحررين ومراسلين فيقدرون مسؤولياتهم حق قدرها ويترفعون عما قد يهبط بهم من سمو الصحافة الحقة. وقد يطلب من المحررين

والمراسلين ان تكون لديهم مؤهلات خاصة تضمن الى حد ما متانة في الاستقلال بالرأي، وقد تفرض على الصحف رقابة مالية دقيقة كالرقابة المفروضة على الشركات التجارية بل اشد ، وقد تفرض رقابة عامة . غير اننا رأينا في غير هذا المكان الاضرار الخطيرة التي تتعرض لها حرية الرأي بفرض الرقابة كما رأينا ان الرقابة في حد ذاتها قلما تؤدي الى النتيجة التي ترجوها .

- ٣ -

الاذاعة

والمنبر الثالث من منابر الحرية الذي اخذ تأثيره ونفوذه في الاتساع هو الاذاعة . فقد اصبحت الاذاعة من اهم وسائل التعبير عن الآراء ومن اعمقها اثراً . فهي تدخل على المرء في بيته في ساعات سكونه وفي اللحظة التي يريد فيها ان يستمع ، فتحدثه في هدوء واناة حديث الصديق الى الصديق او حديث المؤانس الى المؤانس ولا تثقل عليه . فهي صديق يسمح له ان يأتي بافعال اخرى وهو يستمع : يستطيع ان يأكل او يشرب او يستلقي مستريحاً والاذاعة تتحدث اليه ناقلة آخر الانباء والتطورات واحدث الآراء في كل موضوع من سياسة واقتصاد وعلم واجتماع وادب وفن ، وهو حر ان يسمع او لا يسمع ولكن عوامل الاغراء قد تحتشد لتحمله على الاستماع .

ولا يخفى من هـــذا ان الاذاعة قد اصبحت من اخطر الادوات التي تتسابق السلطات للسيطرة عليهـا . فكل انقلاب يحدث يحرص اول كل شيء على الاستيلاء عـلى محطة الاذاعة ، وكل حركة سرية تحاول اذا استطاعت ان تنشىء محطة اذاعة سرية تبلغ صوتها الى النـــاس . وكل الدول تحرص في هذه الايام على ان يكون لها محطة تسمع صوتها الى العـالم الخارجي متحدثة بلسان الحكومة وداعية لسياستها وواقفة الى جانبها تخوض معها على امواج الاثير المعارك التي قد ترغم الحكومة على خوضها في جبهات القتال. وكثيراً ما وقفت الاذاعة الى جانب المحاربين تمهد لهم السبيل بتثبيط همم الاعداء وشد ازر الاصدقاء. ولو لم يكن للاذاعة كل هذا الاثر لما رأينا ذلك الحرص المتزايد على استغلالها من قِبَل الحكومات والهيئات .

ونظراً لاهمية الاذاعة في تنوير الرأي العام وتثقيفه وتكوينه والتـــأثير فيه فقد سعت الحكومات في بلاد متعددة لاحتكار امواج الاثير ، فلا تسمح بانشاء محطـة للاذاعة سوى المحطة التي تنشئها هي او تشرف عليها . وهكذا يحرم الناس من استعمال هـذه الوسيلة في نشر الآراء الا عن طريق الاذاعة الرسمية على خلاف الحال بالنسبة للصحافة. فلا يستطيع المرء ان يكون حراً كل الحرية في ان يقول مـا يريد كما انه لا يستطيع دائماً ان يقوله في الوقت الذي يستنسبه هو، ولا ان يجعله قصيراً او طويلاً حسبما يشاء، ولا يستطيع ان يتحكم في الموضع الذي يحتله رأيه في

برنامج الاذاعة. فقد يأتي في موضع او وقت لا يُقبل الناس فيه على الاستماع. فهو بصورة عامة مرغم على الخضوع لسياسة الاذاعة في كل شيء اذا اراد ان يسمع صوته . وقد يتعنت القائمون على الاذاعـة او الحكومه القـائمة فيسيرون كل شيء حسبما يشتهون . وتغدو الاذاعة وسيلة دعاية للحزب القائم او لزعمائه وتعريض بالاحزاب الاخرى من غير ان تتـاح لتلك الاحزاب فرصة الرد . وقد تنهج الاذاعة كذلك سياسة تضليل او تعمية نظراً لانعدام المنافسة واستقلالها في ميدان الاثير . واذا كانت الاذاعة المحلية ملكاً لهيئة اجنبية فلا يستبعد ان تصبح صوتاً لدولة تلك الهيئة حتى وان تعارضت مع المصلحة المحلية ، ولا يستبعد ايضاً ان لا يكون للأمة صوت فيها على الاطلاق ، لان ما تسمح به يجب ان ينسجم مع سياسة الدولة الاجنبية . وهذا لا يعتبر تعبيراً حراً عن الآراء. وانما الحرية تظهر في السماح باذاعة ما يخالف تلك السياسة او ينتقدها .

ولقد انتقد الكثيرون هذا الوضع الذي تحتكر فيه الحكومة حق الاذاعة، ويزداد الانتقاد شدة وقوة اذا تذكرنا ان الاذاعة هيئة حكومية يسدد ما يصيبهـا من عجز من اموال الدولة ، الاموال التي تجمع من الشعب عامة . فهل يعقل والحالة هذه ان تترك الاذاعة لتصبح اداة دعاية للحاكم مع ان الجميع يساهمون في صيانتها وبقائها؟ وعلاوة على هذا فان الجماعات الصغيرة تشكو من انه لا يتاح لها عن طريق الاذاعة الدعوة لمبادئهـا ليزداد

مؤيدوها، بينما يطلع الشعب على آراء الجماعات الكبيرة عن طريق الاذاعة او عن طريق الصحافة اذا كانت هذه الجماعات غنية .

ويرى البعض نتيجة لذلك ان الاذاعة يجب ان تسير سير الصحافة وان يسمح بانشاء محطات الاذاعة كما يسمح بنشر الصحف . ويرى هؤلاء ان حرية الاذاعة هي التي تضمن اطلاع الشعب على كل رأي فيه وهي التي تفسح المجال امام الآراء الكثيرة المختلفة لتجد سبيلها الاثيري الى المستمعين ، ويرون ان في تنافس المحطات الخصوصية ما يكون دائماً دافعاً لها للتطور والتقدم ومسايرة الزمن والرغبة الصادقة في ارضاء الجمهور واجتذاب المستمعين، على خلاف الاذاعات الحكومية التي كثيراً ما تطمئن الى انفرادها في الميدان فتقتنع بما تنتج وتخضع لافراد يحتكرونها، وقليلاً ما تسعى للتعرف على رأي الشعب في برامجها ، ولا يهمها في احيان كثيرة ذلك الرأي ما دامت ترضي الحاكم وتدعو له.

ويعترض الاحتكاريون على ما تقدم بقولهم ان محطات الاذاعة الخصوصية تعتمد في وارداتها على الاعلانات وتسعى دائماً بدافع الكسب التجاري . فما دام هذا دافعها فان الذي يهمها هو ان تقدم البرامج التي تستهوي اكبر عدد من الجمهور، وهذه البرامج لا تكون من المستوى الثقافي او الفني الذي يرضي الطائفة الاخرى من المستمعين. ولكن نظراً لان هذه الطائفة هي الاقلية فان مصالحها تهضم في سبيل ارضاء الاغلبية . اي ان البرامج تبقى دائماً في مستوى دون الوسط . ويقول الاحتكاريون اذا

كان الامر كذلك فكيف تستطيع الاذاعة ان تؤدي رسالتها في المجتمع بان تساعده على النهوض بنفسه والارتقاء به فوق مستواه الحالي ؟

ويقول هؤلاء الاحتكاريون ايضاً ان المؤسسات التجارية التي تقوم عليها محطات الاذاعة الخصوصية ترمي قبل كل شيء الى ترويج بضاعتها لا الى تثقيف الشعب او تنويره . والذي يهمها في هذا الشأن هو ان يستمع اكبر عدد من الناس لاعلاناتها التجارية . ولذا فهي مستعدة في اية لحظة ان تقطع البرنامج لتذيع الاعلان المطلوب ، بل انها كثيراً ما تجعل البرنامج يدور حول الاعلان. فهي لذلك لا تشعر بمسؤولية خاصة تجاه الشعب ولا تفتأ تزوده بالقصص البوليسية المثيرة والهزليات التي تضحكه او تثيره دون ان تثقفه . ويرى هؤلاء انه من الخطورة بمكان ان يترك هذا العامل الحيوي في تثقيف الامة وتنويرها وتكوين الرأي العام في ايدي تجار همهم الاوحد زيادة ما يباع من سلعهم. ومما يزيد الحالة خطورة في نظرهم ان المنافسة التجارية من جهة والمنافسة بين محطات الاذاعة من جهة اخرى تؤديان دائماً الى هبوط المستوى سعياً وراء العدد الاكبر من المستمعين . ويؤيدون قولهم هذا بالاشارة الى ان اوسع الصحف انتشاراً ليست ارقاها وانما اقربها الى اثارة العواطف والاسترسال وراء حب الاطلاع على خفايا الناس واسرارهم ومصائبهم . فاوسع الصحف انتشاراً في بريطانيا صحيفة تصدر يوم الاحد وتخصص

صفحاتها لقضايا الطلاق والقتل وفضائح النـاس . والمؤسف ان المقبلين على هذا النوع من المعلومات اكثر بكثير من المقبلين على النواحي الجديدة في الحياة .

ولا يخفى ان من الصعب جـداً الحكم في هذا الخلاف بين دعاة الاحتكار ودعاة التحرر ، وان كان من الواضح ان كليهما مصيب الى حد مـا . ولعل الحل الصواب هو ان يسمح بوجود النوعين جنبـاً الى جنب . فالاذاعـة الحكومية تسعى لتحقيق الغاية الرئيسية من وجودها وهي تنوير الشعب في الشؤون العامة وتثقيفه وتسليتـه وتقديم البرامج التي لا تقدم عليها المحطـات التجارية . والمحطات التجارية تسلي الشعب وتنافس المحطـات الحكومية في البرامج التي تقدمها. وتستطيع الحكومة ان تفرض نوعاً من الرقابة على المحطات التجارية لتضمن ان برامجها لا تسف كل الاسفـاف ولا تضلل الشعب ولا تهبط بمستواه ، دون ان تفرض عليها رقابة في تعليقها على الانباء وفي اتاحة الفرص للدعوة للآراء التي لا تكوّن جرائم في حد ذاتها . وانه لمن الخطإ كل الخطإ ان يظن ان المحطات التجارية لا تهتم بتنوير الشعب ، كما انه من الخطإ ان يظن ان الصحف وهي حرة ، لا تهتم بتنوير الرأي العام وتكوينه والتعبير عنه . ولكن الخطر الحقيقي هو ان تتحيز هذه المحطـات لطائفة من الآراء او لآراء جماعة من الناس — الجماعة التي تدفع مبالغ اكبر في سبيل الدعوة لمبادئهـا او لسياستها . وهذا خطر يقل اذا وجدت محطة حكومية ترمي

الى عرض الحقيقة المجردة على الجمهور .

ومن المعروف ان انجح المحطات الحكومية هي هيئة الاذاعة البريطانية ، فقد استطاعت هذه الهيئة ان تخطو خطوات واسعة جبارة في تثقيف الشعب البريطاني في الدين والفلسفة والسياسة والموسيقى دون ان تضحي بجانب التسلية في برامجها . ونحن لا يعنينا التحدث عن برامجها الموجهة للعالم الخارجي ، فهي برامج حكومية محضة من حيث انه لا يذاع منها ما يخالف السياسة الموضوعة اذ انها وسيلة الدعاية لبريطانيا في الخارج ، ولذا فهي تتمشى مع السياسة الموضوعة ولا تتعداها سواء في احاديثها او في الاخبار التي تذيعها او في تعليقاتها على الانباء. وهذا امر مفهوم متى ادركت الغاية التي من اجلها تؤسس الاذاعات الخارجية .

اما في الاذاعات الداخلية فالامر مختلف الى حد كبير . فهي تسعى لتصوير الرأي العام على اختلاف نزعاته وتفسح المجال للاحزاب المعارضة لانتقاد سياسة الحكومة وللدعوة الى نفسها . وتوزع الوقت المخصص للاحاديث الحزبية بين جميع الاحزاب بحسب تمثيلها في البرلمان ، وتسعى لان تقدم للمستمعين رأياً متزناً يمثل اوجه النظر المختلفة في الشؤون العامة .

وهي مضطرة الى ذلك بسبب الرقابة الشديدة التي يفرضها البرلمان عليها . اذ على هيئة الاذاعة ان تقدم تقريراً سنوياً عن اعمالها . وعند مناقشة هذا التقرير يثير النواب جميع ما يبدو لهم من اعتراضات عن سير البرامج ، فينتقدون الهيئة اذا

شايعت حزبـــا من الاحزاب ، ولو كان حزب الحكومة ، وينتقدونها اذا كانت البرامج التي تقدمها لا تسعى لتثقيف الشعب وتسليته ، وينتقدونها اذا كانت التعليقـات التي تذاع منها مضللة للرأي العام ، وينتقدونهـا اذا اظهرت تعصباً ضد رأي فحرمت اذاعته . وكذلك فان في استطاعة كل نائب ان يستجوب الوزير المختص عن شؤون الاذاعـة في المواعيد المقررة للاستجواب من كل اسبوع . وقد دلت التجربة على انه من الصعب عــلى اية هيئة ان تقف امام انتقادات البرلمـان وان عليها ان تعدل عن موقفها ولا سيما اذا علمت ان اعتماداتها متوقفة على ارادة البرلمان.

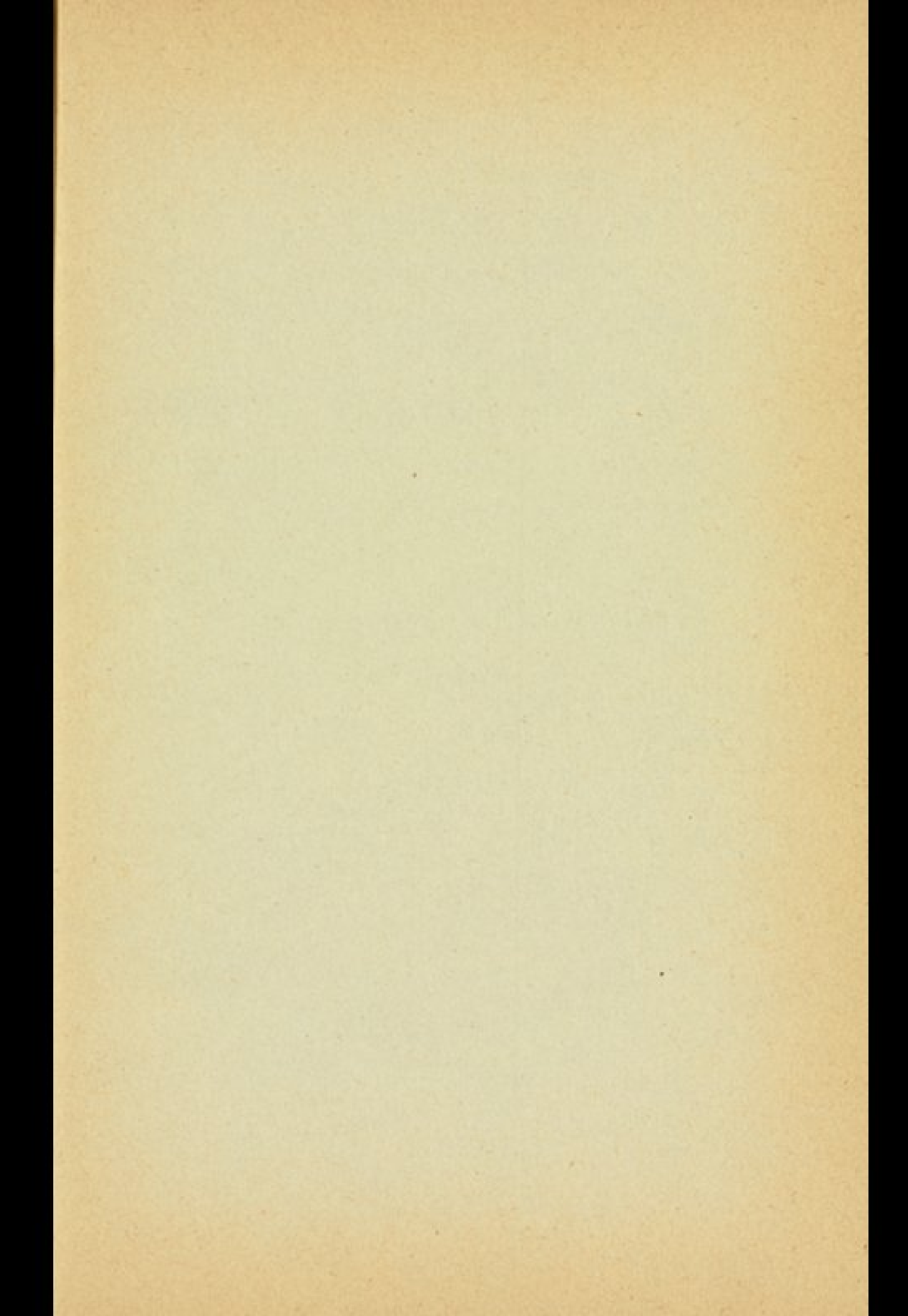
والى جانب البرلمـان فان الصحف تراقب البرامج مراقبة شديدة وتخصص جانباً من اعمدتها لاستعراض البرامج والتعليق عليها. ولما كان الكثير من الصحف البريطانية صحفاً حزبية فانها تسعى لاظهار التحزب في الاذاعة لفئة دون فئة وتثير عليها الرأي العام والبرلمان .

وضمن استقلال الهيئة عن الحكومة الى حد كبير بان جعل اعضاء مجلس ادارتها مستقلين عن الحكومة يعينون لفترة معينة يستقلون اثناءها بادارة المحطة وتعيين سياستها وبرامجهـا . وهذا المجلس يتكون من سبعة اشخاص يمثلون النواحي الثقافية المختلفة ولا ينتمون جميعـاً للحزب الحاكم . بل ان اختيارهم وان كان يقوم به وزير البريد الا انهم يختارون من بين اشخاص عرفوا بتنوع ميولهم واشتهروا بالاستقامة والنزاهة. فكان منهم رجال

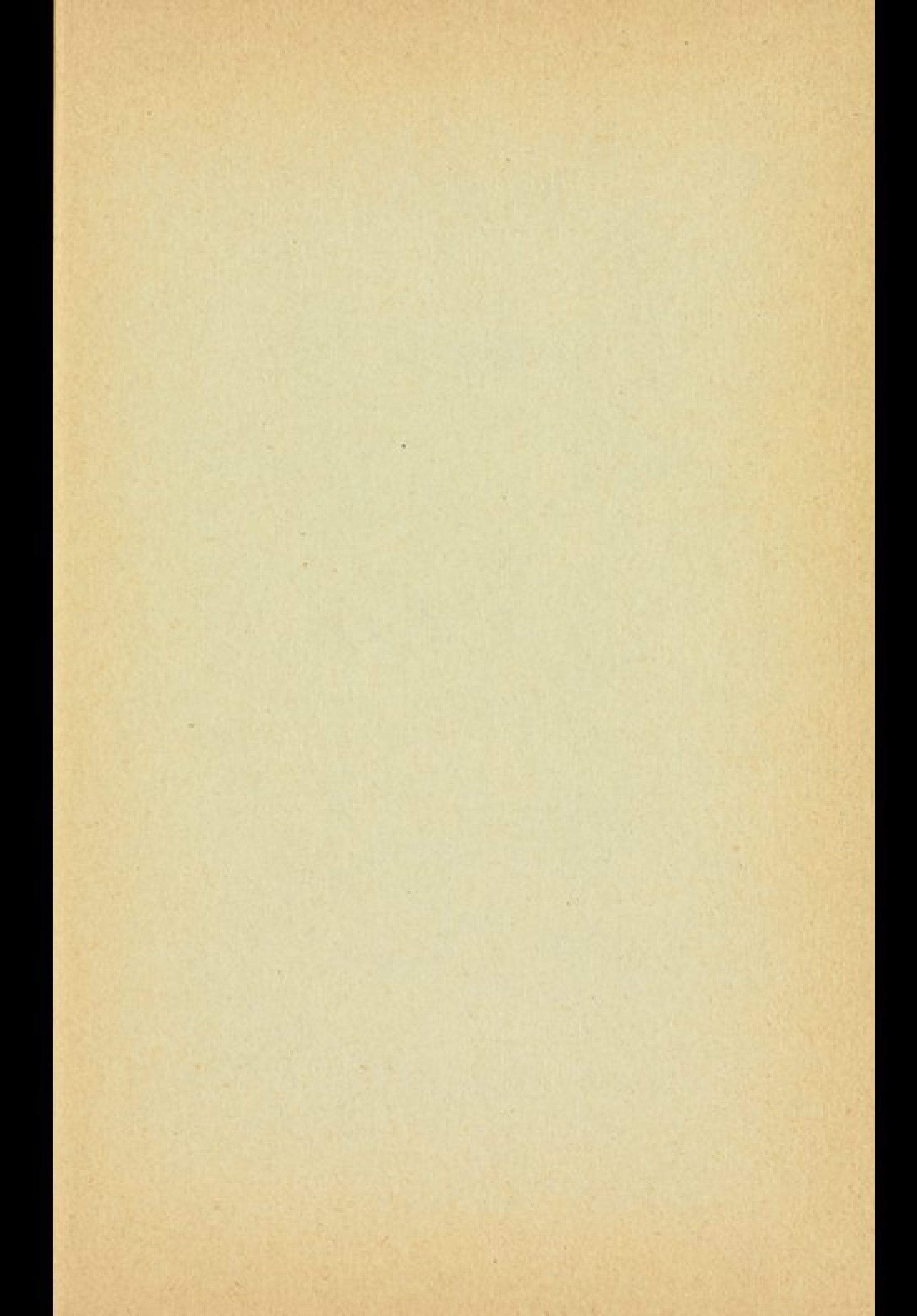
السياسة والادب والعلم ورجال الاعمال من الشباب والشيوخ من مختلف الاحزاب او ممن لم ينخرطوا في الخصومات الحزبية. ويكونون هم المسؤولين عن ادارة شؤون الاذاعة وتعيين برامجها دون ان يكونوا موظفين بالمعنى الصحيح او خاضعين للوزير. ومتى عينوا اصبحوا مستقلين عنه ولا يخضعون الا للرقابة البرلمانية وان بقي الوزير مسؤولاً من الناحية النظرية عن السياسة العامة للاذاعة لا عن برامجها. واذا ظهر من مجلس الادارة اخلال بواجباته انصب عليه نقد النواب ولا يبقى امام الاعضاء الا العدول عن سياستهم او الاستقالة.

والحق يقال ان نجاح هيئة الاذاعة البريطانية في الداخل يعود الى ضمائر اعضاء مجلس الادارة، والى شعورهم بالمسؤولية.

وهكذا ففي استطاعة الاذاعة ان تكون منبراً حراً لجميع الآراء مهما اختلفت حتى وان كانت الاذاعة حكومية. ولكن ذلك لا يتم الا اذا ادرك الجميع ان الاذاعة وسيلة لتنوير الشعب نفسه وارشاده، وانها ليست وسيلة دعاية لحزب من الاحزاب.



عود على بدء



الفصل الثامن

خاتمة

نظرة الى المستقبل

وهكذا فان العالم العربي قد بدأت تظهر فيه نهضة نرجو أن تكون حقيقية، وفي افقه يقظة نرجو ان تكون واعية تتدفق بالحياة وتطلق في العالم العربي قواه الكامنة وتظهر مواهبه الحقة. والحياة المتدفقة الواعية لا يمكنها ان تحافظ على تدفقها ووعيها الا اذا كانت حرة، ولا تستطيع ان تجد رسالتها وفلسفتها التي تسيرها في الوجود الا اذا تمتع ابناؤهـــا بحرية الرأي . وهذه الحرية نفسها لا تظهر قوتها الحقة وعظم تأثيرها الا اذا اقترنت بالمسؤولية . فنحن اذن نطلب الحرية لمجتمعنا ونطلب من المجتمع ان يمارس هذه الحرية ممارسة من يقدر المسؤولية حق قدرها .

وهذه الحرية وما يقترن بها من شعور بالمسؤولية سيفسحان

المجال لايجاد الفلسفة العربية التي توجه يقظتنـــا ونهضتنا وتهبهما قوتهما المعنوية وقوة الاستمرار . وظهور هذه الفلسفة امر لا بد منه اذا اردنا ليقظتنا ان لا تكون يقظة عابرة واذا اردنا لنهضتنا ان لا تعتمد في دوامها او تأثيرها على بقاء اشخاص معينين بدلاً من ان تعتمد عـلى فلسفـة امتدت الى عقول النـاس وقلوبهم واستولت عليهـا واكتسبت لنفسهـا قوة ذاتية دافعة لا يقف امامهـا من يرغب في العودة الى الوراء . ولقد كان هـذا شأن جميع الحركات التي تركت اثراً في التاريخ الانساني . فالحركة التي لا تسندها فلسفة او فكرة معينة لا تقوى على تطورات الزمن ولا تترك اثراً باقياً في حياة الناس .

هـذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان الافكار الاجتماعية والسياسية تظل افكاراً محدودة الاثر مـا لم يعبر عنها في نظم اجتماعية او سياسية . فالنظم نفسهـا في تعبيرهـا عن الفلسفة الاجتماعية او السياسية ترغم الناس على التمشي مع ما تفرضه تلك الفلسفة، باتباعهم تلك النظم . لذلك فان دعاة المبادىء المختلفة في الميادين السياسية بمعناها الاعم يسعون لتنفيذ مبادئهم بانشاء النظم او التنظيمات اللازمة وبدعوة النـاس الى الانضمام اليهـا . وقد تقصر هذه النظم احياناً عن تحقيق المبدأ ، كما قصرت جـامعة الدول العربيـة في نظر البعض عن التعبير عن فكرة الوحـدة العربية ، ولكنها على اي حال ومع قصورها تعتبر خطوة اولى نحو تحقيق الفكرة الكاملة . وظهور النظم هذه لا بد منه اذا

اريد للمبادىء السياسية ان تنسجم في حياة الناس ، كما ان ظهور الفلسفة ذاتها لا بد منه اذا اريد لليقظة ان تستقر في اذهانهم .

لم تكن النية منعقدة عـــلى التحدث باي شيء من التفصيل عن الفلسفـــة او الدعوة التي يجب ان تستوعب اليقظة العربية واهدافها . وليس يعنيني ان يكون اساسها دينياً محضـــاً او مادياً محضاً او اساساً جامعاً للاثنين معاً ما دامت هذه الفلسفة مستمدة من واقع الحياة العربية الذي يتمثل في ماضيها وحاضرها ومستقبلها . وهذا هو بالذات ما حملنا على الدفـــاع عن حرية الرأي و كتابة الصفحات السابقة ، لاعتقـادنا ان هذه الدعوة او الفلسفة لا يمكن ان تظهر ويكون لها اثر في حياتنا الا اذا تفهمت الامة العربية من جميع نواحيهـا . وبعض هذه النواحي محظور او كالمحظور، وبعضها لا يجرؤ المرء على التحدث عنه الا في حذر شديد ، وبعضها كذلك مظلوم فيما صور فيه او مبالغ فيما اغدق عليه من كلمات الاعجاب او التقدير. ونحن لا نستطيع ان نتفهم واقع الامـة العربيـة الا اذا حررنا انفسنا من اشبـــاح الماضي ومخاوف الحاضر وهواجس المستقبل واقبلنـا في جرأة وشجاعة نتحدث الى انفسنا عن انفسنا بكل ما فيها من عيوب او فضائل. وهذا بطبيعة الحال لا يمكن ان يتحقق اذا انعدمت حرية الرأي او كانت كالمنعدمة او اذا لم يترك لها المجال لتؤثر في المجتمع او اذا لم يطمئن الناس على ارواحهم واموالهم عند التعبير عن آرائهم.

ويخيل الينا ان من واقع العالم العربي في ايامنا هذه التفاوت

في نظمه السياسية وفي حياته الاجتماعية والثقافية وفي تقدمه وغناه الاقتصادي وفي رجـــاله وفي العلاقـات التي تربطه مع الدول الاجنبية او تربطه داخلياً مع دول عربيـة اخرى . اضف الى ذلك هـذا الانقسام الجغرافي الذي فرضته اسرائيل عـلى العـالم العربي فشطرته شطرين . هذا جزء من واقع العالم العربي لا بد ان يؤخذ بعين الاعتبار عند وضع الدعوة او الفلسفة العربية، لان هذه الدعوة او الفلسفة يجب ان تكون واقعية. والواقعية معناها معرفة الاحوال والاوضـاع كما هي ، لا الاستسلام لهـا . اما انكار وجودها وهي موجودة او تناسيها او تمني زوالها فلا تصلح لان تكون اساساً للعمل المجدي النافع .

والى جانب هذه الحقـائق توجد حقـائق اخرى تلقي ضوءاً آخر على العالم العربي . فالعـالم العربي كان وحدة سيـــاسية واقتصـادية واجتماعية وثقـافية ودينية قروناً عديـدة . وهذه الحواجز القائمة فيه حالياً لم تكن وليدة رغبة الامة العربية في الانقسام على نفسها وانما جاءت بتأثير عوامل خارجية لم يكن في مقدور الامة العربية دفعها في ذلك الحين . بيد ان هذه التجربة اورثت عناصر التفـاوت التي سبقت الاشارة اليهـا ، واورثت نوعاً من الولاء المحلي يعلو احياناً على الولاء العام للامة العربية . وقد ظهرت آثار ذلك في مناسبات بعضها كان في غاية الخطورة بالنسبة للعالم العربي .

ثم هناك وحدة الخطر ، وليس اقوى من الخطر عـاملا على

الوحدة . وهذا الخطر يتجسم في صورتين . اما الاولى فهي صورة اسرائيل جاثمة على ابواب البلاد العربية تتربص بها الدوائر وتسعى دائماً للانقضاض عليها واغتصاب اي جزء من اراضيها . ولا شك انه من الخطإ والتضليل البين ان تعتقد اية دولة عربية انها بمنجى من اطماع الدولة اليهودية . فرغبة القوي في السيطرة على الضعيف لا يقيدها الا مواتاة الفرص . ولذا فان وحدة السياسة ووحدة الجهود شيئان لا بد منهما اذا ارادت اية دولة عربية ان تحتفظ لنفسها باية مكانة حقيقية او ان تدرأ عن نفسها الخطر الكامن الذي ينتظر اللحظة المواتية . والصورة الثانية التي يتمثل فيهـا الخطر على العالم العربي هي حرص الدول الاجنبية على المحافظة على نفوذها فيه باي شكل من الاشكال . نعم، ان عهد الاستعمار العسكري قد اندثر الى غير رجعة من الجزء الشرقي من العالم العربي. ولكن مصالح الغرب والشرق لم تكن يوماً من الايام ليضمنها الاستعمار المادي العسكري وحده . ولا شك ان من مصلحة الجانب الآخر، احياناً على الاقل ، ان يكون العرب منشقين على انفسهم ، كل دولة ضعيفة على حدة، حولها وطولها محدودان ، وهذا مما يسهل التأثير فيها ويسهل استغلال مواطن ضعفها الكثيرة . فتخضع للضغط والمغريات وتخضع لواقع حالها من الضعف في المال والرجال فتكون الفريسة المرجوة. غير ان الضعيف قد يشجع الضعيف ويؤنسه في ضعفه وقد يصبح الضعيفان قويين اذا اتحدت جهودهما وخلصت نيتهما .

وهناك وحدة الاماني التي تمتد جذورهـــا في اعماق ماض مجيد كان للعرب فيه عز وسطوة وسلطان. وهذا العنصر النفسي له اثره البليغ في تكييف مستقبل الشعوب . فالشعوب كالافراد تسعى دائماً لتحقيق امانيها واحلامهـــا وتضع الخطط اللازمة لذلك . ولا شك في قوة الامل في الوحدة بين الشعوب العربية مهما كانت الصورة التي تتحقق بها تلك الوحدة . ووحدة الاماني هذه لا تتمثل فقط في الرغبة في اعـادة وحدة الامة العربية ، وانما تتمثل كذلك في الصورة التي يجب ان يكون عليها المجتمع العربي . فالمجتمع العربي نتيجة لقرون عديدة من الاهمـــال والرجعية والاستعمار قد تولدت فيه امراض مشتركة وحدت فيه الشعور بالألم . فتفاوت الثروة معروف في العالم العربي كله ، وفقر اكثرية وغنى اقلية معروف كذلك . هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى فقد عرف العـــالم العربي معنى الاستعبادين الاجنبي والداخلي ، فالاجنبي حرمـه حريانه واهدر حقوقـــه الانسانية ؛ وابن الوطن لم يسع كثيراً لرد الحريات المغتصبة والحقوق المهضومة . ولذا فان الشعب العربي تواق الى الحرية والى المساواة الحقة، تواق الى ان يمارس حقوقه كمواطن متساوياً في ذلك مع غيره من المواطنين ، فلا امتيازات ولا محاباة ولا فساد ولا اضطهاد ولا احتقـــار للمواطن في وطنه الذي يفلح ارضه ويدير مصنعـه ويضحي في جيشه . الوطن ملك للجميـع ومستقبله مستقبل الجميع فلا مبرر لتفرقة او امتياز مهما يكن السبب . ومعنى هذا ان الفلسفة العربية او الدعوة العربية يجب

ان تشتمل على هذه المبادىء وتسعى لتحقيقها لتكون مستجيبة لرغبة الشعوب العربية في الحياة الحرة من الخوف والجوع والجهل والمرض وعدم المساواة والفرقة بين ابناء الوطن .

هذه بعض العوامل التي تؤلف ما بين الاقطار العربية . بيد ان العامل الاساسي الذي تقوم عليه اليوم وحدة الامم هو وحدة مصالحها . فقد اصبحت المصلحة هي الدافع الاول في السياسة . وازاء هذا وجب على الدعوة العربية ان تأخذ بعين الاعتبار الدعوة الى توحيد المصالح والى تشابك مصالح الدول العربية بحيث يصبح الخطر الذي يهدد مصلحة في دولة عربية يهدد مصالح الدول العربية الاخرى . فواقع الحال ان الدول اليوم تدافع عن مصالحها ، والدولة التي لا تحفل بمصالحها وتتشبث بالمبادىء كثيراً ما تجد نفسها قد هضمت حقوقها او على الاقل لم يلتفت اليها . هذا بطبيعة الحال لا يقلل من قيمة المبادىء المعنوية ، وانما يلقي عليها رداء جديداً قديماً في آن واحد . فالدول ، وهي تدافع عن مصالحها ، تحرص على ان تكسو تلك المصالح رداء جذاباً من المبادىء المعنوية ، لما لهذه المبادىء من اثر في النفوس .

ووحدة المصلحة بين البلاد العربية قائمة . فهي جميعاً تسعى للنهوض بشعوبها . وبعضها يفتقر في نهضته الى عناصر متوافرة عند البعض الآخر . وهي جميعاً تسعى لحماية نفسها من العدوان والتغلغل الخارجي ، ومصلحتها تقتضي وحدتها . وهي جميعاً

تسعى لتحقيق اماني شعوبها من الرقي الاقتصادي والاجتماعي ، وما ينقص الواحدة يوجد عند الاخرى ، وما لا تقدر عليه دولة بمفردها تقدر عليه الدول مجتمعة باستغلال رؤوس اموالها استغلالاً موحداً وتوجيه نشاطها الاقتصادي توجيهاً يجعل الاقتصاد العربي متكاملاً فتختفي المنافسة بين الانتاج العربي ويعم التبادل والتعاون. وهي جميعاً تحرص على ان يكون لها صوت مسموع في المحافل الدولية ، وصوت الواحدة منها ضعيف اما صوتها جميعاً فأقوى. بعضها فقير وبعضها غني ، وبعضها متقدم اجتماعياً وسياسيا وبعضها متأخر ، وبعضها عنده الرجال وبعضها تنقصه الرجال . وكل هذا يجعل من المصلحة التعاون فيما بينها بدلاً من اللجوء الى الاجنبي .

وازاء هذا كله يصبح من واجب السياسة العربية ان تكون لها غايتان : الغاية الاولى محصورة النطاق داخل كل قطر عربي تأخذ بعين الاعتبار ظروفه ومشاكله واحواله بصورة عامة . واما الغاية الثانية فواسعة النطاق تشمل العالم العربي كله وتنظر اليه على انه وحدة . ومما لا بد منه ان يكون التنسيق والانسجام تاماً بين هاتين الغايتين . فالغاية الاولى يجب ان تكيف وتسير بحيث تساعد على تحقيق الهدف الاوسع وهو توحيد المصلحة في كل شيء .

واذا كان لنا ان نقترح فاننا نهيب بالمهتمين بالشؤون العربية ان يشكلوا من بينهم جماعة او جماعات تتولى دراسة هاتين

الغايتين وتنسيقهما بحيث ينعدم التعارض بين مـا تقوم به دولة عربية وبين ما ترمي اليه جميعاً من الوحدة . وتكون مهمة هذه الجماعة دراسة الاحوال السائدة في كل قطر عربي وايجاد العوامل المشتركة والعوامل المتضاربة والعوامل التي يمكن توجيهها لتكون اسساً عمليـــة للوحدة علاوة على العوامل المشتركة . هذا هو الواجب الاول . امـــا واجبها الثاني ، وقد اكتشفت هذه العوامل جميعاً واكتشفت الاتجاهات المستكنة في نفوس الشعوب العربية ، فهو ان تسعى لازالة التعارض وتقوية عوامل الوحدة. ويكون ذلك بان تنشىء هذه الجماعة لنفسها فروعاً في جميع البلاد العربية تكون مهمتها الضغط على الحكومات والاتصال باعضاء المجـالس النيابية واصحاب النفوذ لتسيير دفة السياسة في كل دولة في اتجاه الوحدة . وقد تنجح هذه الجماعـة فيما بعد في ان تكتسب المؤيدين والانصار فتصبح احزاباً سياسية لهـــا هدفان : اولهما داخلي والثاني خارجي عربي. ولكنها في السعي لتحقيق هذين الهدفين انما تسعى لتحقيق هدف واحد عام يتسق وينسجم مع الاهداف التي تسعى لتحقيقها الفروع الاخرى في الدول العربية الأخرى .

لقد اعتدنا ان نتكل على الحكومات في كل شيء ، واعتدنا ان ننتظر منها ان تبدأ . ولكن الحكومات لا تستطيع ان تقوم بكل شيء ولا تسمح لها اعمالهـا اليومية في احيان كثيرة ان تكون لها النظرة المجردة التي قد تتوافر لمن هم خارج الحكم.

اضف الى ذلك ان يقظة الحكومة لأية مشكلة تعتمد الى حد بعيد على مدى يقظة الشعب لتلك المشكلة . فاذا ظهرت هذه الجماعة ووضعت برنامجها الواقعي المفصل وباشرت الدعوة اليه فانها تكون حافزاً للحكومات المتقاعسة او دليلاً ومرشداً للحكومة الى اماني الشعب المختلجة في نفسه . وهي كذلك تشرك الشعب اشراكاً فعلياً في تكوين سياسة البلد وتضمن للدعوة الانتشار والبقاء وكسب الانصار .

ونحن بهذا الاقتراح لا نقلل باي صورة من الصور مما بذلته وتبذله جامعة الدول العربية في سبيل توحيد كلمة العرب ، فقد خطت الجامعة خطوات موفقة في اتجاهات متعددة لوضع الاسس السليمة لوحدة عربية شاملة في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية . ولكن الجامعة بطيئة جداً في اعمالها . ويعوزها ما يعوز الحكومات من برلمانات تكون رقيباً دائماً على اعمالها . كما ان المشاكل العربية ، وعلى وجه الخصوص المساعي المبذولة لتوحيد كلمة العرب ، لا تجد في الوقت الحاضر في البرلمانات العربية ما هي جديرة به من الاهتمام ، وانما تثار المسائل حسب الظروف لا وفقاً لبرامج موضوعة تحاسب عليها الحكومات . اما اذا قامت الحكومة وتضمن برنامجها مسائل تفصيلية تتعلق بتحقيق الوحدة العربية فعندئذ تمكن مساءلتها عن تنفيذ برنامجها ، وعندئذ تستطيع البرلمانات مراقبة الحكومات ومراقبة الخطوات التي تقوم بها في ذلك الاتجاه ، وعندئذ يصبح

تحقيق الوحدة العربيـة جزءاً حقيقيـاً لا ينفصل عن سياسة كل دولة عربيـة . واذا كانت هذه السياسة في كل دولة جزءاً من السياسة العـامة التي دعونا اليها ترتب على ذلك ان كل خطوة تخطوها اية دولة لن تتعارض مع الغاية العامة والهدف المطلوب وانما تكون خطوة اليه .

ان مستقبل العالم العربي يتحدانا جميعاً ، فلا اقل من ان نفكر في ذلك المستقبل ، ولا اقل من ان نساهم كافراد في السعي لايجاد مستقبل افضل . نعم ان الطريق طويل وشاق . نعم ان الحركة بطيئة اول الامر ، ولكنها كلما تقدمت خطوة اكتسبت قوة مضاعفة تدفعها الى الامام . اننا اعتدنا الشكوى والتذمر . واعتدنـا الاتكال على الغير ليعمل وننتقد . اوّلا يكفي مـا فيه الامة العربية اليوم لحملنا على التفكير الايجابي والعمل الايجابي أفراداً وحكومات كل منـا يساهم ويساعد الآخر ؟

ولعمري ماذا سيقول التاريخ اذا وجهنا يقظتنا هذه وجهة خاطئة ؟ واية مسؤولية نتحملها امام ابنائنا والاجيال القادمة ؟ ترى هل سيقولون : رحمهم الله ، لقد سعوا ومـا فرطوا ؟ اننا نرجو ذلك .

انتهى

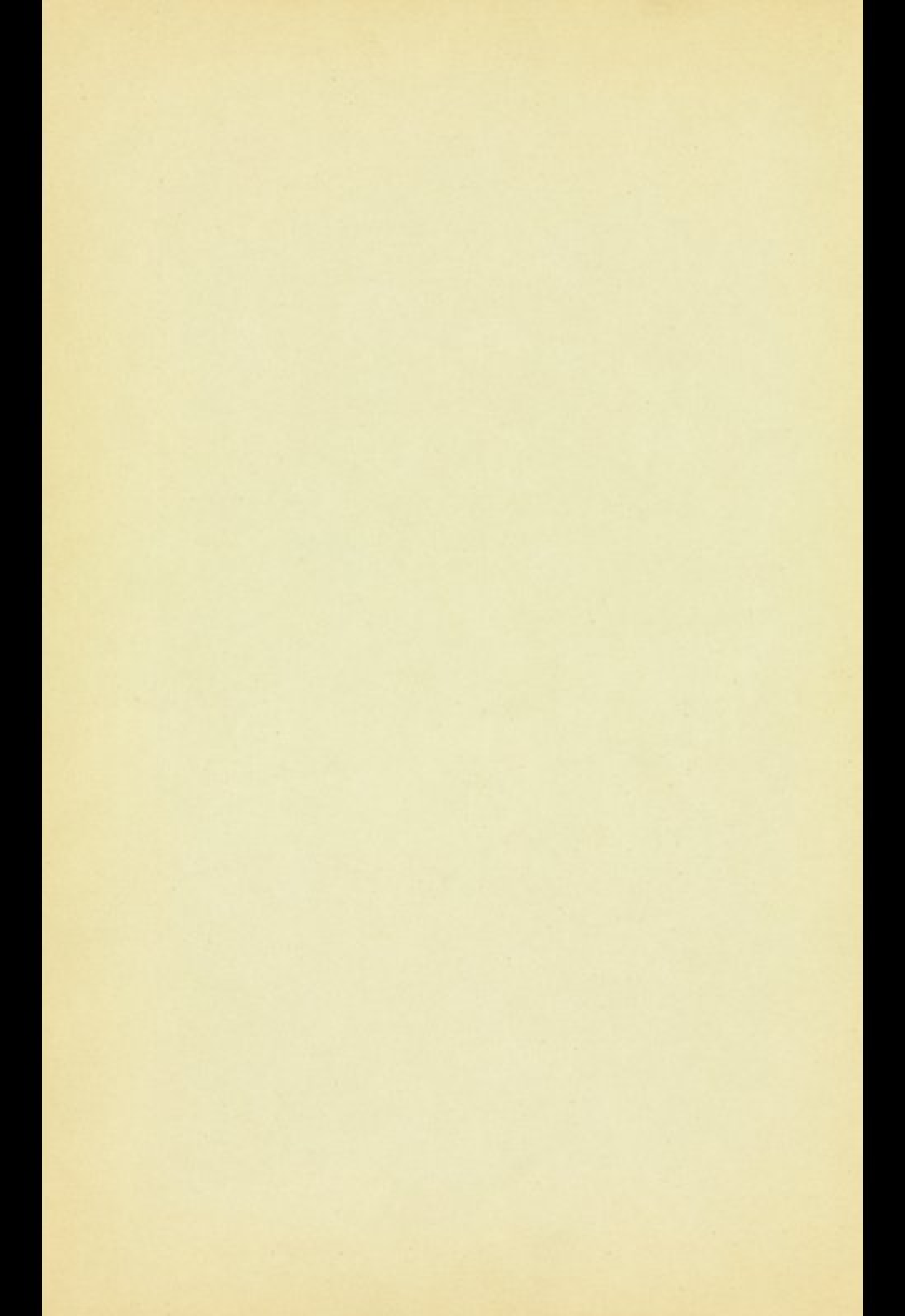
فهرست

القسم الاول

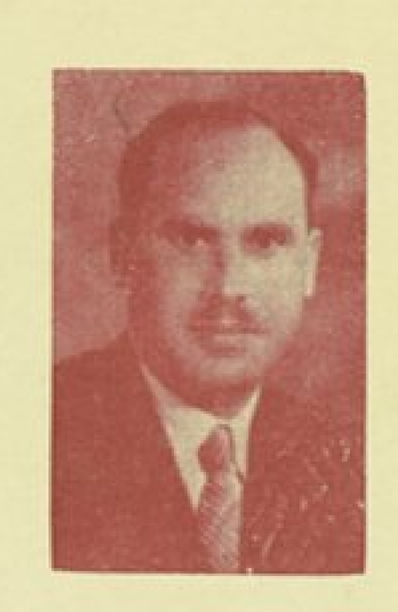
اليقظة الواعية

٥٥/١/٨٢

مطبعة قلفاط — بيروت



موءلف الكتاب



● ولد في فلسطين عام ١٩٢٥ وتلقى دروسه الثانوية في مدارسها .

● حصل على شهادتي الـ B. A. والـ M. A. في الحقوق من جامعة لندن ، ونال إجازة المحاماة من لنكولنز إن في لندن .

● عين في ليبيا مساعداً للمستشار القضائي للحكومة ، ثم وكيلاً لادارة التشريع والقضايا في وزارة العدل، حيث اسهم في وضع مجموعات القوانين الرئيسية الجديدة للدولة الليبية الفتية . وكان مستشاراً قانونياً للوفد الليبي في اجتماعات مجلس الجامعة العربية في عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٤ . وفي المدة الاخيرة رئس اجتماعات لجنة خبراء البترول العالميين ممثلاً الحكومة الليبية .

الثمن ليرة ونصف

